ديسمبر

حريـــة.. ســـلام .. وعـــدالة

السنـة الثـانية

العدد «60»

الخميس
2 يوليو 2026م

https://decembernews.com

(صمود) تدعو لعقد اجتماع مشترك لمجلسي الأمن الدولي والسلم الأفريقي للتوافق حول تدابير لمدنة إنسانية عاجلة

البرهان يخصص 25 مليون دولار لشراء طائرة رئاسية مستعملة وإسناد مهمة الشراء لعنصر بارز من فلول الحزب المحلول

إصدار حكم قضائي سياسي بإدانة دكتور أحمد الشفا.. وفضيحة لرئيس القضاء في المحكمة التي تنظر طعن نقابة المحامين الشرعية

أخبار 02
مجموعة كرتي بمنظمة الدعوة تفشل في الحصول على دعم جوبا

تقارير 05
بيانات كثيرة.. وقرارات قليلة
لماذا تبدو سلطات البرهان أكثر قدرة على توصيف الأزمة من تغييرها؟

قضايا 07
الشهادة الكاملة للناجي من بيوت الأشباح الطريفي الطاهر
شيماء تاج السر

رأي 08
فخ النجاة: كيف تطحن حقائق السياسة غريزة البقاء لدى الجيش السوداني؟
محمد هاشم محمد الحسن

رأي 10
البرهان ورفض السلام: لماذا يخشى مشروع الحرب نهايته؟
صفاء الزين

كتابات 11
إلى متى تظل المدن السودانية دروعاً بشرية لصراعات المؤسسة العسكرية؟
عبدالباقي مختار (بقة)

الأخيرة 14
متّفقون من أجل الحرب: بوكو حرام السودانية!..
د.مرتضى الغالي

مقترح لـ(صمود) بإطلاق حوار وطني وترتيبات دستورية انتقالية لسلطة مدنية بصلاحيات كاملة تقود السودان إلى الانتخابات

بروكسل: (ديسمبر)

دعا التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) إلى عقد اجتماع مشترك بين مجلس الأمن الدولي ومجلس السلم والأمن الأفريقي للتوافق حول تدابير عاجلة للوصول إلى هدنة إنسانية عاجلة، وتمكين إيصال المساعدات الإنسانية، وإقرار إجراءات جادة لحماية المدنيين.

وحث التحالف الأمم المتحدة على تعيين منسق إقليمي توكل إليه قيادة العمليات الإنسانية بالتواصل مع أطراف النزاع لضمان الوصول غير المشروط للمساعدات الإنسانية، على أن يجري ذلك بالتنسيق بين الوكالات الأممية والمنظمات العاملة في الحقل الإنساني.

وشدد تحالف (صمود) في الخطاب، الذي أحيطت صحيفة (ديسمبر) علماً بمحتواه نقلاً عن شخصيات قيادية بالتحالف، والذي بُعث إلى الاجتماع التشاوري الرابع حول «تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان» الذي نظمه الاتحاد الأوروبي الخميس الماضي 25 يونيو الماضي، على أهمية توحيد الجهود الدولية لقيادة مبادرة تضغط باتجاه تجديد تفويض البعثة الدولية المستقلة لحقوق الإنسان لتقصي الحقائق في الحرب، دون وضع أي عوائق من طرفي الحرب، وأهمية تصميم عملية سياسية تأخذ أبعاد الأزمة كافة عبر ثلاثة مسارات تمضي بالتزامن، بدلاً من المبادرات المتعددة في المنابر المختلفة بشأن الحرب، التي كانت تفتقر إلى تصميم عملية سياسية تأخذ بأبعاد الأزمة كافة.

وشملت المقترحات، التي دفع بها تحالف (صمود) للاجتماع الدولي والإقليمي، إيصال المساعدات، حماية المدنيين، الاتفاق على وقف إطلاق النار، والترتيبات الأمنية الدائمة. أما المقترحات الخاصة بشأن المسار السياسي فتمثلت في إطلاق حوار وطني يخاطب جذور الأزمة، ويُرسي سلاماً مستداماً في البلاد يهدف إلى بناء عملية متكاملة للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار واتفاق سلام شامل، تعقبه ترتيبات دستورية انتقالية تؤدي إلى تشكيل سلطة مدنية انتقالية بصلاحيات كاملة، تقود السودان إلى انتخابات.

وأكدت (صمود) على أن هذه المسارات يجب أن تكون تحت مظلة واحدة شاملة للميسرين الإقليميين والدوليين، وتقسيم الأدوار والمهام، في قيادة وتسهيل كل مسار حسب الميزات النسبية المتوفرة لكل من المنظمات الإقليمية والدولية والبلدان المهتمة بإحلال السلام في السودان. وانتقد الخطاب في ذات الوقت تجاهل التفاقم المستمر للأزمة الإنسانية بينما تستمر أطراف الحرب في ممارسة أبشع الانتهاكات بحق المدنيين العزل، دون توفر أي ضغوط دولية لإلزامها بالمواثيق والقوانين الدولية المعنية بحماية المدنيين في مناطق النزاعات.

يذكر أن الاتحاد الأوروبي نظم في يوم الخميس 25 يونيو 2026 الاجتماع التشاوري الرابع حول «تعزيز تنسيق مبادرات وجهود السلام في السودان»، وذلك بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية الكبرى والدول الراعية لجهود السلام.

وتتألف المجموعة التشاورية من خمس منظمات رئيسية متعددة الأطراف، هي: الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا (إيقاد)، وجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، إلى جانب الدول التي ترأس هذه المنظمات (أنغولا- جيبوتي- العراق)، والدول الراعية لمبادرات السلام (مصر والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). وكانت الاجتماعات السابقة للمجموعة قد عُقدت في كل من مصر وجيبوتي وموريتانيا.

وناقش المشاركون، خلال ثلاث جلسات عمل، مسارات ملموسة لخفض التصعيد وتعزيز الحوار المدني والسياسي، إضافة إلى ضرورة ضمان الوصول الإنساني واحترام القانون الدولي الإنساني.

الاجتماع التشاوري الرابع الذي نظمه الاتحاد الأوروبي حول تعزيز تنسيق مبادرات سلام السودان يوم الخميس 25 يونيو الماضي

مخاوف من تكرار تجارب شبكات الفساد في عملية شراء الطائرة الرئاسية

الخرطوم: خاص (ديسمبر)

كشفت مصادر مقربة من قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان عن صدور توجيهات بشراء طائرة رجال أعمال مستعملة تخصّص لتحركات البرهان الداخلية والخارجية بسبب قدم الطائرة الحالية من نوع «فالكون» الفرنسية الصنع، وارتفاع تكلفة تشغيلها وتكرر أعطالها واحتياجها لصيانة مستمرة، في الوقت الذي تنامت فيه المخاوف من مغبة تكرار تجارب شبكات الفساد في صفقات شراء طائرات النقل للجيش بعد اندلاع الحرب بسبب إسناد الأمر لجهات غير مختصّة وشبكات رجال أعمال ترتب عليها إما توقفها عن العمل أو سقوطها وتدميرها.

وطبقاً لذات المصادر، التي تحدثت لـ(ديسمبر) واشترطت حجب أسمائها، فقد تم تخصيص ميزانية تبلغ 25 مليون دولار لشراء طائرة مستعملة تخصص للبرهان، الذي تلاحظ استخدامه في الفترة الماضية خلال جولاته الخارجية طائرات مستأجرة من تركيا، أو استخدام طائرات من دول أخرى على سبيل الإعارة لسفرية واحدة. كما أظهرت تقارير استخدام البرهان في إحدى رحلاته الخارجية طائرة إسعاف عوضاً عن الطائرات الاعتيادية.

وأفادت ذات المصادر تكليف رجل الأعمال المرتبط بالنظام السابق يوسف محمد الحسن بإكمال صفقة شراء الطائرة، وسبق أن مُنح، في عهد النظام البائد، حق إدارة الصالات الخاصة بمطار الخرطوم لصالح شركته (كومون) لعدة سنوات.

والمعروف أن الطائرة الرئاسية المراد استبدالها بأخرى مستعملة هي هدية قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة لعمر البشير من نوع «فالكون» فرنسية الصنع، بعد أن تعطلت الطائرة الرئاسية التي تم شراؤها من روسيا في ذلك الوقت ولم تعمل سوى لسنوات معدودة.

واعتبر مراقبون، في معرض تعليقهم لـ(ديسمبر)، بأن مشروع شراء طائرة لتحركات البرهان يطرح العديد من التساؤلات حول أولويات إنفاق النقد الأجنبي إذ تعاني البلاد من شح كبير في موارد النقد الأجنبي ما أدى إلى تدهور سعر الجنيه السوداني، وتعجز فيه الحكومة عن توفير الموارد الضرورية لتوفير السلع الأساسية مثل القمح والنفط والدواء، في ذات الوقت التي لا يزال فيه الناقل الوطني؛ شركة الخطوط الجوية السودانية (سودانير) تعتمد على طائرة واحدة وتعجز عن توسيع أسطولها لتغطية احتياجات قطاع السفر المتنامية ومواجهة المنافسين من شركات القطاع الخاص.

وطبقاً لذات المراقبين فإن جوانب الصفقة وأطرافها تعيد تسليط الضوء على شبكات رجال الأعمال المحيطة بالسلطة الحالية، خصوصاً أن الدول في حال اعتزامها شراء طائرات تقوم بالاستعانة بجهات فنية رسمية تابعة لها من الجهات المعنية والمكاتب الاستشارية المتخصصة قانونياً وفنياً لإتمام صفقات شراء الطائرات ما يثير شبهات بحدوث فساد.

وأبدى المراقبون قلقهم من احتمال أن تترتب على هذه الإجراءات غير المختصة وقائع فساد كما حدث في حالات شراء طائرات نقل عسكري روسية قديمة لصالح القوات المسلحة بواسطة ذات شبكات المصالح في فترة ما بعد الحرب، وهي الطائرات التي لم تعمل إلا لفترات محدودة وخرجت عن الخدمة إما بسبب الأعطال المتكررة أو سقوطها أثناء أداء مهماتها.

لـ(ديسمبر) كلمة **طالع ص (3)**

العدالة قرباناً لإرضاء الإسلاميين

وزير خارجية سلطة قائد الجيش يشارك بجلسة مجلس حقوق الإنسان غداً

جنيف: (ديسمبر)

يعقد مجلس حقوق الإنسان جلسة طارئة يوم غد الجمعة 3 يوليو 2026 بطلب من بريطانيا لمناقشة الأوضاع في مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان. وتأتي هذه الجلسة بعد تخصيص مجلس الأمن الدولي جلسة في نهاية الأسبوع الماضي لمناقشة الأوضاع في المدينة المحاصرة والهدنة الإنسانية.

وأبلغت مصادر دبلوماسية مطلعة، طلبت عدم الإفصاح عنها، صحيفة (ديسمبر) بأن وزير خارجية سلطة قائد الجيش السفير محيي الدين سالم سيكون ضمن المشاركين في الجلسة ممثلاً عن سلطة البرهان، وتأتي هذه المشاركة لعكس وجهة نظر سلطة قائد الجيش وفي إطار البحث عن المشروعية وتعزيزها.

وتقدمت بريطانيا بطلب عقد الجلسة عبر خطاب وجهته لممثل إندونيسيا ورئيس الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان، السفير سيدهارتو رضا، وانضمت إليها كل من ألمانيا، وآيرلندا، وهولندا، والنرويج، وأعلنت المجموعة الداعية للاجتماع في وقت لاحق بأنها ستتقدم بمشروع قرار لاعتماده من قبل أعضاء مجلس حقوق الإنسان بوصفه مخرجاً للنقاش العاجل.

وكانت المجموعة قد ذكرت في طلبها إن «هذا الإجراء أصبح ضرورياً بسبب خطر التصعيد المحتمل على الأرض، إذ يواجه نحو 500 ألف مدني خطر التعرض لانتهاكات واسعة النطاق ترقى إلى مستوى الفظائع الجماعية. كما أدت الزيادة في هجمات الطائرات المسيّرة إلى تدمير البنية التحتية المدنية، ما تسبب في نقص حاد في الوقود والمياه وسقوط ضحايا مدنيين، في ظل ظروف أشبه بالحصار حاصرت آلاف الأشخاص داخل مدينة الأبيض وقطعت عنهم الخدمات الأساسية».

رئيس القضاء يخالف إجراءات التقاضي ويتسبب في أزمة

خاص – (ديسمبر)

كشفت اللجنة التسييرية لنقابة المحامين عن مخالفة في إجراءات التقاضي من قبل رئيس القضاء ورئيس الدائرة الإدارية بالمحاكم، على خلفية النزاع بينهم واتحاد المحامين المشكل في عهد المخلوع عمر حسن البشير والمؤتمر الوطني المحلول، والتي صدر قرار من سلطة قائد الجيش باعتمادها وإلغاء قرار حلها الصادر عن لجنة تفكيك تمكين نظام الثلاثين من يونيو.

وبدأت الأزمة، طبقاً لمصادر قانونية تحدثت لـ(ديسمبر)، عندما وجّه رئيس القضاء باعتماد البطاقة (الخضراء) المتعلقة بتعريف المحامين الصادرة عن نقابة النظام البائد المنتهية دورته النقابية في 2021، وأصدر نائب رئيس عام إدارة المحاكم مولانا محمد السر إمام نشرة باعتماد بطاقة تعريف المحامين الصادرة عن اتحاد النظام البائد، على الرغم من أن بطاقة تعريف المحامين المعتمدة في المحاكم (البيضاء والحمراء) صادرة عن اللجنة التسييرية للمحامين منذ 2023.

وقدمت اللجنة التسييرية لنقابة المحامين طعناً إدارياً على تلك النشرة لدى المحكمة العليا المختصة بالطعون الإدارية، ضد رئيس القضاء ورئيس الدائرة الإدارية بالمحاكم، لجهة أن البطاقة ليست من اختصاص القضاء ولا يحق لها التدخل فيها، وتعتمد المحاكم رسمياً على سجل المحامين.

وقال مصدر من اللجنة التسييرية لـ(ديسمبر) إن المحكمة في عطبرة رفضت تصريح العريضة أول الأمر، إلا أن قاضي المحكمة العليا حيدر رحمة الله تعامل بمهنية، على حد قول المصدر، وصرّح العريضة والإعلان ضد رئيس القضاء ورئيس الدائرة الإدارية بالمحاكم ودعوة للرد على العريضة المقدمة من اللجنة التسييرية، وتحددت لذلك جلسة يوم 24 يونيو 2026.

وكان من المقرر أن يمثُل رئيس القضاء ورئيس دائرة إدارة المحاكم أمام المحكمة أو ممثل ينوب عن كل واحد منهما والتي تغيب عنها حيدر رحمة الله ونظر فيها القاضي سعد عرباوي، والتي غاب عن جلستها كل من رئيس القضاء ومدير إدارة المحاكم أو من يمثلهما، والتي فوجئ الجميع بوجود رد في ملف القضية رداً على عريضة الطعن موقع باسم شخص عرف صفته بـ(مفوض الهيئة القضائية).

تعليقات مندوب البرهان بالأمم المتحدة تكشف تفاصيل اتصالات سرية مع واشنطن

نيويورك: (ديسمبر)

كشف الجدل والتعليقات التي أدلى بها مندوب سلطة الجيش بالأمم المتحدة، السفير الحارث إدريس في جلسة مجلس الأمن الخاصة بالسودان يوم الجمعة الماضية، في معرض رده على نقاط من خطاب مستشار الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا مسعد بولس، جوانب من تفاصيل الاتصالات السرية التي ظلت سلطة البرهان تقوم بها مع الجانب الأمريكي خلال الفترة الأخيرة.

ورغم لغة الرفض والنقد الشديد للبرهان ومنصاته الإعلامية للرباعية والدور الأمريكي، فإن تعليقات الحارث إدريس في تلك الجلسة أظهرت قدراً من التفاصيل غير المعلنة التي مارستها سلطة قائد الجيش بالتواصل سراً مع واشنطن عموماً وبولس على وجه الخصوص، في ذات الوقت الذي تمارس توجيه الانتقادات، بما في ذلك تبادل مسودات خاصة للهدنة الإنسانية والتي كان آخرها الإعلان عن إرسال رؤية البرهان حول مقترح الهدنة ووصف بولس في الجلسة قائد الجيش بأنه «يعرقل مساعي وقف الحرب بالسودان»، وهو ما دفع الحارث للقول إن رئيس سلطته رد صباح ذات يوم انعقاد الجلسة على المقترح الأخير المقدم من بولس وفريقه. وأعلن الحارث خلال مداخلته عن استضافة مناطق سيطرة الجيش لفرق فنية أمريكية أخذت عينات من المناطق التي حامت حولها شكوك باستخدام الجيش لأسلحة كيميائية فيها، مبيناً أن ممثلي سفارتهم في واشنطن «حفيت أقدامهم بين الإدارة والكونغرس بغرض الحصول على النتائج النهائية لتلك التحليلات وعقد لقاءات مع المسؤولين الأمريكيين والتي لم تتم».

تفاصيل ص (3) و ص (6)

المعز حضرة: قرار إدانة دكتور الشفا «يظهر السقوط الأخلاقي للمنظومة العدلية من نيابة وقضاء»

عواصم: (ديسمبر)

شهدت وقائع قضية دكتور أحمد الشفا، على خلفية البلاغ المفتوح في مواجهته بواسطة منسوبين لمليشيا البراء بن مالك، تطورات متسارعة خلال الأسبوع الماضي بعد إعادة أوراق القضية للمحكمة مجدداً، بعد تهديدات وجهها قائد المليشيا المصباح أبو زيد للقضاء واتهامه بالتماطل في الفصل في القضايا، وتهديده بإمكانية أخذهم لحقوقهم بأيديهم.

وأصدر قاضي محكمة جنايات دنقلا، في الجلسة التي عقدت يوم أمس الأول الثلاثاء، حكماً بالسجن لمدة عامين ونصف العام في مواجهة دكتور أحمد الشفا وتغريمه مبلغ مليون جنيه سوداني.

وفي تصريح لـ(ديسمبر) اعتبر المعز حضرة المحامي التطورات الأخيرة للمحاكمة بأنها أظهرت «السقوط الأخلاقي للمنظومة العدلية من نيابة وقضاء»، مستدلاً بالإجراءات التي صاحبت إعادة أوراق القضية للمحكمة بعد استخدام النائب العام سلطاته بموجب أحكام المادة (58) من القانون الجنائي، بعد تعرض القضاء لتهديد من المصباح وما تلاها من إعادة أوراق القضية وإصدار حكم من القاضي في اليوم التالي مباشرة، رغم أن صدور هذا الحكم يحتاج لدراسة ووزن للبينات وتسبيب تحتاج إلى وقت يتفاوت بين أسبوع إلى عشرة أيام، وأردف: «إلا إذا كان هذا الحكم معداً وجاهزاً سلفاً وتمت تلاوته فقط».

وأشار حضرة لجوانب إضافية في القضية تتمثل في فتح البلاغ بواسطة جهة هي مليشيا البراء بن مالك والمواد المتعلّقة بهذا البلاغ وفق اتهامات تتعلق بالتحريض ضد القوات النظامية وإثارة البلبلة، لكون مليشيا البراء ليست قوة نظامية أو جهة رسمية، بالإضافة لعدم فتح البلاغ بواسطة الأسرة أو تفويضهم للمجموعة التي فتحت البلاغ الجنائي، لكون هذا الحق لشخص ذي صفة، مبيناً أن هذه الملاحظات «كانت كفيلة منذ البداية بشطب البلاغ، باعتبار أن فتحه تم من قبل شخص غير ذي صفة»، طبقاً لقوله.

(ديسمبر) ترصد المستجدات في أزمة منظمة الدعوة الإسلامية

مجموعة علي كرتي الإنقلابية تفشل في الحصول على تأييد في جوبا وبدء التحقيق في الفساد الإداري والمالي في بعثة جنوب السودان

تقرير: خاص (ديسمبر) - صلاح المليح

اختتمت المجموعة التي أحدثت انقلاباً داخل منظمة الدعوة الإسلامية زيارتها إلى جوبا دون الحصول على الدعم الرسمي من الدولة، أو من الجهات المسؤولة من أمر المسلمين في جنوب السودان، رغم الجهود الكبيرة التي قام بها الأمين العام للحركة الإسلامية المحظورة علي كرتي بالتنسيق مع وزارة الخارجية السودانية والسفارة السودانية في جوبا وبعض العناصر الإخوانية في جوبا، لجهة كسب تأييد للإنقلاب الذي أتى بشريك علي كرتي في الاستثمارات، السفيرالسابق لدولة قطر في السودان علي بن حسن الحمادي، رئيساً لمجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية.

حيث فشل وفد علي كرتي في الحصول على تأييد من حكومة جنوب السودان يقوي موقفها في الصراع مع المجموعة الشرعية التي يقودها الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله آل محمود، رئيس مجلس الأمناء الشرعي، ويحيى آدم عثمان، الأمين العام المنتخب.

لقاءات مع مسؤولين.. ولكن !

كشفت متابعات (ديسمبر) عن تحركات يقودها الأمين العام للحركة الإسلامية السودانية المحظورة علي كرتي في كل من جوبا وكمبالا، عبر زيارة ينفذها السفير القطري السابق حسن بن علي الحمادي برفقة الأمين العام للمنظمة المنتهية دورته أحمد محمد آدم. حيث عقد وفد كرتي لقاءات مع كل من سفير السودان في جوبا السفير عصام كرار، ومستشار رئيس جمهورية جنوب السودان للشؤون الأمنية توت قلواك، ونائب وزير الخارجية والتعاون الدولي السفير أكوي بونا ملوال، بحضور الأكاديمي الجنوب سوداني الدكتور عبدالله دينق نيال.

وعلمت (ديسمبر) من مصادرها أن وزير الخارجية والتعاون الدولي بجنوب السودان السفير جيمس بيتيا مورغان رفض مقابلة وفد الانقلابين، مما جعل الوفد يتجه لمقابلة نائب الوزير وهو غير ملم بهذا الملف وطبيعة الأزمة داخل منظمة الدعوة الإسلامية. كما التقى الوفد الأمين العام للمجلس الإسلامي بجمهورية جنوب السودان الدكتور عبدالله برج روال، بحضور المستشار السابق لرئيس الجمهورية للشؤون الدينية الشيخ جمعة سعيد، وهو اللقاء الذي وصفه عبدالله برج وجمعة سعيد بـ«المجاملة»، باعتبار أن السفير علي الحمادي وأحمد محمد آدم ضيفان على البلاد، وأكدا وقوفهما مع الشرعية بقيادة الشيخ عبدالرحمن آل محمود. وعلمت (ديسمبر) أن وزير الشؤون الإنسانية بدولة جنوب السودان البينو آتاك رفض مقابلة الوفد.

مع الشرعية وبس

وأصدر كل من الأمين العام للمجلس الإسلامي بجنوب السودان الدكتور عبدالله برج روال والمستشار السابق لرئيس الجمهورية للشؤون الدينية الشيخ جمعة سعيد بياناً مشتركاً عقب لقائهما السفير علي الحمادي والوفد المرافق له. وذكر الشيخان في بيانهما الذي تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه أنهما قاما بزيارة الحمادي وآدم في مقر إقامتهما امتثالاً لنهج النبي الكريم بإكرام الضيف، وقالا إنهما نقلا للوفد رأيهما كقيادات للعمل الإسلامي في الدولة، وأشارا في بيانهما أنهما أكدا موقفهما القانوني الثابت وفقاً للنظام الأساسي لمنظمة الدعوة الاسلامية 2016م وأنهما مع شرعية رئاسة الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله آل محمود لمجلس الأمناء، مشيرين إلى أن هذا هو ذات الموقف الذي جاء في بيان مجلس الإدارة المحلي، والذي يجمع أعضاء مجلس الأمناء وشخصيات أخرى معتبرة -على حد وصفهما-، وأبانا

وفد مجموعة الحمادي خلال لقاءه المستشار الفريق اول توت قلوك وآخرين بجوبا

السفير الحمادي يلتقي سفير السودان في جوبا

أن الاجتماع، الذي وصفه البيان بـ«الضرار» والذي أحدث الانقلاب على شرعية رئاسة مجلس أمناء المنظمة، دعا له مجلس الإدارة بتوقيع النيجيري الدكتور عثمان بوقاجي، رئيس مجلس إدارة منظمة الدعوة الإسلامية، مشيرين إلى أن الدعوة للاجتماع ليست من اختصاص مجلس الإدارة، وإن كان رئيس مجلس الإدارة وفي اتصال مباشر قد أنكر علمه بالدعوة، وتقدم إثر ذلك باستقالته على الفور من رئاسة مجلس الإدارة للسيد رئيس مجلس الأمناء الشيخ عبدالرحمن آل محمود.

الطعن في دولية المنظمة

وأكد الشيخان في بيانهما تمسك مجلس إدارة منظمة الدعوة الإسلامية المحلي في جنوب السودان بمسؤوليته عن الإشراف على البعثة في دولة جنوب السودان، والمحافظة على مكتسبات وممتلكات المنظمة من التصرف غير المشروع وغير القانوني فيها، كما حدث في الفترات السابقة، وذكرا أنهما أطلعا الضيفين على قرار مجلس الإدارة المحلي بمباشرة التسويق وتطوير المشاريع، بما في ذلك الاتصال المباشر بالمستثمرين والمحسنين والمانحين وغيرهم بما يعود بالنفع على المسلمين خاصة والمجتمع الجنوبي سوداني عامة. وذكرا في بيانهما أن أبناء جنوب السودان من المؤسسين الأوائل للمنظمة وبالرغم من ذلك لا تكاد تجد من أبناء جنوب السودان من يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة قد تم توظيفهم في الأمانة العامة والبعثات أو حتى في مؤسسات المنظمة العديدة أو الشركات الكثيرة، وهنا تظهر المفارقات التي تطعن في دولية المنظمة واتساعها لغير السودانيين.

تدخل الحكومة السودانية مخالفة

ويشير برج وجمعة في بيانهما إلى أن منظمة الدعوة منظمة دولية خيرية إنسانية وليست بالطبع سودانية، حتى لو كان مقرها بحكم اتفاقية المقر في السودان. وذكر البيان أنه تم رصد اتصالات من حكومة السودان عند زيارة الحمادي وآدم إلى جوبا من سفارة دولة السودان ووزارة خارجيتها بالمسؤولين بجنوب السودان للتنسيق للزيارة وترتيب اللقاءات معهم، وهذا التدخل المباشر يخالف قانون المنظمة ويقدح في حياديتها ويفتح الباب واسعاً للآخرين للتدخل من ذات المنطلقات، مما سوف يضر بالمنظمة وعملها في مختلف الدول التي تعمل فيها المنظمة، وقالا إنهما أكدا للزائرين أنهم في المجلس المحلي لا يسعون لشق المنظمة أو فصلها، وإنما أكدوا على وقوفهم مع الشرعية وأنهم في انتظار قرار المحكمة الإدارية السودانية التي أمامها الطعن في صحة إجراءات المؤتمر الذى عقد استباقاً للاجتماع الذي كان معلناً من رئاسة مجلس الأمناء في يوم السبت 2026/5/2م. وذكر البيان أنهما تقدما بالشكر للزائرين على سعة صدرهما واحترامهما لموقفهم والصراحة في طرحهم.

التحقيق في الفساد المالي والإداري

فيما أكد رئيس لجنة التحقيق في الفساد الإداري والمالي في بعثة إقليم جنوب السودان الأستاذ عبدالكريم عبدالرحيم، عضو مجلس الإدارة المحلي، تسليم الأسئلة الاستيضاحية لكل من رئيس بعثة إقليم جنوب السودان المقال، حسن أبو كدوك، وموظف الحسابات بالبعثة، معتصم أحمد جمعة، وأوضح في تصريح خاص لـ(ديسمبر) أن محور الأسئلة الاستيضاحية يدور حول التجاوزات الإدارية بعدم الإنصياع للأمين العام المنتخب يحيى آدم عثمان، والتصرف ببيع أراضي المنظمة في جنوب السودان وهي قيّمة جداً وتقدر قيمتها بـ6 ملايين دولار بينما تم بيعها بـ(1,870,000) دولار فقط، مشيراً إلى أنهم في لجنة التحقيق ينتظرون الرد كتابة من رئيس البعثة المقال والمحاسب على الأسئلة الاستيضاحية، وقال إن اللجنة ستباشر عملها خلال هذا الأسبوع لإصدار قرار بخصوص هذه القضية، مبيناً أن لجنة التحقيق مكلفة من قبل الأمين العام المنتخب يحيى آدم عثمان.

وأشار عبدالكريم إلى أنهم في مجلس الإدارة المحلي والمساند لبعثة جنوب السودان قاموا بتقييم الانقلاب الذي حدث في الخرطوم ضد رئيس مجلس الأمناء الشرعي الشيخ عبدالرحمن آل محمود، مبيناً أن مجلس الإدارة المحلي يقوده قيادات العمل الإسلامي بجنوب السودان بينهم 4 من أعضاء مجلس الأمناء القومي وممثلين في مجلس الإدارة المحلي لبعثة جنوب السودان كجسم مساند ومنسق وهم عبدالله برج وموسى الملك كور وجمعة سعيد وتوت قلواك، وقال إنهم في جنوب السودان قد حسموا أمرهم بأن لا يتبعوا لمجموعة السودان، وأضاف أنهم أيدوا من خلال بيان واضح هذا الأمر وتم تسليمه لمجلس الأمناء الذي يرأسه الشيخ عبدالرحمن آل محمود.

تقرير للأمم المتحدة يوثق استخداماً وحشياً وواسع النطاق للعنف الجنسي في السودان

جنيف: (ديسمبر)

كشف تقرير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان - نشرته في 23 يونيو - عن وحشية وحجم العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في السودان منذ اندلاع الصراع وتأثيره العميق والطويل الأمد على الضحايا والأسر والمجتمعات. يخلص التقرير إلى أن العنف الجنسي واكب الانتشار الجغرافي للنزاع في السودان، حيث طال 16 من أصل 18 ولاية، واستخدم بشكل ممنهج «بوصفه تكتيكاً لترويع السكان المدنيين وإلحاق صدمات نفسية بهم».

ويقول التقرير إنّه «ما لم تتم معالجة أنماط العنف الجنسي المرتبط بالنزاع وآثاره من خلال تحقيق العدالة، واعتماد استجابات تتمحور حول الضحايا وبذل جهود للتصدي للوصم والتمييز، فإن السلام والتماسك الاجتماعي في السودان يواجهان خطر التقويض لسنوات قادمة». وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك «إن العنف الجنسي يتم استخدامه كسلاح حرب. إن ذلك جريمة حرب، وإذا ارتُكب العنف الجنسي في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي، فإنه يُعد جريمة ضد الإنسانية.»

وقد تحققت مفوضية حقوق الإنسان من وقوع 546 حادثة عنف جنسي مرتبط بالنزاع، وذلك منذ بداية النزاع وحتى منتصف أبريل من هذا العام. وكانت لهذه الحوادث 838 ضحية على الأقل، من بينهم 539 امرأة، و284 طفلة، و8 رجال، و7 أطفال ذكور. ويؤكد التقرير أن هذه الأرقام لا تمثل سوى جزء يسير من الحجم الحقيقي للحوادث، إذ إن استمرار عدم الإبلاغ عنها يحول دون الكشف عن النطاق الكامل لانتشار العنف الجنسي.

ويقول التقرير إن معظم الحوادث التي تم التحقق منها تُنسب إلى رجال يرتدون زي الدعم السريع، وإلى الجهات التابعة لها والمليشيات العربية. كما نُسبت حوادث أخرى إلى القوات المسلحة السودانية والجهات الأمنية التابعة لها والقوات المشتركة وحركات وميليشيات مسلحة أخرى.

ويشير التقرير إلى أنه منذ اندلاع النزاع، ارتُكب العنف الجنسي - بالتزامن مع هجمات منهجية ومنسقة استهدفت المدنيين - بوصفه أحد وسائل الحرب. وتشمل أشكال العنف الجنسي التي وثقتها مفوضية حقوق الإنسان الاغتصاب والاغتصاب الجماعي (شكّل الاغتصاب الجماعي ما يقارب ربع الحوادث الموثقة) والاستعباد الجنسي والتزويج القسري والإكراه على العمل في الجنس والتعذيب الجنسي والاتجار بالأشخاص بغرض الاستغلال الجنسي والعنف الجنسي أثناء الاحتجاز. وقد وثقت مفوضية حقوق الإنسان حالات ما لا يقل عن 85 امرأة وفتاة احتُجزن في ظروف من الاستعباد الجنسي وأُجبرن على أداء أعمال منزلية وأخرى لتحقيق دخل مادي. كما وثق التقرير مقتل ما لا يقل عن 13 ضحية من النساء والرجال والأطفال، غالبيتهم لقوا حتفهم إثر حوادث اغتصاب جماعي وحشية، وكان أصغرهم يبلغ من العمر تسع سنوات. وعانى كثيرون غيرهم من مضاعفات طبية خطيرة تفاقمت بسبب غياب المرافق الصحية العاملة، كما حملت أو أنجبت ما لا يقل عن 59 امرأة وفتاة نتيجة لعمليات الاغتصاب.

وخلص التقرير إلى أن العنف الجنسي ارتكب كعمل انتقامي بناء على الانتماء المفترض لأطراف محددة، فضلاً عن الهجمات ذات الدوافع العرقية. فقد أفاد العديد من الضحايا المنتمين إلى إثنية «المساليت» في غرب دارفور بأن المهاجمين كانوا يستفسرون عن قبيلتهم قبل الإقدام على اغتصابهم. كما أفاد الضحايا بأنهم سمعوا، خلال عام 2023، عبارات من قبيل: «هذا العام، ستلد جميع فتيات المساليت أطفالنا»، و«إذا كنتِ من المساليت، فسوف نذبحكِ اليوم»».

وقال المفوض السامي» إن استمرار الإفلات من العقاب يؤدي بوضوح إلى تفاقم الأضرار وتكريس دوائر الانتهاكات والتجاوزات»، مشدداً على ضرورة محاسبة جميع الجناة بشكل كامل، «بمن فيهم أولئك الذين يتحملون مسؤولية القيادة»، وضمان حصول الضحايا على سبل انتصاف فعالة، من بينها جبر الضرر.

واشنطن تفرض عقوبات على 8 أفراد وكيانات بتهمة دعم الحرب في السودان

واشنطن: (ديسمبر)

أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (OFAC)يوم الجمعة الماضي عن فرض عقوبات على 8 أفراد وكيانات مرتبطة بشبكات التوريد والتجنيد التي تواصل تأجيج الحرب الأهلية المدمّرة في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية. وقال المكتب إن هذه الشبكات مكّنت كلا الجانبين من توسيع نطاق وشدة الصراع، مما ساهم في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم وأودى بحياة عشرات الآلاف وتسبب في نزوح ما يقارب 14 مليون شخص، وزاد من زعزعة استقرار منطقة هشة، وخلق ظروفاً تسمح للجماعات الإرهابية بالنمو مما يشكل تهديدات لأمن ومصالح الولايات المتحدة.

وقال سكوت بيسنت، وزير الخزانة الأمريكية، إن إجراء اليوم اتُّخذ بموجب الأمر التنفيذي رقم 14098:» فرض العقوبات على بعض الأشخاص الذين يزعزعون استقرار السودان ويقوضون هدف الانتقال الديمقراطي.»

وجاء في قرار العقوبات إن «منظومة الصناعات الدفاعية تُعتبر أكبر مؤسسة دفاعية في السودان، وتدعم وتحافظ على ترسانة القوات المسلحة السودانية من الأسلحة والذخيرة والمركبات والمواد، والتي غالباً ما يتم الحصول عليها من إيران وداعمين خارجيين آخرين. وتسيطر «منظومة الصناعات الدفاعية» على العديد من الشركات التابعة، بما في ذلك «مجموعة جياد الصناعية السودانية» – المعروفة أيضاً باسم «تكنولوجيا السودان المتقدمة» – عبر هياكل معقدة وغامضة حقّق من خلالها النظام مليارات الدولارات. وقد صنّف مكتب مراقبة الأصول الأجنبية كلاً من» الصناعات الدفاعية» و«جياد» في الأول من يونيو عام 2023.

وأدرجت واشنطن كلاً من شركة (TMC) Target Multiactivities Co. Ltd) تارقيت للأنشطة المتعددة المحدودة) ومديرها التنفيذي طارق حسين محمد مدني ضمن قائمة العقوبات، وقالت بأن الشركة المذكورة تخضع لسيطرة (منظومة الصناعات الدفاعية) وذلك عبر «مجموعة جياد الصناعية» المعروفة أيضاً باسم «سودان ماستر تكنولوجي». واتهمت واشنطن الشركة باستيراد « ما يزيد عن 200 شحنة من المتفجرات والمواد المرتبطة بها منذ العام 2024 من شركات مصرية وهندية، وأن تلك المواد تم استخدامها لاحقاً في تصنيع قنابل استخدمتها القوات المسلحة السودانية في عملياتها العسكرية. وقد شمل قرار العقوبات شركة «إس بي إل إنرجي»(SBL Energy Ltd) الهندية، ومديرها التنفيذي الهندي الوك شودهاري.

كما أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضاً فرض عقوبات على «شركة هندسة الموانئ المحدودة»(Ports Engineering Co. Ltd) ، وهي شركة هندية مملوكة للدولة ومقرها في مدينة بورتسودان. وقال المكتب إن هذه الشركة مرتبطة بمجموعة جياد الصناعية وتتّهم باستيراد زي عسكري وأحذية وأحزمة ذخيرة وحقائب أسلحة لصالح المخابرات السودانية من موردين في الإمارات العربية المتحدة وتركيا بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023. وأوضح المكتب أن هذه الإمدادات العسكرية دخلت إلى السودان عبر قنوات تجارية رغم العقوبات المفروضة، وساهمت في دعم الآلة الحربية للقوات المسلحة السودانية.

ومن جهة أخرى، شملت العقوبات ثلاثة أفراد يعملون مع شركة Talent Bridge S.A، ومقرها في بنما: اثنان من بنما وهم Enrique Daniel Palacios Quintanilla و Jack Peter Derman Guzman والثالث من كولومبيا وهو Fredy Alejandro Lopez Ocampo، وذلك لارتباطهم بشركة توظيف متهمة بتسهيل تجنيد عسكريين كولومبيين متقاعدين للقتال في صفوف قوات الدعم السريع.

وبموجب قرار العقوبات، يتم تجميد جميع الممتلكات والفوائد المالية للأفراد والكيانات المدرجة على القائمة والتي تقع ضمن نطاق الولايات المتحدة أو تحت سيطرة أشخاص أمريكيين. كما يُحظر بشكل عام إجراء أي تعاملات معهم ما لم يتم الحصول على ترخيص خاص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

منسقية النازحين واللاجئين تدعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتوفير الغذاء والدواء والحماية

دارفور: (ديسمبر)

دعت المنسقية العامة للنازحين واللاجئين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإنسانية إلى التدخل الفوري لتوفير الغذاء والدواء والمياه النظيفة، والوفاء بمسؤولياتها في حماية النازحين واللاجئين من الانتهاكات. كما دعت في بيان لها، ممهور بتوقيع المتحدث الرسمي باسمها آدم رجال، المجتمع الدولي إلى إجراء تحقيق مستقل وضمان وصول المساعدات دون عوائق. وأشارت المنسقية، في بيانها الذي تحصلت (ديسمبر) على نسخة منه، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين إلى ما يواجهه النازحون واللاجئون من جوع وخوف ومرض، وقال: «نقف نحن في مخيمات النازحين واللاجئين في السودان أمام واقع إنساني قاس يعيش ملايين النازحين واللاجئين في ظروف مأساوية تتسم بالجوع المستمر، والخوف والحرمان وانتشار الأمراض»، مبينة أن الأزمة الإنسانية التي يعيشها النازحون واللاجئون بلغت مستوى لا يطاق، مضيفة أن هذه المأساة المنسية تنادي ضمير العالم وتحث العقول والقلوب على التحرك لحماية المدنيين وتقديم المساعدات العاجلة.

وجاء في البيان أن آلاف العائلات تعيش دون غذاء كافٍ، ويعاني الأطفال من سوء التغذية الحاد، مما يُهدد حياتهم ومستقبلهم، كما تفتك الأوبئة والإسهال والملاريا بالفئات الأكثر ضعفاً في ظل غياب الرعاية الصحية والأدوية الأساسية، فضلاً عن التهديدات الأمنية والانتهاكات المستمرة التي حولت حياة النازحين واللاجئين إلى سلسلة من الرعب والقلق اليومي. وأبان آدم رجال أن ما وصفها بالجراح العميقة ليست مجرد إحصائيات في التقارير، بل هي تجسيد لأرواح بشرية تزهق يومياً أمام أعين العالم، منوهاً إلى أن استمرار تجاهل هذه المأساة يُعدّ تواطؤاً في الجريمة، ويُلقي على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وقانونية عاجلة، وقال: «ينبغي أن يكون اليوم العالمي للاجئين مناسبة لتجديد التزامنا بحماية هؤلاء الأشخاص المستضعفين، لا مجرد مجموعة من الشعارات التي تُرفع ثم تُنسى».

واشنطن تسمي البرهان« معرقلاً» لوقف الحرب وتكشف دور «الفلول» وخططهم لتوظيفها لتعزيز سيطرتهم

نيويورك: (ديسمبر)

شهدت جلسة مجلس الأمن الدولي، التي عقدت يوم الجمعة الماضي بنيويورك، تطوراً لافتاً بتسمية مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا، قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان بوصفه «المعرقل والمعطل» لجهود وقف الحرب في السودان، واتهمت شبكات النظام البائد والحزب المحلول باستغلال وجودهم في مؤسسات الدولة للعمل على استمرار الحرب.

وقال بولس، الذي مثل بلاده في جلسة مجلس الأمن، إن قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان ظل يرفض مقترحات الهدنة الإنسانية ووقف إطلاق النار، مبيناً أن آخر المحاولات تلك جاءت في نفس يوم انعقاد الجلسة برفضه مجدداً الصيغة الجديدة للمبادرة، كما حذر بولس من استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب بالسودان، مؤكداً سعي واشنطن للرد بحزم بفرض عقوبات على المتورطين في مثل هذه الانتهاكات.

وحذر بولس، في حديثه، من دور الشبكات المرتبطة بالنظام البائد وحزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية ومحاولتهم استغلال الأزمة لتعزيز نفوذهم داخل مؤسسات الدولة والهياكل العسكرية للقوات النظامية.

وتزامن هذا الحديث مع إعلان وزارة الخزانة الأمريكية عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) إصدار عقوبات في مواجهة شركة الموانئ الهندسية المحدودة المملوكة للصناعات الدفاعية، وهي الشركة المستوردة لمادة الكلور المستخدم كسلاح كيميائي، بالإضافة إلى شركة «أس بي آل للطاقة المحدودة» الهندية، المتخصصة في صناعة المتفجرات، وشركة تارجت للأنشطة المتعددة التابعة للصناعات الدفاعية.

شملت العقوبات أيضاً كلاً من مدير شركة تارجت؛ الضابط بالجيش السوداني طارق حسين محمد مدني، الذي يعد أبرز مساعدي مدير الصناعات الدفاعية الفريق أول ميرغني إدريس الذي أصدرت واشنطن في مواجهته عقوبات في وقت سابق. وشملت العقوبات الأمريكية الرئيس التنفيذي لشركة «إس بي إل إنرجي»، التي قامت بتوريد أكثر من 200 شحنة من المتفجرات خلال عامي 2024م و2025م لصالح شركة «تارجت» السودانية للأنشطة المتعددة وجرى استخدامها في صناعة المقذوفات والمتفجرات التي تم استخدامها في الحرب وليس في أعمال التعدين.

بولس خلال مشاركته في جلسة مجلس الامن الخاصة بالسودان التي عقدت يوم الجمعة 26 يونيو 2026م

من جانبه قال المندوب الدائم لسلطة بورتسودان بالأمم المتحدة السفير الحارث إدريس خلال حديثه في تلك الجلسة إن البرهان بعث له برسالة نصية عبر تطبيق «الواتساب» خلال انعقادها تضمنت نسخة من رده الذي أرسله إلى بولس عبر الواتساب صباح ذات اليوم. وكشف الحارث عن وجود اتصالات بينهم وبين الجانب الأمريكي تضمنت إرسال فرق تحقيق أمريكية زارت المواقع التي اتهمت واشنطن الجيش باستخدام أسلحة كيميائية فيها وأخذت عينات من أجل فحصها، وكشف سفير سلطة قائد الجيش أنه «حفيت قدماه في الذهاب والإياب بين الإدارة الأمريكية والكونغرس من أجل التباحث والحصول على نتائج تلك العينات»، مبدياً استعداده لتقديم رسالة تودع لدى مجلس الأمن تتضمن اللقاءات التفصيلية التي تمت مع الجانب الأمريكي.

وأكد الحارث ترحيبهم بأي جهود لوقف إطلاق النار، لكنه شدد على ضرورة عدم استغلاله من قبل الدعم السريع للحشد العسكري، مبيناً أن انسحاب قوات الدعم السريع من إقليمي كردفان ودارفور يمثل شرطاً أساسياً لقبول أي هدنة أو وقف لإطلاق النار، مع وقف مساعي الدعم السريع في تنفيذ مخططات تقسيم البلاد عبر إنشاء هياكل حكم موازية.

من جانبهم اعتبر مراقبون التصريح الأمريكي باعتبار البرهان «معرقلاً» لوقف الحرب أكبر صفعة يتلقاها قائد الجيش، الذي كان يطمح في تسويق نفسه عبر العلاقات العامة للجانب الأمريكي، أو عبر تحركات الجهات الإقليمية المساندة له، أو حتى عبر الاتصالات غير المعلنة التي كشف سفيره بالأمم المتحدة جانباً منها، معتبرين ظهور ومشاركة بولس في جلسة مجلس الأمن «رسالة مباشرة للجهات التي روجت إلى مغادرته موقعه سفيراً في أبوظبي وتأكيداً على استمراره في إدارة الملف السوداني».

ونوهوا في ذات السياق إلى أن فرض العقوبات في ذات توقيت الجلسة التي عقدها مجلس الأمن تمثل ضغطاً إضافياً على قائد الجيش، باعتبارها «استهدفت أذرعاً أساسية كان يستخدمها الفريق أول ميرغني إدريس بعد فرض عقوبات عليه»، لكنهم اعتبروا التطور الأبرز هو المرتبط بشمول شركة الموانئ المستوردة لغاز الكلور ضمن العقوبات، معتبرين هذا الإجراء رداً عملياً للنتائج التي توصلت لها فرق التحقيق الأمريكية حول الاتهامات باستخدام الأسلحة الكيميائية، طبقاً لقولهم.

تنامي الصراعات في دوائر سلطة قائد الجيش

محمد الفكي: نسعى لرئيس الوزراء يتلقى التحية من قائد الجيش لا أن تختزل مهامه في متابعة وصول متعلقات المسافرين

الخرطوم: (ديسمبر)

شهد أواخر الأسبوع الماضي والأسبوع الحالي استمرار وتصاعد وتيرة الصراعات والخلافات داخل معسكر سلطة قائد الجيش، التي يترأس حكومتها كامل إدريس، مع تردد إشاعات واسعة النطاق خلال هذا الأسبوع أشارت إلى قرب حل حكومة كامل إدريس وترشيح رئيس مفوضية السلام سليمان الدبيلو خلفاً لإدريس.

وفي ذات السياق قال عضو مجلس السيادة والرئيس المناوب للجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو 1989م محمد الفكي سليمان، خلال حديثه في ندوة التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة (صمود) التي عقدت في العاصمة الكينية نيروبي مساء أمس الأربعاء بمناسبة ذكرى موكب 30 يونيو 2019م، إن القوى المدنية الديمقراطية تعمل من أجل ترسيخ وتعزيز السلطة المدنية الديمقراطية التي تخضع لها مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، بحيث يتلقى رئيس الوزراء فيها التحية من القائد العام للجيش، لا أن يكون رئيس الوزراء عبارة عن واجهة لتفقد وصول «عفش المسافرين»، كما يفعل كامل إدريس.

وتزامن تصريح الفكي مع أول ظهور لإدريس من المشهد بعد تغيبه عدة أيام، شهدت تداول أخبار أشارت لمغادرته البلاد إلى العاصمة البريطانية لندن وتلقيه مبلغ 200 ألف دولار نثرية سفر، وكانت أولى المحطات التي ظهر فيها إدريس مطار بورتسودان، والذي تفقد فيه العمل في عدة مواقع، وعلى رأسها منافذ تسلم المسافرين العائدين لأغراضهم التي سبق أن أصدر عدة توجيهات بخصوص العمل حولها بمطاري بورتسودان والخرطوم.

كامل إدريس خلال تفقده مطار بورتسودان يوم الاثنين الماضي ومتابعة تنفيذ توجيهاته التي سبق أن أصدرها

وشن إعلاميون مرتبطون بحزب المؤتمر الوطني المحلول، أبرزهم الهندي عزالدين، حملة في مواجهة إدريس هذا الأسبوع بنشر خبر مغادرته قروب واتساب يضم إعلاميين مساندين للجيش بعد تعرضه لانتقادات عنيفة من قبل عدد من أعضائه، إلا أن المكتب الإعلامي لإدريس سارع إلى نفي هذه الرواية، مؤكداً في بيان أصدره يوم الاثنين 29 يونيو الماضي أن «إدريس ليس عضواً أو مشاركاً في أي مجموعات على تطبيق واتساب.. وأن ما جرى تداوله عار تماماً من الصحة».

وأشار البيان إلى أن تلك الأنباء هي جزء من «محاولات لتشويه صورة قيادة الدولة»، مؤكداً أن إدريس يواصل مهامه بصورة اعتيادية دون أي تغيير في وضعه الوظيفي، معلناً عن شروعه في اتخاذ إجراءات قانونية لملاحقة كل الغرف الإعلامية مدفوعة الثمن داخلياً وخارجياً بسبب نشرها أخباراً كاذبة ومضللة.

أما أبرز التعبيرات عن واقع الأزمات والصراعات الداخلية لسلطة قائد الجيش فجاءت على لسان وزير الإعلام خالد الإعيسر خلال حديثه يوم الاثنين الماضي بمنتدى «أدبيات ممارسة العمل الصحفي»، الذي نظمته وزارته بالتعاون مع مركز (انديا للتوعية) وصحيفة (أول النهار)، إذ تساءل الإعيسر عن مغزى تبني أقلام داعمة للجيش حملات ممنهجة ضد الحكومة، وسمى هذا النوع من النشاط بصحافة «هجم النمر»، مؤكداً أن الحكومة تعايش واقع حرب وتحتاج إلى واقع إعلامي تتكئ عليه، مباهياً بأن الوزارة سجلها حافل ولا أحد يهزها أو يخيفها بالإشاعات والحملات، طبقاً لقوله.

ومن واقع الحيثيات والتعليقات الواردة نجد أن الصراع الحقيقي هو من داخل الجهات المناصرة للجيش نفسها، وأن «الغرف الإعلامية» التي تتولى تغذيتها تديرها عناصر مرتبطة بذات المعسكر مع وجود إرهاصات تشير إلى محاولات عناصر الحزب المحلول لتمكين كوادرهم من السيطرة على مقاليد الأمور بشكل أكبر، مع وجود فئات محسوبة على قيادة الجيش باتت لا تخفي تطلعاتها لشغل مواقع دستورية، سيما بعد تقلد مجموعات ذات كفاءة إعلامية متدنية وعديمة القدرات لمواقع أبرزهم خالد الأعيسر ومحمد عبدالقادر ومحمد محمد خير وغيرهم، وهو الأمر الذي حفز شخصيات كداليا الياس والإعلامية حنان عبدالحميد الشهيرة بـ«أم وضاح» لدفع جهات لتبني حملة ترويجية للدفع بهن لمواقع وزارية في التشكيل القادم، على رأسها وزارة الثقافة والإعلام.

مشهد وصول (أبو رهف) إلى الخرطوم يقدم مشهداً جديداً لـ«عبثية الحرب»

الخرطوم: (ديسمبر)

استيقظت العاصمة السودانية الخرطوم يوم الأحد 28 يونيو الماضي على ترتيبات استقبال أبرز الناشطين في الإعلام الإسفيري خالد أبو رهف، الذي قرر العودة للبلاد، حيث وصل إلى الخرطوم منهياً رحلته التي انطلقت من مدينة تورنتو بكندا على متن طائرة (تاركو) التي حطت بمطار الخرطوم قبل مغيب شمس ذلك اليوم.

وهبط أبو رهف من الطائرة مرتدياً الزي العسكري وعلم السودان وتقدم وفد مستقبليه قيادات القوات المشتركة، التابعة للحركات الموقعة على اتفاق سلام دارفور بجوبا، ومن بينهم العائد من قوات الدعم السريع إبراهيم بقال الذي كان منح نفسه رتبة الفريق في قوات الدعم السريع ووالي الخرطوم بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023م، وأعلن أبو رهف عودته إلى البلاد للمشاركة ضمن صفوف القوات المشتركة في ما أسماها «معركة الكرامة».

وقام عدد من الناشطين بمخاطبة الجهات الكندية الرسمية حول وصول مواطن مقيم بالأراضي الكندية إلى السودان وانخراطه في الحرب الدائرة فيه، فيما ذكرت نشرت مصادر سودانية غير رسمية معلومات أشارت لعدم حصول أبو رهف على الجنسية الكندية رغم مكوثه سنوات عديدة بمدينة تورنتو بإقليم اونتاريو لعدم إكماله المراحل الأولية من دراسة اللغة الإنجليزية التي تعد ضمن شروط نيل الجنسية الكندية.

وذهب مراقبون صوب تأكيد هذا الأمر بالاستدلال بمقاطع فيديوهات مباشرة أظهرت أبو رهف يتحدث مع مواطنين كنديين ظهروا خلال تسجيله تلك الفيديوهات المباشرة يتحدث بلغة إنجليزية ضعيفة وكانت خليطاً بين استخدام عبارات إنجليزية مع كثير من المفردات العربية الأمر الذي يؤكد فعلياً ضعف مستواه في اللغة الإنجليزية.

وقال أحد المراقبين الذي تحدثوا لـ(ديسمبر) إن المخاطبات التي وجهت للجهات الكندية سيترتب عليها في حال عدم حصول أبو رهف على الجنسية منع دخوله الأراضي الكندية مستقبلاً، أما في حال حصوله على الجنسية الكندية فربما تسبب في إخضاعه للمحاكمة بسبب مشاركته في الحرب خارج الأراضي الكندية، طبقاً لقوله.

ابراهيم بقال خلال استقبال ابورهف بمطار الخرطوم يوم الاحد الماضي

عدم نشر خبر الإقالة والتعيين ونشر التسليم والتسلم

الخرطوم: (ديسمبر)

نشرت وكالة الأنباء الرسمية الخاضعة لسلطة قائد الجيش وكالة السودان للأنباء (سونا) يوم الاثنين الماضي خبر إجراءات التسليم والتسلم بين الأمين العام السابق لما يسمى مجلس السيادة الفريق ركن محمد الغالي يوسف وخلفه الفريق ركن أحمد صالح عبود.

وتم نشر مقطع فيديو وصورة فوتوغرافية وملخص للكلمات التي أدلى بها كل من الغالي وعبود بعد توقيعهما على مراسم التسليم والتسلم الذي تم يوم الاثنين التاسع والعشرين من يونيو الجاري.

ورغم نشر خبر التسليم والتسلم إلا أن المنصة الخاصة بـ(سونا) أو إعلام ما يسمى مجلس السيادة لم ينشر رسمياً حتى تاريخ نشر خبر التسليم والتسلم أي معلومة أو تصريح يعلن فيه رسمياً إعفاء الغالي وتعيين خلفه عبود، والذي تداولته منصات إعلامية مقربة من الجيش والأجهزة الأمنية، وهو ما جعل المراقبين يفسرون عدم نشر خبر الإعفاء والاكتفاء بخبر التسليم والتسلم والربط بين الحدثين بأنه «متروك لفطنة المتابعين».

الغالي وعبود خلال توقيعهما اجراءات التسليم والتسلم يوم الاثنين الماضي

لـ(ديسمبر) كلمة

العدالة قرباناً لإرضاء الإسلاميين

الحكم الذي أصدرته محكمة دنقلا يوم الثلاثاء 30 يونيو 2026 على الدكتور أحمد عبدالله خضر (أحمد شفا)، بالسجن لمدة 25 شهراً والغرامة بمبلغ مليوني جنيه، أكد لمن كان لديه بعض من الشكوك أن القضاء في هذا الزمن أصبح أداة بطش في يد الحركة الإسلامية وفلول النظام البائد لإسكات أي صوت «مختلف»، حتى وإن لم يكن معارضاً، وأن قيادة الجيش الحالية فقدت كل مفاتيح السلطة.

وإذا تجاوزنا رمزية إصدار الحكم في يوم 30 يونيو إمعاناً في ازدراء «ثورة ديسمبر» المجيدة، إلا أن الحكم يحمل في طياته العديد من الدلالات التي يجب الوقوف عندها وفهم أبعادها بالكامل.

أولها، أن النائب العام وتحت الضغط العلني والتهديد الصريح من مجرمي لواء البراء بن مالك، الذراع العسكرية للحركة الإسلامية، اضطر للتراجع عن قراره بسحب الملف من أمام المحكمة التي كان يفترض أن تصدر قرارها في 15 أبريل الماضي وقام بإعادته لمحكمة دنقلا الابتدائية لتصدر حكمها دون أن تكون هناك حيثيات جديدة تبرر هذا التراجع.

ثانياً، القاضي محمد تاج السر صدر قرار بنقله من دنقلا إلى الدبة بتاريخ 22 يونيو، أي قبل إعادة الملف بيومين. وكان من المفترض أن يسلم القضايا وينفذ قرار النقل، لكنه استمر في نظر القضية.

ثالثاً، أن هذا الحكم صدر في ظل التهديد المباشر والحضور العلني لمجموعات من مسلحي كتائب البراء الذين تظاهروا وهتفوا أمام المحكمة وبأزيائهم ومعداتهم العسكرية، ما شكل ضغطاً مباشراً على القضاء لإصدار حكم يرضي هذه المجموعات.

رابعاً، أن سياسة المعايير المزدوجة قد طالت كافة مستويات العدالة، حيث تم الحكم على الدكتور أحمد شفا بالسجن والغرامة بسبب ما يقال عن إساءته لأحد الشهداء والتسبب في سقوط الفاشر وأم صميمة عبر ضرب معنويات المقاتلين، بينما الشاهد الرئيسي في القضية، ود الياس، مطعون في شهادته وهو الذي ألقي القبض عليه متلبساً بقضية خطيرة تتعلق ببيع الذخيرة للعدو، وهي جريمة تصل عقوبتها، وفق القانون، إلى الإعدام، لكن تم الإفراج عنه ومعاقبته بحفظ أجزاء من القرآن، لا لشيء سوى أنه من عناصر مليشيا البراء بن مالك.

خامساً، يدان الدكتور أحمد شفا زوراً وبهتاناً بينما يستقبل قائد الجيش بنفسه قادة المليشيا الذين قادوا معركة سقوط الفاشر والنهود وغيرها وارتكبوا الفظائع في حق المدنيين ويمنحهم الهدايا، ويتجول والي الخرطوم أثناء سيطرة المليشيا في شوارع الخرطوم وبورتسودان بحرية كاملة ويدلي بالتصريحات دون أن يسالهم أحد.

كل هذه الحيثيات تبرهن على أن الحكم هو حكم سياسي بامتياز، وحسناً فعل محامو الدفاع بإعلانهم نية استئناف الحكم لأن المعركة هنا ليست إحقاقاً للعدالة للدكتور أحمد شفا وحسب، بل هي معركة قانونية وسياسية من أجل استرداد استقلال القضاء وسيادة حكم القانون وتأمين حرية التعبير وهزيمة حكم المليشيات.

وسيكون على النشطاء والمناضلين ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية مواصلة تعبئتهم وضغوطهم وتسليط الضوء على تطورات هذه القضية وغيرها، لأن خفافيش النظام المباد لا تعرف العمل إلا في الظلام.

لا للحرب.

بريز التوم يواجه الإعدام لاتهامه «الكيزان» بإشعال الحرب ثم الدعاء عليهم !!

بورتسودان: (ديسمبر)

انعقدت في بورتسودان يوم أمس الأربعاء الأول من يوليو الجلسة الأولى لمحاكمة عضو لجان مقاومة بورتسودان بريز التوم، بعد أن قضى ما يزيد عن 300 يوم وهو محتجز في سجن بورتسودان، في ظروف اعتقال أقل ما توصف به أنها غير إنسانية، وبدون الكشف عن أسباب اعتقاله والتهم الموجهة إليه.

واستمعت المحكمة في جلستها الأولى للشاكي والمتحري الذي تولى التحقيق في القضية، وحددت جلسة ثانية يوم 15 يوليو 2026 للاستماع إلى الشهود. واتضح من مجريات الجلسة أن البينة الوحيدة للتهمة الموجهة لبريز التوم هي اتهامه للكيزان والفلول بإطلاق الرصاصة الأولى في الحرب وأنه دعا عليهم بجهنم وبئس المصير.

وبالاستناد لذلك وجهت اتهامات لبريز بالمواد (26) من القانون الجنائي الخاصة بالاشتراك الجنائي والتحريض و(50) تقويض النظام الدستوري و(51) إثارة الحرب ضد الدولة، وهي مواد تصل عقوبتها، في حالة إدانة أي متهم بها، إلى الإعدام أو السجن المؤبد مع جواز مصادرة الممتلكات.

بجانب تلك المواد يواجه بريز التوم تهماً تحت المادتين (25) و(26) من قانون جرائم المعلوماتية والخاصة بالنشر على وسائط التواصل الاجتماعي، وتصل عقوبتها إلى السجن ما بين أربع إلى ست سنوات.

وكانت لجان مقاومة بورتسودان قد دعت منظمات المجتمع المدني المحلي والناشطين والسياسيين إلى التجمع أمام مقر المحكمة بمجمع محاكم بورتسودان، وحمّلت السلطات مسؤولية سلامة وصحة بريز التوم النفسية والجسدية.

بنك السودان المركزي: مأزق الحرب وأشياء أخرى

الدكتور عبدالله حمدوك، رئيس وزراء حكومة الفترة الانتقالية

مبنى بنك السودان المركزي قبل أن تدمره الحرب

أمنة ميرغني محافظ بنك السودان

تقارير: (ديسمبر)

بطبيعة الحال تكون المؤسسات الاقتصادية الرسمية دائماً في مقدمة المؤسسات المتأثرة بالحرب. غير أن البنك المركزي في السودان دفعته الحرب، وظروف أخرى، إلى تعقيدات يصعب حلها في بلد يعاني تدهور اقتصادي وتشوهات مالية منذ عقود. وتسبب الوضع الاقتصادي في الإطاحة بحكومة الدكتاتور المعروف عمر حسن البشير بعد أن حكم السودان بقبضة حديدية لمدة 30 عاماً.

إلا أن الاقتصاد السوداني استمر في التدهور بعد تحولات محدودة نحو التعافي في الأشهر الأخيرة للحكم المدني لرئيس الوزراء المستقيل الدكتور عبدالله حمدوك. إذ شهد سعر الصرف استقراراً نسبياً، وشرعت بيوت تمويل دولية في مساعدة السودان للتحرر من القبضة الاقتصادية التي أحكمت خناقها عليه. لكن، لسوء حظ السودان، فإن الانقلاب - الذي وقع في 25 أكتوبر 2021 بقيادة الجنرالين الفريق أول عبد الفتاح البرهان والفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي) - أوقف هذا التعافي، وعادت الأزمة الاقتصادية أسوأ مما كانت عليه في الماضي.

فئات الدرهم الاماراتي

بحسب إحصائيات البنك المركزي فإن ضخ 400 مليون درهم لا يتجاوز 110 ملايين دولار، يعد مبلغاً محدوداً ولا يكفي لتغطية احتياجات السودان الأساسية من الوقود والقمح لشهر واحد

ضخ الدراهم.. دعاية إعلامية

انتشر خبر ضخ بنك السودان المركزي مبلغ (400) مليون درهم إماراتي للبنوك التجارية بشكل كثيف على وسائط التواصل الاجتماعي. سبق هذا الإجراء تدهور مريع في سعر الجنيه السوداني، حتى بلغ في السوق السوداء (5600) جنيه مقابل الدولار، (117) جنيهاً مقابل الجنيه المصري، وكان قبل الحرب (460) جنيهاً مقابل الدولار، و(11) جنيهاً مقابل الجنيه المصري.

وينظر محللون اقتصاديون إلى إعلان بنك السودان ضخ الدرهم الإماراتي للبنوك التجارية على أنه محض «دعاية إعلامية» وليس إجراءً اقتصادياً ذا قيمة في معالجة تدهور سعر العملة المحلية، لجهة أن المبلغ لا يتعدى (110) ملايين دولار، وهو مبلغ محدود، لا يكفي لاستيراد حاجة البلاد من الوقود والقمح لمدة شهر واحد، بحسب إحصائيات البنك المركزي نفسه. وعلى الرغم من تراجع حجم استيراد القمح بعد الحرب إلا أنه عاود الارتفاع مؤخراً، إذ تكشف الإحصاءات أن السودان استورد العام الماضي (3.5) ملايين طن، ويتوقع بحسب منظمة الفاو أن ترتفع الحاجة للحبوب هذا العام ومن المتوقع أن يستورد ما بين (5) ملايين، و(4.5) مليون طن. وبحساب الوقود والسلع الغذائية ومواد البناء يصبح المبلغ الذي ضخه بنك السودان متواضعاً للغاية، خاصة أن الحرب أجبرت السودان على استيراد كل احتياجاته من الخارج.

عقوبات وحصار

ليست الحرب وحدها التي عقدت وضع الاقتصاد والبنك المركزي في السودان، ولكن انقلاب (البرهان – حميدتي) سبقها، فقد جرَّ على السودان تجميد عضويته في الاتحاد الأفريقي، وتوقف القروض والاتفاقيات المالية الدولية والمساعدات. غير أن المأزق الأكبر تمثل في العقوبات الاقتصادية الأمريكية والدولية التي فرضت على السودان بعد الحرب، وكان جلها ذا طابع اقتصادي صادرة عن الخزانة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا.

ومن أكثر العقوبات الاقتصادية تأثيراً تلك التي فرضت مؤخراً وتتعلق بجبريل إبراهيم، الذي لم يعد بكامل صلاحياته وزيرا للمالية في حكومة الأمر الواقع، ثم جاءت العقوبات التي فرضت على شركات تتبع لمنظومة الصناعات الدفاعية وتجميد أموالها، وهي شركات حكومية ذات تأثير وثقل اقتصادي كبير. وعلى الرغم من محاولة حكومة الأمر الواقع التقليل من تأثير العقوبات على الاقتصاد غير أن الآثار مع الوقت أصبحت تتضح، ومن بينها تراجع القروض والمساعدات الاقتصادية، والتي انعكست على مستوى احتياطي العملات الصعبة في البنك المركزي الكافية للاستيراد، وضعف العلاقات الاقتصادية مع المجتمع الدولي بسبب العقوبات واستمرار الحرب معاً.

العقوبات الدولية والحرب معاً كان لهما أثر كارثي فقد قلصتا احتياطي العملات الصعبة وأضعفتا علاقات السودان المالية، مما زاد الضغوط على البنك المركزي والاقتصاد

الحرب والجهاز المصرفي

أدت الحرب إلى إشكالات اقتصادية عميقة في النظام المصرفي بدءاً من الأصول وانتهاء بالتعثر الكبير في الوفاء بالالتزامات بسبب عجز العملاء عن سداد مديونيات البنوك بعد الحرب. وبحسب تقارير بنكية وتقارير صادرة عن بنك السودان تعد نسبة تعثر البنوك الحكومية والتجارية هي الأعلى في العقود الأخيرة. وأكد الخبير المصرفي عبد المنعم الطيب، في ورقة بحثية عن النظام المصرفي في ظل الحرب ضعف المراكز المالية للمصارف، وضعف إيرادات الخدمات التي تقدمها، وتركيز العملاء على عمليات السحب والإيداع. كاشفاً عن تراجع حجم أصول المصارف السودانية، وضعف إيرادات التمويل والاستثمار، وانحسار عمليات السداد وتصفية العمليات القائمة ودخول بعضها ضمن دائرة التعثر والحاجة إلى أصول نقدية ضخمة لإعادة إعمار الفروع المتأثرة بالحرب.

وارتفع العجز في التحصيل للمستحقات إلى 72%، وهذا ما دفع البنك المركزي إلى طباعة مزيد من النقد لتغطية حاجة المصارف التجارية والتزمات الحكومة، مستفيداً من تغيير العملة الذي سمح بطباعة أحجام أكبر من الكميات المتداولة في السوق، الأمر الذي انعكس على سعر الصرف وأسعار السلع التي شهدت تضخماً غير مسبوق بحسب خبراء اقتصاديين مما زاد التحديات والتعقيدات التي يعاني منها بنك السودان المركزي.

ارتفاع تعثر العملاء إلى مستويات غير مسبوقة أضعف المصارف السودانية، ودفع البنك المركزي إلى طباعة مزيد من النقد لتغطية الالتزامات مستغلاً فترة طباعة العملة الجديدة

استثناء الإمارات العربية

من التعقيدات التي فرضتها الحرب على بنك السودان تدهور العلاقات بين حكومة الأمر الواقع ودولة الإمارات العربية. ومعلوم أن الإمارات كانت بوابة اقتصادية شديدة الأهمية للسودان خلال الفترات الماضية، ولعبت دوراً محورياً في تقليل آثار العقوبات الاقتصادية على نظام عمر البشير. وفي الاجتماع الذي عقد الاثنين الماضي بين محافظة البنك المركزي آمنة ميرغني ورئيس اتحاد المصارف عباس عبدالله، قالت إن البنك سيستمر في ضخ النقد الأجنبي، وجاء في البيان «إن المحافظة آمنة ميرغني حسن التوم عقدت اجتماعاً مع مديري عموم المصارف العاملة بالبلاد بمقر رئاسة البنك بولاية الخرطوم، وقدمت تنويراً حول جهود البنك في تحقيق الاستقرار بسوق النقد الأجنبي عبر ضخ العملات الأجنبية للمصارف لتلبية احتياجات المستوردين».

غير أن البيان أشار إلى نقطة غاية في الأهمية تتعلق بفتح قنوات مراسلة جديدة أو بديلة للإمارات، وورد في البيان أن «المحافظة أكدت العمل على إقامة علاقات مراسلة مصرفية مع سلطنة عُمان ودولة قطر والمملكة العربية السعودية، بما يدعم حركة التبادل التجاري عبر الجهاز المصرفي الرسمي».

كان لقطع العلاقة الاقتصادية مع الإمارات آثار مباشرة على عمليات الاستيراد وسيتسمر إلى حين ترتيب نقاط المراسلة بحسب وعد المحافظة. غير أن مصادر أكدت لـ(ديسمبر) أن علاقات كبار المستوردين والمصدرين لا تزال متواصلة مع الإمارات العربية وخاصة مستوردي الوقود ومصدري الذهب. وقال مصدر إن «معظم شركات استيراد الوقود لديها تعاملات مع دولة الإمارات وشركات وقود إماراتية، كما أن الإمارات لا تزال أكبر أسواق الذهب السوداني».

ومن التعقيدات الرئيسية التي يشهدها البنك المركزي والعلاقة مع الإمارات الموقف من بنك النيلين، وهو بنك مملوك لبنك السودان بنسبة 99%، ويعد فرع بنك النيلين هو جسر العلاقة المالية مع البنوك الخارجية، وظل يعتمد عليه بنك السودان في جميع المعاملات واستلام الأموال التي تخص حكومة السودان مع الدول والشركات العالمية. وقد شهد البنك إشكالات عديدة منذ اندلاع الحرب، واحتجزت السلطات الإماراتية عدداً من موظفيه، وعدداً من رجال الأعمال السودانيين الذين تسلموا أموالاً لها علاقة بالحكومة الحالية في السودان، خاصة الأموال ذات الصلة بمنظومة الصناعات الدفاعية.

الإعلام وحده لا يكفي

اقتصاد مأزوم، وإشكالات كارثية تواجه النظام المصرفي، مع انعدام رؤية اقتصادية حقيقية، واستمرار الحرب تجعل أوضاع البنك المركزي غاية في التعقيد. ولا يكفي التضخيم الإعلامي لمعالجة أزمات حقيقة. إذ من المعلوم أن الحرب تسببت في توقف الإنتاج وتقليل الصادرات النفطية والسلع التي توفر العملات الصعبة، وفتحت الأبواب للتهريب في ظل انشغال حكومة الأمر الواقع بالحرب، وخروج أجزاء من السودان وحدوده من نطاق سلطاتها، لذا يرى الخبراء أن التحسن الاقتصادي يرتبط مباشرة بإيقاف الحرب. وأكد الخبير الاقتصادي ووزير المالية السابق إبراهيم البدوي في ورقة بحثية «أن التردي الاقتصادي وتدهور سعر الصرف ومأزق بنك السودان سيستمر مع استمرار الحرب، وأن المعالجات تحتاج إلى وقت بعد إيقاف الحرب».

بيانات كثيرة.. وقرارات قليلة

لماذا تبدو سلطات البرهان أكثر قدرة على توصيف الأزمة من تغييرها؟

أسامة سيد أحمد

عمر العجمي

ابراهيم جابر وجبريل إبراهيم

تقرير خاص: (ديسمبر)

في الدول التي تخوض الحروب، حيث تتعقد عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وتتشابك الأولويات، يبدو السودان نموذجاً لافتاً لظاهرة أصبحت البيانات الرسمية فيها أكثر وفرة من القرارات ذات الأثر الملموس. وهو ما تجسّد هذا الأسبوع حين عقد مجلس السيادة، برئاسة قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان، اجتماعاً شاملاً ناقش فيه الاقتصاد وسعر الصرف والخدمات والعمليات العسكرية والحوار السياسي في جلسة واحدة، لينتهي إلى بيان مألوف استعرض فيه المجلس الأوضاع وأكد ضرورة المعالجة، واطمأن على سير العمليات، وجدد دعمه للحوار، ودعا المواطنين إلى عدم الانسياق وراء الشائعات، في قائمة أفعال طويلة ظلت القرارات القابلة للقياس أقل حضوراً فيها، ليس كملاحظة لغوية فحسب، بل كوصف لنمط إدارة أزمة أصبحت فيه الدولة تنتج بيانات التطمين بوتيرة أسرع من إنتاج سياسات اقتصادية قادرة على تغيير مسار الاقتصاد منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023.

البيانات الرسمية تصف الأزمة بدقة متزايدة، بينما تظل السياسات المطلوبة رهينة حرب تعيد تشكيل كل المؤشرات الاقتصادية

ماجدة مصطفى صادق

اقتصاد الحرب

وإذا كان البيان قد ركز على استقرار سعر صرف العملات الأجنبية والحد من انعكاساته على معيشة المواطنين، فإن الأزمة لم تعد تتعلق بسعر الصرف وحده، بل بالاقتصاد الذي ينتجه في ظل حرب أعادت تشكيل قواعد النشاط الاقتصادي نفسه، بحيث لم يعد يعمل في ظروف ركود أو تضخم تقليدية يمكن للبنك المركزي التعامل معها بأدوات السياسة النقدية المعتادة.

وفي هذا الإطار المزدوج، يضع الاقتصادي وأحد أصحاب العمل أسامة سيد أحمد الأزمة حين يقول لـ(ديسمبر): «الأزمة الاقتصادية في السودان مركّبة؛ جزء منها مرتبط بالحرب وتداعياتها المباشرة على الإنتاج والاستثمار والتجارة، والجزء الآخر مرتبط بالسياسات الحكومية وإدارة الاقتصاد»، مشيراً إلى أن استمرار الحرب يمثل عائقاً رئيسياً أمام أي إصلاح اقتصادي، «لكنه لا يلغي مسؤولية السياسات الحكومية عن معالجة ما يمكن معالجته والحد من تفاقم الأزمة».

وترى الخبيرة الاقتصادية الدكتورة ماجدة مصطفى في حديثها لـ(ديسمبر)، أن الأزمة أصبحت، إلى حدٍّ كبير، أزمة حرب أكثر منها أزمة إدارة اقتصادية، إذ أدى استمرار القتال إلى تراجع الإنتاج الزراعي والصناعي وتعطل النقل والتجارة وانخفاض الصادرات والإيرادات العامة واتساع الاقتصاد غير الرسمي مع النزوح، في بيئة تقلص فعالية السياسات النقدية والمالية التقليدية، لأن الضغوط على الأسعار وسعر الصرف ترتبط بانهيار الإنتاج وسلاسل الإمداد أكثر من ارتباطها بعوامل السوق المعتادة، مما يجعل أي استقرار في سعر الصرف خلال الحرب هشاً ومؤقتاً ويعتمد على إجراءات إدارية أكثر من اعتماده على تحسن حقيقي في الاقتصاد.

ويذهب المحلل الاقتصادي الدكتور هيثم محمد فتحي في حديثه لـ(ديسمبر) إلى أن الحرب لم تصنع الأزمة من الصفر، بل عمّقت اختلالات تراكمت لعقود، فاستنزفت موارد الدولة وفاقمت تراجع العملة وارتفاع التضخم والدين العام ووسعت دائرة الفقر وأضعفت الخدمات الأساسية، في سياق لا يبدو فيه تراجع قيمة العملة سبب الأزمة بقدر ما هو أحد نتائجها، ولذلك فإن استقرار سعر الصرف، على أهميته، لا يستطيع وحده أن يعكس مسار اقتصادٍ ما تزال الحرب تحدد إيقاعه اليومي.

حكومة البيانات

لكن اللافت في البيان ليس فقط ما قاله، بل الطريقة التي صيغ بها، حيث تكاد اللغة الرسمية تتكرر في كل اجتماع: «استعرض.. أكد.. شدد.. اطمأن.. دعا»، في لغة توحي بحركة مستمرة بينما يبقى السؤال الأكثر إلحاحاً بلا إجابة: ماذا تغيّر على الأرض؟.

فلم يعلن المجلس عن برنامج اقتصادي جديد، ولا عن آليات واضحة لضبط سعر الصرف، أو حماية القوة الشرائية أو تمويل العجز أو دعم الإنتاج، وهكذا تصبح البيانات نفسها جزءاً من إدارة الأزمة، لا مجرد وسيلة لشرحها، وهو ما يوضحه أسامة سيد أحمد حين يؤكد أن المستثمر لا يقيس جدية الوعود الاقتصادية من خلال الخطاب السياسي، وإنما عبر مؤشرات عملية، مبيّناً أن «سعر الصرف يظل المؤشر الأهم للحكم على الوضع الاقتصادي، لأنه يعكس الفجوة بين الصادرات والواردات، كما يعطي مؤشراً واضحاً لمعدلات التضخم ومستوى تدهور القوة الشرائية للمواطنين».

ويضيف سيد أحمد، في تحليل مفصل لأسباب تدهور العملة: «ومن وجهة نظري، فإن السبب الرئيسي لتدهور سعر الصرف في السودان هو أن العائدات المتحصلة من صادرات الذهب لا تتناسب مع الكميات المنتجة. فعلى سبيل المثال، بلغ إنتاج الذهب خلال عام 2025 نحو 70 طناً، وفقاً لما أعلنته الجهات الحكومية، بما في ذلك وزارة المعادن وبنك السودان والشركة السودانية للموارد المعدنية. وتبلغ القيمة السوقية لهذه الكمية نحو 10 مليارات دولار، وهو مبلغ يكفي، نظرياً، لتغطية فاتورة الواردات إذا تم استقطاب الجزء الأكبر من حصائل الصادرات عبر القنوات الرسمية، بما يقلل الاعتماد على السوق الموازية، ويحقق توازناً بين العرض والطلب على النقد الأجنبي، ويسهم في استقرار سعر الصرف».

غير أنه يشير في الوقت نفسه، وبصراحة تحليلية، إلى أن «الواقع يشير إلى أن الكميات التي يتم تصديرها رسمياً تتراوح بين 14 و20 طناً فقط، وهو ما يعكس، في تقديري، قصوراً في السياسات الحكومية الخاصة بتنظيم قطاع الذهب وتعظيم عائدات الصادرات»، مضيفاً أن «الوقائع تشير إلى أن جزءاً مهماً من إنتاج وتجارة الذهب يتم خارج القنوات الرسمية، وتشارك فيه جهات نظامية وغير نظامية، وهو ما يحد من قدرة الدولة على استقطاب حصائل الصادر. ولا يقتصر الأمر على الذهب، فالصادرات الأخرى، وعلى رأسها المنتجات الزراعية، تعاني من سياسات حكومية غير جاذبة، مما أدى إلى محدودية عائدات الصادرات مقارنة بحجم الإنتاج الفعلي».

ويخلص سيد أحمد إلى أن «تمويل العجز في الموازنة عبر الاستدانة من الجهاز المصرفي بمعدلات مرتفعة أدى إلى زيادة الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة. لذلك، فإن المستثمر أو رجل الأعمال لا يقيم الوعود الاقتصادية من خلال الخطاب السياسي، وإنما من خلال مؤشرات عملية، في مقدمتها استقرار سعر الصرف، وتدفق حصائل الصادرات عبر القنوات الرسمية، وانخفاض التضخم، واستقرار السياسات المالية والنقدية، وتحسن بيئة الاستثمار».

ويرى الدكتور هيثم فتحي أن آثار الحرب تجاوزت المؤشرات المالية والنقدية إلى الاقتصاد الكلي بأكمله، بعدما تراجع الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والنشاط التجاري وانكمش الاقتصاد بصورة قلصت فرص التعافي، في تقاطع مع ما يطرحه الدكتور عمر العجيمي، المتخصص في قضايا الموارد والتنمية، في حديثه لـ(ديسمبر)، الذي يرى أن الدولة فقدت جزءاً مهماً من قدرتها على إدارة مواردها مع اتساع اقتصاد الحرب وصعود مصالح الفاعلين المرتبطين به، إلى جانب تنامي تهريب الذهب والمنتجات الزراعية والحيوانية، وهو ما حرم الاقتصاد من جانب معتبر من عائداته، بحيث لم تعد المشكلة، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، في تشخيص الأزمة، بل في تحويل التشخيص إلى سياسات قابلة للتنفيذ.

لم تعد المشكلة، بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، في تشخيص الأزمة، بل في تحويل التشخيص إلى سياسات قابلة للتنفيذ

أولويات متزاحمة

ويكشف جدول أعمال الاجتماع جانباً آخر من طبيعة المرحلة، حيث نوقشت الاقتصاد والحرب والخدمات والترتيبات الأمنية والحوار السياسي جميعها في جلسة واحدة، في مشهد قد يبدو دليلاً على شمولية الاهتمام، لكنه يعكس أيضاً واقعاً مختلفاً: حين تصبح كل الملفات أولوية في الوقت نفسه، يصبح من الصعب أن تتحول أي منها إلى أولوية تنفيذية، فالواقع لم يعد منفصلاً عن الحرب، والحرب تعيد تشكيل السياسة، والسياسة تؤجل الإصلاح الاقتصادي، بينما تصبح الخدمات العامة النتيجة المباشرة لهذه الحلقة المغلقة، بحيث لا تواجه الدولة أزمات متوازية، بل أزمة واحدة تتداخل فيها كل الملفات حتى يصعب فصل أحدها عن الآخر.

وربط مجلس السيادة الملف الاقتصادي بالحوار السوداني، السوداني باعتباره مدخلاً للاستقرار، وهي فكرة يصعب الاعتراض عليها من حيث المبدأ، لكن التجربة السودانية تشير إلى أن الاقتصاد ظل دائماً أول ضحايا تعثر السياسة.

وتُرجّح الدكتورة ماجدة مصطفى أن الدولة لا تزال تمتلك بعض الأدوات، مثل ترشيد الإنفاق وتحسين الإيرادات وتنظيم سوق النقد الأجنبي وتشجيع التحويلات عبر القنوات الرسمية ودعم القطاعات الإنتاجية التي ما تزال تعمل، لكنها تؤكد أن أثر هذه السياسات سيظل محدوداً ما دامت الحرب مستمرة، لأن الاقتصاد في زمن النزاعات يتحول من اقتصاد نمو إلى اقتصاد إدارة خسائر.

فقد الجنيه السوداني نحو 90 % من قيمته مقارنة بما كان عليه قبل الحرب

ويذهب الدكتور العجيمي إلى أن استقرار سعر الصرف وتحسين الأوضاع المعيشية يرتبطان في الأساس بزيادة الإنتاج وتعزيز الإيرادات العامة، غير أن استمرار الحرب يجعل الأولوية للإنفاق العسكري ويحد من قدرة الدولة على تنفيذ سياسات اقتصادية فاعلة، كما يرى أن التضخم تفاقم بفعل التوسع في طباعة النقود لتمويل الإنفاق، في وقت يفتقر فيه الاقتصاد إلى خطط واضحة ويعاني فيه البنك المركزي من ضعف الاستقلالية.

هيثم محمد فتحي

وتؤكد ماجدة مصطفى أن التعافي الحقيقي يبدأ بوقف الحرب، ثم استئناف الإنتاج الزراعي والصناعي وإعادة فتح طرق النقل والأسواق وإصلاح المالية العامة واستعادة الثقة في الجهاز المصرفي وإطلاق برنامج لإعادة الإعمار، في اتفاق مع الدكتور هيثم فتحي الذي يعتبر أن الاستقرار الأمني يمثل نقطة البداية لأي تعافٍ اقتصادي، يليه إصلاح البنية التحتية وتحسين الخدمات وتعزيز الشفافية وجذب الاستثمارات وإعادة توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية، بما يسمح بعودة النازحين واستعادة النشاط الاقتصادي.

ويضيف العجيمي أن الاقتصاد السوداني تحول تدريجياً إلى اقتصاد حرب تتحكم فيه شبكات ومصالح محلية وخارجية تستفيد من استمرار النزاع، وهو ما يجعل معالجة الأزمة الاقتصادية بمعزل عن إنهاء الحرب أمراً بالغ الصعوبة. ويرى أن وقف القتال لا يفتح الباب أمام إعادة الإعمار فحسب، بل يسمح أيضاً باستعادة التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، محذّراً من أن استمرار الصراع سيقود إلى مزيد من تراجع قيمة الجنيه وارتفاع التضخم وتدهور مستويات المعيشة.

وراء البيان

وليس مستغرباً أن يناقش مجلس السيادة الاقتصاد في بلد يواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، لكن الاقتصاد السوداني لم يعد يعاني من نقص في التشخيص، بل من فجوة متزايدة بين ما تعرفه الدولة وما تستطيع فعله.

ويخلص أسامة سيد أحمد إلى تحذير صريح بشأن استمرار الحرب: «إذا استمرت الحرب لعام آخر، فأعتقد أننا . حتى في أفضل السيناريوهات . سنشهد مزيداً من الانهيارات في القطاعات الإنتاجية والخدمية، مع احتمال استمرار التراجع الحاد في قيمة الجنيه السوداني، الذي فقد نحو 90% من قيمته مقارنة بما كان عليه قبل الحرب»، مضيفاً: «كما أخشى من تراجع قدرة مؤسسات الدولة الرقابية على أداء دورها، واتساع نطاق الجبايات والضرائب بصورة غير مسبوقة في محاولة لتعويض تراجع الإيرادات العامة. وفي ظل هذه الظروف، سيصبح تنفيذ أي برنامج إصلاح اقتصادي أمراً بالغ الصعوبة، بينما ستتسارع هجرة رؤوس الأموال السودانية إلى دول الجوار والأسواق الأكثر استقراراً، وهو ما سيزيد من تعقيد فرص التعافي الاقتصادي حتى بعد انتهاء الحرب».

ويختتم سيد أحمد إفادته بتأكيد جوهري: «في تقديري، فإن أي حديث عن إصلاح اقتصادي حقيقي يظل مرتبطاً أولاً بوقف الحرب، واستعادة الدولة السودانية لسلطتها وشرعيتها على كامل أراضي السودان، في إطار نظام شرعي يحظى بتوافق وطني. فبدون دولة مستقرة، ومؤسسات فاعلة، وسيادة كاملة على الموارد والمعابر، لن يكون من الممكن استعادة ثقة المستثمرين، أو جذب رؤوس الأموال، أو تنفيذ برنامج إصلاح ذي جدوى».

ويخلص العجيمي إلى أن الدولة، في ظل الظروف الراهنة، تفتقر إلى المؤسسات والإمكانات والعلاقات الخارجية اللازمة لإنعاش الاقتصاد، الأمر الذي يجعل تحقيق التعافي مرهوناً، قبل أي شيء، بإنهاء الحرب واستعادة الاستقرار، فالبيانات الرسمية تصف الأزمة بدقة متزايدة، بينما تظل السياسات المطلوبة رهينة حرب تعيد تشكيل كل المؤشرات الاقتصادية قبل أن تصل إلى دفاتر وزارة المالية أو البنك المركزي.

ولهذا، لا ينتظر السودانيون بياناً جديداً يؤكد أهمية استقرار سعر الصرف أو يحذر من الشائعات، بقدر ما ينتظرون تغيّراً في البيئة التي تجعل كل هذه البيانات تتشابه، فطالما بقيت الحرب هي الإطار الذي يعمل داخله الاقتصاد، ستظل السياسة الاقتصادية أقرب إلى إدارة الخسائر منها إلى صناعة التعافي، وستبقى البيانات أكثر انتظاماً من التحولات التي تعد بها.

حرب المسيّرات تتصاعد وتسهم في إطالة أمد النزاع

المدنيون هم الهدف الرئيسي ودعوات لحظر استخدامها بقرار دولي

عواصم: (ديسمبر)

وثّق تقرير صادر عن الأمم المتحدة مقتل أكثر من 1000 من المدنيين خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2026 جراء غارات الطائرات المسيرة في السودان، وفي إطار تصعيد حرب الطائرات المسيرة بين الجيش وقوات الدعم السريع.

وتسلط الزيادة الحادة في استخدام الطائرات المسيّرة لتنفيذ غارات جوية في السودان هذا العام الضوء على الأثر المدمّر للأسلحة عالية التقنية والمنخفضة الكلفة نسبياً عند استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان. وقد جرى توثيق الغالبية العظمى من هذه الوفيات في صفوف المدنيين جراء القصف بالمسيرات في ثلاث ولايات في إقليم كردفان.

ويعتبر الهجوم على مستشفى الضعين التعليمي في 20 مارس، وهو أول أيام عيد الفطر، هو الأكثر دموية حيث أسفر عن مقتل 64 شخصاً على الأقل، بينهم سبع نساء و13 طفلاً. كما قُتل طبيب، وكان ثمانية من العاملين في المجال الصحي من بين ما لا يقل عن 89 شخصاً أصيبوا في الهجوم، وذلك في منطقة تسيطر عليها قوات الدعم السريع. وقد خرج المستشفى، بما في ذلك أقسام الطوارئ والولادة والأطفال، عن الخدمة بالكامل، ما فاقم الصعوبات على حصول كثيرين في المنطقة على حقهم في الرعاية الصحية التي هم في أمسّ الحاجة إليها.

وفي اليوم نفسه، في الدبة بالولاية الشمالية، وهي منطقة تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، طالت هجمات بطائرات مسيّرة بنية تحتية مدنية، من بينها محطة فرعية للكهرباء وكلية هندسية، وأفيد بأن ستة أشخاص قتلوا، فيما انقطعت الكهرباء بالكامل عن المنطقة.

المسيرات سلاح فتاك

على ذات الصعيد، استنكر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، «الزيادة الحادة» والمقلقة في استخدام الطائرات المسيّرة كسلاح فتاك في الحرب الدائرة رحاها في السودان. وفي كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف في 15 يونيو 2026، رصد تورك تصعيداً خطيراً في وتيرة الصراع، قائلاً: «في السودان، اتسع نطاق الصراع المروع وتصاعدت وتيرته، وتميز ذلك بزيادة حادة في استخدام الطائرات المسيّرة في الحرب».

وأوضح المفوض الأممي أن مكتبه وثّق، في الفترة الممتدة بين يناير ومايو 2026، مقتل أكثر من 1000 مدني حصراً جراء غارات الطائرات المسيّرة، في مؤشر على التحول التكتيكي في ساحة المعركة واعتماد طرفي النزاع على هذه التكنولوجيا بشكل مكثف.

انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني

أدان الأستاذ محمد عبدالله، المتحدث الرسمي بأسم منتدى حقوق الإنسان - السودان، التصعيد غير المسبوق في استخدام الطائرات المسيّرة في النزاع الدائر بالسودان وما ترتب عليه من سقوط أعداد متزايدة من الضحايا المدنيين وتدمير واسع للبنية التحتية المدنية الحيوية، معتبراً أن ما يجري يمثل انتهاكاً خطيراً ومنهجياً لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويعكس اتجاهاً متصاعداً نحو عسكرة الحرب بوسائل قتالية ذات آثار عشوائية ومدمرة على السكان المدنيين.

وقال محمد عبدالله، في تصريح صحفي خص به (ديسمبر)، إن السودان يشهد منذ مطلع عام 2026 تصعيداً خطيراً في الهجمات المنفذة بواسطة الطائرات المسيّرة استهدفت مناطق مأهولة بالسكان وأعياناً مدنية تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي، في ظل غياب أي التزام فعلي من أطراف النزاع بقواعد حماية المدنيين. وأضاف أن الهجوم الذي استهدف سوق مدينة غبيش يوم الثلاثاء 19 مايو الجاري، وأسفر عن مقتل حوالي 28 مدنياً وإصابة العشرات في واحدة من أكثر الهجمات دموية ضد المدنيين خلال الأشهر الأخيرة، يؤكد أن المدنيين هم الهدف الأول لهذه الهجمات. كما أشار إلى أن الهجمات امتدت لتطال مرافق حيوية تشمل المستشفيات والمطارات ومحطات الكهرباء وشبكات الخدمات العامة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الكارثة الإنسانية وتعميق معاناة ملايين السودانيين.

محمد عبدالله

تحول في طبيعة الحرب

وأوضح المتحدث الرسمي باسم منتدى حقوق الإنسان - السودان أن الفترة الممتدة بين يناير ومايو 2026 شهدت هجمات بالطائرات المسيّرة أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 900 مدني، وهو ما يمثل أكثر من 80% من إجمالي الوفيات المدنية المرتبطة بالنزاع خلال تلك الفترة، معتبراً أن هذه الأرقام تعكس تحولاً بالغ الخطورة في طبيعة الحرب، وتكشف عن التوسع المتسارع في استخدام وسائل قتالية ذات تأثيرات عشوائية داخل المناطق المدنية المكتظة بالسكان، في انتهاك صارخ لمبادئ التمييز والتناسب والاحتياط المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني.

وأكد محمد عبدالله أن الاستهداف المباشر أو العشوائي للمدنيين والأعيان المدنية قد يرقى بالنظر إلى طبيعته الواسعة والمنهجية إلى جرائم حرب تستوجب المساءلة الجنائية الدولية، مشدداً على أن استمرار استخدام التقنيات العسكرية المتطورة في سياق يشهد انهياراً شبه كامل للقطاع الصحي والخدمات الأساسية، أدى إلى تعميق المأساة الإنسانية وارتفاع معدلات النزوح وتدهور أوضاع الأمن الغذائي والصحي في مختلف أنحاء السودان، وأضاف أن حماية المدنيين ليست التزاماً سياسياً أو أخلاقياً فحسب، بل واجب قانوني ملزم يقع على عاتق جميع أطراف النزاع دون استثناء، وأن أي تهاون في احترام هذه الالتزامات يقوض أسس القانون الدولي ويكرس ثقافة الإفلات من العقاب.

لابد من حظر استخدام المسيرات

ودعا محمد عبدالله مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف هذا التصعيد الخطير، تشمل إصدار قرار ملزم بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يحظر استخدام الطائرات المسيّرة المسلحة في النزاع السوداني، مع إنشاء آليات مستقلة وفعالة للمراقبة والتحقق من امتثال جميع أطراف النزاع لقواعد القانون الدولي الإنساني. كما طالب بفتح تحقيق دولي مستقل ومحايد وشفاف في جميع الهجمات التي نفذتها الطائرات المسيّرة وأسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين أو تدمير للبنية التحتية المدنية، إلى جانب التحقيق في حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب وسوء المعاملة، وضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وعدم إفلاتهم من العقاب.

كما دعا إلى فرض تدابير رقابية وعقوبات فعالة على الجهات والدول المتورطة في تزويد أطراف النزاع بالطائرات المسيّرة أو مكوناتها التقنية والعسكرية، بما يحد من استخدامها ضد المدنيين، إضافة إلى تعزيز آليات حماية المدنيين وزيادة الدعم الإنساني العاجل للسودان، وضمان وصول المساعدات الإنسانية والطبية بصورة آمنة وفورية ودون عوائق إلى جميع المناطق المتضررة، وممارسة ضغوط دولية جادة على كافة أطراف النزاع لوقف الانتهاكات الجسيمة، واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

> **تسلط الزيادة الحادة في استخدام الطائرات المسيّرة لتنفيذ غارات جوية في السودان هذا العام الضوء على الأثر المدمّر للأسلحة عالية التقنية والمنخفضة الكلفة نسبياً عند استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان**

مجلس الأمن الدولي يعقد جلسة طارئة حول التهديد العسكري لمدينة الأبيض

نيويورك: (ديسمبر)

عقد مجلس الأمن الدولي جلسة طارئة يوم الجمعة 26 يونيو 2026 لمناقشة التصعيد العسكري الخطير في مدينة الأبيض، وسط تحذيرات أممية من كارثة إنسانية وشيكة تلوح في الأفق. واختتمت الجلسة بمشاورات مغلقة بين أعضاء المجلس لبحث خيارات التحرك الدولي، بما في ذلك تعزيز آليات الرقابة على العقوبات القائمة ودعم جهود الوساطة السياسية، وسط انقسام دولي حول مدى تشديد الإجراءات ضد الأطراف المتورطة في النزاع.

كارثة إنسانية ونزوح جديد

وحذرت روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، في إحاطتها للمجلس من أن أي هجوم على الأبيض سيؤدي إلى كارثة إنسانية ونزوح جديد إلى مناطق منهكة، مشيرة إلى «أن فرصة تجنب التصعيد تضيق بسرعة». وأكدت أن الاستخدام المتزايد للطائرات المسيرة يجعل النزاع أكثر فتكاً بالمدنيين، وأن استمراره يعتمد على الدعم الخارجي. وقالت إن طرفي النزاع يحاولان السيطرة على مناطق إستراتيجية ويشنان هجمات بالمسيرات على الجسور وممرات النقل في دارفور وكردفان، مما أضر بوصول المساعدات وبالمجتمعات المحلية المنعزلة، ودعت الجهات الخارجية لاستخدام نفوذها لإنهاء الحرب لا للتواطؤ فيها. وحذرت ديكارلو من أن التوترات مع إثيوبيا وتشاد قد تجر الدول المجاورة للصراع. كما شددت على ضرورة العمل بشكل متواز نحو وقف دائم لإطلاق النار وحل سياسي مستدام، مشيرة إلى أن الأطراف بحاجة إلى خريطة طريق لما سيحدث بعد إلقاء السلاح. وأوضحت أن الأمم المتحدة تدعم جهود «الرباعية» و«الخماسية» من أجل هدنة وحل سياسي سوداني.

500 ألف مدني معرضون للخطر

وأكدت حنان سليمان، نائبة مديرة اليونيسيف، في إحاطتها لمجلس الأمن أن السودان يشهد أكبر أزمة إنسانية عالمية، وأن الأطفال هم الأكثر تضرراً من النزاع. وحذرت من أن حوالي 500 ألف مدني في الأبيض معرضون للخطر، مع تصاعد خطر القتل والإصابة والنزوح على الأطفال، مشبّهة الوضع بأزمة الفاشر العام الماضي. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة وثّقت أكثر من 5,700 انتهاك جسيم ضد الأطفال، وقتل أو تشويه أكثر من 5,000 طفل، وبيّنت أن 80% من إصابات الأطفال خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري مرتبطة بهجمات الطائرات المسيرة. وطالبت حنان سليمان المجلس بالعمل على منع التصعيد في الأبيض ووقف تدفق الأسلحة، وإعلان هدنة إنسانية فورية وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. واختتمت بالتأكيد على أن أطفال السودان بحاجة لأكثر من مجرد قلق وأنهم فقدوا ثلاث سنوات من طفولتهم ولا يمكنهم خسارة المزيد.

الأسلحة الكيميائية مرة أخرى

أما الولايات المتحدة، فقد أعلن مندوبها عن فرض جولة ثانية من العقوبات على السودان بسبب استخدام أسلحة كيميائية، بالإضافة إلى عقوبات جديدة ضد ثمانية أفراد وكيانات متورطة في شبكات توريد وتجنيد تدعم طرفي النزاع، وحث المجلس على النظر في خيارات لتوسيع حظر الأسلحة الحالي على دارفور ليشمل كامل التراب السوداني.

وخاطب الجلسة مسعد بولس، كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون الأفريقية والعربية، محذراً من تفاقم الأوضاع في السودان وخطر تكرار فظائع الفاشر في مدينة الأبيض. واتهم المسؤول الأمريكي الجيش السوداني وقوات الدعم السريع بإطالة أمد الحرب، متهماً قوات الدعم السريع بارتكاب «إبادة جماعية» والجيش باستخدام أسلحة كيماوية. وكشف بولس «أن المجلس السيادي ظل يرفض باستمرار دعوتنا إلى هدنة إنسانية تمهّد إلى وقف إطلاق نار دائم وتهيّئ الأجواء لحوار حقيقي، وقد رفض صباح اليوم آخر نسخة من مسودة الهدنة الإنسانية».

وقال بولس «إننا نعمل على تطوير آلية لدعم تنفيذ الهدنة وتنسيقها ومراقبتها والإشراف عليها»، وشدد على أن جهود السلام عبر الهدنة أو وقف إطلاق النار «ليست سوى جزء من الحل»، مؤكداً على أهمية دفع المسار المدني وتمهيد الطريق لعملية انتقال ديمقراطية وشاملة بقيادة مدنية. وأكد أن الولايات المتحدة لن تتسامح مع جهود أي شبكات إسلامية أو حركات متطرفة للتلاعب بالصراع في السودان، أو السعي لعرقلة الانتقال المدني، أو إعادة فرض السيطرة السلطوية على البلاد. واتهم أطرافاً خارجية - لم يسمّها - بتزويد طرفي النزاع بالأسلحة والمسيرات التي قال إنها تطيل أمد الحرب وتلحق مزيداً من الأذى بالمدنيين، مشيراً إلى أن أكثر من 12 دولة تقدم دعماً عسكرياً للأطراف المتحاربة في السودان.

وختم بولس حديثه بدعوة طرفي النزاع لوقف العنف والسير في طريق السلام الذي قال إنه يبدأ بالهدنة الإنسانية التي طرحتها واشنطن، والتي تضمن وصولاً إنسانياً مستداماً ودون عوائق للمساعدات، تمهيداً للتفاوض على وقف دائم لإطلاق النار وتهيئة بيئة لحوار حقيقي وشامل.

عملية سياسية مشروطة

من جانبه، أكد مندوب السودان رفض حكومته لأي عملية سياسية تفيد المليشيا، مشدداً على أن العملية السياسية يجب أن تكون سودانية خالصة بإرادة الشعب السوداني، واتهم الإمارات بتزويد المتمردين بالسلاح، محمّلاً لها مسؤولية إطالة أمد الحرب. وأضاف أن الجيش لا يمانع من وقف إطلاق النار شريطة ألا تستغله، ما وصفها بالمليشيات، في الحشد العسكري، وأن انسحاب قوات الدعم السريع من دارفور وكردفان «شرط أساسي لأي هدنة». وأوضح الحارث إدريس «أن رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان أرسل تعديلاته على مسودة اتفاق الهدنة الإنسانية إلى كبير مستشاري الرئيس الأمريكي صباح اليوم الجمعة، وأن هذه التعديلات تضمنت جدول الانسحاب المعدل». وأضاف «إن البرهان يتابع الجلسة وأرسل لي رسالة بالرد الذي أرسله إلى مسعد بولس هذا الصباح».

وبشأن الاتهامات المتعلقة باستخدام الجيش السوداني لأسلحة كيميائية أفاد مندوب السودان بأن وفداً أمريكياً زار السودان للتحقيق في اتهامات استخدام الأسلحة الكيميائية وطاف على المناطق التي يزعم أنه تم فيها استخدام للأسلحة الكيميائية فيها، وأخذ الوفد عينات من التربة من أربعة مناطق ولم يتم التوصل حتى الآن لأدلة تثبت هذه الاتهامات».

الهدنة الإنسانية أولاً

ورفض مندوب الإمارات العربية المتحدة الاتهامات السودانية ووصفها بأنها ادعاءات كاذبة تهدف إلى تحويل المسؤولية. ودعا المجلس إلى إجبار الأطراف المتحاربة على قبول هدنة إنسانية، وأكد أنه في حال استمرار رفض هذه الأطراف لمثل هذا الإجراء فإن المجلس مطالب عندئذ بالنظر في تدابير لتقييد تحركاتها.

وأكد مندوب مصر رفض القاهرة القاطع لأي حل يساوي بين القوات المسلحة السودانية والمليشيا المتمردة، ووصف محاولات تقسيم السودان أو إنشاء كيانات موازية بأنها «خط أحمر»، ودعا إلى وقف تدفق الأسلحة والمقاتلين الأجانب. كما حثّ المجتمع الدولي على التصدي للمحاولات الرامية إلى تقويض مؤسسات الدولة السودانية وفرض واقع جديد يهدد وحدة البلاد وسلامة أراضيها. وقال «إن إنقاذ السودان من محنته الراهنة يمثل مسؤولية جماعية وواجباً سياسياً وأخلاقياً وإنسانياً». وأكد أن الحفاظ على وحدة السودان وصون مؤسساته الوطنية يجب أن يظل أولوية أساسية في أي تحرك دولي لمعالجة الأزمة.

ومن جانبه أكد مندوب تركيا أن القضية الجوهرية في السودان لا ينبغي معالجتها كمسألة موازنة بين أطراف متساوية، وحذر من المساواة الزائفة بين أطراف النزاع. وشدد مندوبا السعودية وإثيوبيا على ضرورة احترام سيادة السودان، وأضاف المندوب الإثيوبي أن الوصفات الخارجية أو النتائج المفروضة تخاطر بتعميق الانقسامات وإطالة أمد عدم الاستقرار.

وشددت مندوبة روسيا على ضرورة اتباع نهج بنّاء من قبل المجلس، مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتوصيات الحكومة السودانية التي تظل الضامن الوحيد للحفاظ على مؤسسات الدولة السودانية، ورفضت أي مبرر لتمديد نطاق العقوبات الجغرافي ليشمل مناطق خارج دارفور.

ودعت كلٌ من المملكة المتحدة والدنمارك ولاتفيا وبنما إلى اتخاذ إجراءات فورية لمنع الأبيض من أن تصبح فاشر جديدة. وأكدت الدنمارك على مسؤولية المجلس في العمل مبكراً لمنع الفظائع الجماعية، وليس فقط الرد بعد فوات الأوان. وطالبت لاتفيا وبنما بحماية المدنيين ووقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وأكدت الصين على ضرورة احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه ودعم الحلول السياسية التي يملكها السودانيون.

حرق باطن رجله حتى بان العظم

الشهادة الكاملة للناجي من بيوت الأشباح الطريفي الطاهر

عندما يتحدث الجسد قبل اللسان

شيماء تاج السر المحامية

«مهما تكتب بتشوف الفرقة كبيرة بين ما عشته في الواقع الحي وما تكتبه في الورق... فرق كبير».

بهذه الكلمات أنهى الطريفي الطاهر الطريفي شهادته المؤلمة، وكأنه يضع يده على حقيقة صادمة لا حبر في العالم يستطيع أن يروي ما جرى داخل بيوت الأشباح، لكنه مع ذلك تحدث رغم الألم رغم الصمت الطويل الذي لازمه 22 عاماً، رغم الجروح التي لا تزال تنزف في راحتي قدميه حتى اليوم.

الطريفي، اعتُقل وعمره 29 سنة في 20 أبريل 1993 من منزل أخيه. لم يكن مقاتلاً، ولم يكن يحمل سلاحاً.. كان شاباً سودانياً بسيطاً جره القدر إلى واحدة من أبشع حلقات التعذيب في التاريخ السوداني الحديث بتهمة ملفقة هي قضية التفجيرات.

أنقل لكم شهادته كاملة لنكشف معاً خريطة الرعب التي رسمها نظام الإنقاذ بيد نافع علي نافع وصلاح قوش، ولنسمع من الرجل الشجاع - كما لقّب - كيف يتحول الإنسان إلى كتلة ألم، ثم كيف ينجو ليكون صوتاً لمن صمتوا.

من هو الطريفي الطاهر؟

الطريفي الطاهر الطريفي، سوداني من مواليد ولاية الجزيرة، خريج كلية الزراعة جامعة الإسكندرية، كان شاباً في مقتبل العمر لم يتورط في أي عمل عسكري، لكن النظام كان يبحث عن كبش فداء في قضية التفجيرات المزعومة، فوقع اختياره عليه كما وقع على غيره من الأبرياء.

نص الشهادة: مرحلة الاعتقال

أنا الطريفي الطاهر الطريفي، خريج كلية الزراعة جامعة الإسكندرية. عمري قبل الاعتقال 29 سنة. تم القبض عليَّ من الشبارقة من منزل أخي بتاريخ 20 أبريل 1993، بتيم (مجموعة) بقيادة الرائد عبد الحفيظ محمد البشير ومعه 3 أفراد، تقريباً الساعة السادسة صباحاً في قضية ما يسمى بالتفجيرات.

هكذا بدأ الكابوس فجأة.. ففي هدوء الفجر اقتحمت المجموعة المسلحة منزل شقيقي وقبضت عليَّ. لم أكن أتوقع أن أرى النور مجدداً بعد أن مررت بجحيم لا يوصف. وصلنا إلى الخرطوم الساعة التاسعة والنصف صباحاً لمبنى جنوب القيادة العامة، علمت لاحقاً بأنه يسمى بـ«الغار»، في نفس منطقة مبنى مكتب العلاقات الثقافية.

«الغار»، هذا الاسم الذي سمع عنه السودانيون لاحقاً، كان أول محطات الطريفي في عالم التعذيب. مكان تحت الأرض بعيد عن الأعين، حيث يصبح الإنسان خارج نطاق القانون والإنسانية.

كيف بدأ التعذيب مع الطريفي؟

تم التحقيق معي بواسطة صلاح قوش.. وهو أول شخص قام بتعذيبي بضربات متتالية وسريعة بعصا (بسطونة) على الكتفين والظهر ولكمات في الوجه وأسفل الأنف .

تخيلوا شاب في التاسعة والعشرين يُقتاد إلى غرفة التحقيق ليجد أمامه مسؤولاً كبيراً في جهاز الأمن يضربه بنفسه. لم تكن هناك تهمة واضحة ولا تحقيق رسمي بل كان الهدف هو الإيذاء الجسدي والنفسي منذ اللحظة الأولى.

بعدها أصدر تعليماته لشخص اقتادني لمجموعة من 5 أفراد حيث تم تقييد رجليَّ ويديَّ بقيد مشترك، حيث تبادلت المجموعة ضربي بخراطيم المياه على ظهري وكافة أنحاء جسدي من باطن القدمين حتى الرأس لفترة طويلة جداً تعرضت خلالها لعدد من حالات الإغماء.

هنا يبدأ المشهد الجماعي للتعذيب: خمسة جلادين يتناوبون على ضرب شاب أعزل بخراطيم المياه، وهي أدوات مصممة لإحداث ألم عميق دون ترك جروحاً ظاهرة، لكنها مع ذلك كانت تمزق الجلد وتكسر العظام.

طرحوني أرضاً وتم ضربي بخراطيم المياه في باطن قدميَّ حتى تورَّمتا وأصبحت كمن يلبس حذاء كعب عالٍ.. كان الألم فظيعاً ولا يمكن وصفه.

هذا وصفٌ دقيق لحالة التورم الشديد التي تجعل القدمين كأنهما ترتديان حذاءً غير مرئي، لكن الألم حقيقي لا يحتمل.

حرارة الصيف وصاجات المانهولات جحيم مضاعف

سياسة التعذيب بالحرارة

ما الذي يميز هذه المرحلة من التعذيب؟

الجمع بين التعذيب البدني والبيئي: تم اختيار فصل الصيف وقت الظهيرة مع سخانة المانهولات (أغطية مجاري الصرف الصحي الحديدية) التي تشتد حرارتها تحت الشمس، وهذا يعني أنهم كانوا يعذبون الجسد والحواس معاً ليصلوا بالضحية إلى أقصى درجات الإرهاق والانهيار.

التعذيب بالحرارة

الوقت عز الصيف والجو سخانة شديدة.. طُرحت أرضاً وتم وضع أرجل كراسي ذات درجة حرارة عالية على بطني وصدري، ثم أوقفوني على صاجات المانهولات على طريقة الأفران الإيرانية.. أوقات عصيبة يصبح الإنسان كتلة من الألم والوجع مع مواصلة الضرب بخراطيم المياه.

على طريقة الأفران الإيرانية هذه إشارة إلى أسلوب تعذيب معروف، يتم فيه إيقاف الضحية على ألواح حديدية محمّاة بحيث تلتهم الحرارة باطن القدمين، وهو ما حدث بالضبط مع الطريفي حيث كانت حرارة الصيف تضاف إلى حرارة الحديد لتكوي اللحم حتى العظم.

بعد العصر وصل صلاح قوش لمجموعة التعذيب وأمرهم بوقف التعذيب لأنه الزول دا ممكن يموت. وقتها كان قميصي ملتصقاً بلحم ظهري نتيجة للتعذيب.

هنا نرى التناقض المروع: الجلاد نفسه الذي بدأ التعذيب يأمر بوقفه خوفاً من أن تموت الضحية قبل أن يُستخرج منها الاعتراف! إنها لعبة القتل البطيء حيث يراقب الجلادون نبض الضحية لئلا ينقطع قبل الأوان .

بعد التعذيب الجسدي ماذا كان يحدث في الليل؟

كانت مرحلة الحرمان من النوم والتفكير وهي من أبشع أساليب التعذيب النفسي.. يتم وضع الضحية في غرفة مع حراس يستجوبونه بأي كلام ولا يتركون له لحظة صمت، وكلما دخل أحدهم ضربه بـ الدبشك (مؤخرة الكلاش) على رأسه، بهدف تدمير القدرة على التركيز وإشعار الضحية بأنه لا مفر من الاستسلام.

يصف الطريفي ليلة الرعب: تم وضعي في غرفة بحراسة فردين يستجوبونك بأي كلام.. المهم لا يتركون لك فرصة للتفكير والتركيز، وكل من يدخل الغرفة يضربك بالدبشك على رأسك.. عطش وألم فظيع لا يوصف.

إنه مزيج من العطش وألم الضرب المتكرر والحرمان من النوم، تضاف إلى ذلك الإهانات اللفظية التي لم يذكرها الطريفي تفصيلاً لكنها كانت جزءاً من برنامج إذلال منهجي.

صباح اليوم التالي.. المشي على الحجارة والورم يتفجر

في اليوم التالي كان جسد الطريفي قد تحول إلى لوحة ألم.. ورم باطني القدمين جعلهما كأنهما حذاء كعب عالٍ، ومع ذلك أجبر على المشي على حجارة خرسانية حادة الحواف.. هذا يعني أن الحجارة كانت تغوص في الورم فتمزقه وتزيد النزيف الداخلي، حتى سقط أرضاً وفقد القدرة على الوقوف.

الطريفي الطاهر في فترة اعتقاله

المشي فوق الجراح على لسان الرجل الشجاع

في صباح اليوم التالي تم إخراجي للحوش وأمروني بالتحرك فوق حجارة خرسانية حادة الحواف رافعاً اليدين إلى الأعلى مع ورم القدمين وسخانة المانهولات.. دخلت الحجارة الخرسانية في الورم حتى سقطت أرضاً وفقدت القدرة على الوقوف وحمى شديدة والتهاب الغدد الليمفاوية (أشقدي) في الإبطين ومنطقة الملاين في الرجلين.. فقدت حتى الإحساس بالوقت، وبصعوبة كنت أحاول التركيز

هنا يتحدث عن (الأشقدي) وهي التهابات جلدية شديدة تحدث نتيجة الحرارة والاحتكاك وتصبح مؤلمة جداً، فقد أصبح جسده بالكامل جرحاً مفتوحاً.

من كان يحضر التحقيقات؟

كان نافع علي نافع، مدير الأمن العام، يحضر بنفسه مع العميد حسن ضحوي وآخرين، وهذا يؤكد أن التعذيب لم يكن عملاً فردياً بل كان سياسة دولة يشرف عليها كبار المسؤولين. نافع لم يكتفِ بالإشراف من بعيد بل كان موجوداً في موقع التعذيب يسمع الصرخات ويرى الدماء.

الطريفي يشهد بحضور القيادات

التحريات كانت بحضور نافع علي نافع والعميد حينها حسن ضحوي وآخرين من ضمنهم الضباط علي حسن وعبد الحفيظ أحمد البشير.. أثناء التعذيب سمعت أسماء صديق وأبو دجانة وعمر من الفريق الذي قام بتعذيبي.

يكشف الطريفي هنا أسماء الجلادين المباشرين، لكن الأهم أنه يضع نافع علي نافع في قلب المشهد، وهذا يتوافق مع ما ورد في رسالة العقيد مصطفى التاي التي اتهمت نافع بأنه أحد المهندسين الرئيسيين لبيوت الأشباح.

المكيف سخانة: تعذيب بالصمت والحرارة

هل يمكن أن يكون المكيف أداة تعذيب وكيف يمكن استخدامه؟

يتم تشغيل المكيف على وضع الحرارة في غرفة مغلقة صغيرة لترتفع الحرارة إلى درجة لا تطاق مع جفاف الهواء مما يسبب صعوبة في التنفس وشعوراً بالاختناق وفقداناً للإحساس بالزمان والمكان.. إنه تعذيب صامت لا يترك آثاراً ظاهرة لكنه ينهك الجسد والنفس.

وصف غرفة المكيف

بعدها تم نقلي لغرفة وصالة، حيث تم وضعي في الغرفة وتم تشغيل المكيف في وضع الحرارة في نوع قاس جداً من التعذيب.. تفقد الإحساس بكل شيء ولا تستطيع حتى الكلام العادي من الألم. لا أعلم الوقت الذي قضيته بالضبط حيث كنت أحمل بواسطة فردين للتحقيق وقضاء الحاجة إن وجدت مع التهاب باطن القدمين.

هنا يصل الطريفي إلى مرحلة فقدان الإحساس بالوقت، وهي علامة على الانهيار النفسي الحاد، فقد أصبح الجسد يعاني بلا توقف، وأصبح النهار كالليل والليل كالنهار.

ماذا حدث عندما تدخل حسن ضحوي؟

حسن ضحوي، الذي كان حاضراً في التحقيقات، أمر بنقل الطريفي للعلاج في معهد الأمن الوطني، لكن العلاج كان جزءاً من مسرحية القمع. تم إجراء عملية لإزالة التالف من باطن القدمين بدون تخدير، مما يعني أن الطريفي عانى ألماً مضاعفاً أثناء ما يُفترض أنه رعاية طبية .

العملية بدون بنج: وحشية التعذيب

وفي زيارة لحسن ضحوي أمر بتحويلي للعلاج بمعهد الأمن الوطني جوار موقف شندي، حيث أجريت لي عملية إزالة التالف من باطني القدمين وبدون بنج.. ألم فظيع .

«بدون بنج»، هذه الجملة القصيرة تحمل في طياتها وحشية لا توصف. تخيلوا أن يُشرَّح لحم قدميك وأنت واعٍ تشعر بكل قطع وكل خياطة، إنه ليس علاجاً بل هو تعذيب جديد تحت غطاء طبي .

العودة إلى الواحة: استقبال بالخابورين في الأذنين

مهدي والخابوران.. مشهد من الجحيم

كان استقبالاً وحشياً بامتياز. المدعو مهدي، وهو أحد جلادي الواحة، كان ينتظر الطريفي داخل السيارة، وفي مشهد لا يتخيله عقل أدخل خابورين (أسياخ حديدية أو أعواد خشبية غليظة) في فتحتي أذنيه وضرب عليهما بيديه محدثاً ألماً لا يوصف في الأذن الداخلية والرأس. هذا النوع من التعذيب قد يسبب ثقب طبلة الأذن وفقدان السمع الدائم.

الطريفي يجسد مشهد الخابورين

بعدها تم إرجاعي لبيت الأشباح أو ما يسمى بـ«الواحة»، ومع دخولنا إلى بوابة الواحة تم استقبالي وأنا داخل السيارة وبحالة لا يعلم بها إلا الله تتمنى الموت لترتاح من الألم والوجع استقبلنا المدعو مهدي وهو يمسك بخابورين أدخلهما في فتحتي الأذنين وضرب عليهما بيديه لداخل الأذنين. هذا وجع لا يوصف.

تم وضعي في مخزن بدون تهوية ولا حتى مروحة، وكل من يدخل عليك يضربك بالدبشك ويلكمك، ويلعنك ويسبك.

العناية بالجروح في عزلة تامة

عندما يضطر المعتقل لتمريض نفسه

في مشهد يزيد المأساة إنسانية كان الطريفي يُترك ليعالج جروحه العميقة بنفسه مستخدماً قطن المخدات لنظافة الجروح، لأن أحداً لم يكن يهتم به، وأحياناً كان يأتي من يغير له الضمادات، لكن في كثير من الأحيان كان يفعل ذلك وحده في ظلام المخزن وحرارته.

الطريفي: تغيير الجروح بنفسي

أحياناً يتم إجراء غيار للجروح العميقة كبيرة المساحة بباطن القدمين، وأحياناً أضطر للغيار لوحدي بتنظيف الجروح بقطن المخدات.. وضع صعب لن تعبر عنه بالوصف. كنت أحبو وأزحف لعدم المقدرة على المشي لمدة تقارب ثلاثة أشهر، عانيت أشد المعاناة من التعذيب الذي ما نزال آثاره باقية حتى الآن.

كنت أحبو – أي أزحف على يدي وركبتي لأن قدمي كانتا قد فقدتا وظيفتهما. ثلاثة أشهر من الزحف بدلاً من المشي.. ثلاثة أشهر من الألم المتواصل.

في الواحة: أسماء الجلادين والمارين

من هم الضباط والعساكر الذين كانوا في الواحة؟

يذكر الطريفي أسماء بعضهم: نور الدائم الحكمدار.. عاصم كباشي.. أمجد المصري (خريج جامعة الزقازيق).. ومن العساكر دكين و طوكر وعادل سلطان وأبو زيد وحسين أبكر وساتي. هذه الأسماء أصبحت الآن جزءاً من ملف جرائم بيوت الأشباح وهي تنتظر المحاسبة.

تم نقل الطريفي من المخزن إلى الزنزانة 5، ثم الزنزانة 15، التي تبلغ مساحتها 120 سم × 200 سم تقريباً، أي حجم قبر تقريباً، ثم نُقل إلى سجن كوبر.

رفاق التعذيب والزملاء في المحنة

هل كان الطريفي وحده في هذه المعاناة؟

لا.. كانت معه مجموعة من المعتقلين في نفس قضية التفجيرات المزعومة، من بينهم ياسر أبو زيد الذي كان بجانبه في الزنزانة، والحسن أحمد صالح الذي فقد إحدى عينيه لاحقاً، وعثمان محمود الذي كان يحمله على الكرسي الطبيب نور الدائم، ود جعفر يس أحمد الذي اعتُقل في مطار الخرطوم قادماً من شهر العسل، ومبارك جادين .

ورد في الشهادة مصطلح الحفلة ما معناه؟

الحفلة كانت برنامجاً يومياً للتعذيب الجماعي يشمل تمارين قاسية كالقيامات العسكرية والزحف على الأرض والرش بالمياه الباردة أو الساخنة والضرب والإهانات.. كان الهدف إرهاق المعتقلين جسدياً ونفسياً وخلق جو من الرعب الجماعي.

كلمة الطريفي عن نظام الإنقاذ والمطالبة بالعدالة

ماذا يقول الطريفي عن الإسلاميين السودانيين والموقف السياسي؟

أقول إن الإسلاميين السودانيين أنشأوا نظاماً قمعياً متسلطاً مكّنوا أنفسهم فيه من موارد البلاد ونهبوا وأفسدوا وأشعلوا الحروب الأهلية ودمروا البلاد سياسياً واقتصادياً وأخلاقياً، وإن على الشعب إسقاطهم وتكوين البديل المدني الديمقراطي الذي يعيد البلاد للحرية والسلام والعدالة

ثم يتحدث عن الإجراءات القانونية.

الانقلاب قطع الطريق نحو العدالة

تم فتح بلاغات في النيابة العامة ولم تتقدم أكثر، قطعها انقلاب البرهان وحميدتي.. لكن لا بد من المحاسبة والقصاص في حق كل من أجرم في حق الوطن والشعب السوداني. هذا هو الطريق للعدالة التي يستحقها الشعب السوداني.

رغم شجاعته الأسطورية فإن الذاكرة تبقى جرحاً مفتوحاً

منتهى الألم وأنا بكتب وبستذكر كل ما حدث، مؤخراً أصبحت لا أحب الحديث عن هذه التجربة بتفاصيلها لأنها بتوجعني جداً رغم البداية كنت متوقع كل ما حدث وواجهته بقناعة وشجاعة وعدم خوف يفوق الوصف، إلا أنه قد يكون هذا هو أثر الصدمة النفسية..

ثم يعود إلى نقطة العجز عن التعبير ذاكراً: الطريفي الرجل الشجاع.. مهما تكتب بتشوف الفرقة كبيرة بين ما عشته في الواقع الحي وما تكتبه في الورق.. فرق كبير الوجع والألم وعدم النوم استمر فترة طويلة جداً، ونتيجة لذلك قلت لدرجة بعيدة ساعات النوم الطبيعي.. ما زال الوجع موجوداً في باطن القدمين وخزٌ وألم.. أنا لما طلعت من السجن بتشوف الدم تحت الجلد في القدمين .

هذه هي الصورة النهائية التي يتركها لنا الطريفي: جسد يحمل آثار التعذيب، ليس فقط في الذاكرة بل في كل خطوة يخطوها، وكل ليلة يسهرها، وكل نظرة يلقيها على قدميه.

الرجل الشجاع والعدالة الغائبة

الطريفي الطاهر الطريفي خرج بعد سنوات من التعذيب وقد حمل على جسده ندوباً لا تمحى، وفي قلبه جراحاً لا تندمل، لكنه لم ينكسر.. واجه التعذيب بقناعة وشجاعة وعدم خوف يفوق الوصف، كما قال هو نفسه.

لكن شجاعته وحدها لا تكفي، فالقضية التي فُتحت في النيابة العامة توقفت، وانقلاب البرهان قطع الطريق على المحاسبة، والجلادون نافع علي نافع وصلاح قوش وحسن ضحوي ومهدي وآخرون ما زالوا طلقاء، أو في مناصبهم، أو فروا إلى الخارج.

شهادة الطريفي الطاهر ليست مجرد سرد لمأساة شخصية، إنها وثيقة تاريخية ودليل إدانة ونداء عدالة، إنها تذكير بأن بيوت الأشباح لم تكن خرافة بل كانت معامل تعذيب حقيقية يُدار بعضها بأيدي كبار المسؤولين.

اليوم وبعد أكثر من 30 عاماً على اعتقاله ما زال الطريفي يعاني من الألم والوخز في باطن قدميه، وما زالت ساعات نومه قليلة، لكن صوته الذي سجله رغماً عنه صار الآن ملكاً للتاريخ وشاهداً على جريمة لن يسقطها النسيان.

«بدون بنج». هذه الجملة القصيرة تحمل في طياتها وحشية لا توصف.. تخيلوا أن يُشرَّح لحم قدميك وأنت واعٍ تشعر بكل قطع وكل خياطة.. إنه ليس علاجاً بل هو تعذيب جديد تحت غطاء طبي

على طريقة الأفران الإيرانية، وهو أسلوب تعذيب معروف يتم فيه إيقاف الضحية على ألواح حديدية محمّاة بحيث تلتهم الحرارة باطن القدمين، هو ما حدث بالضبط مع الطريفي، حيث كانت حرارة الصيف تضاف إلى حرارة الحديد لتكوي اللحم حتى العظم

الطريفي الطاهر برفقة شيماء تاج السر

فخ النجاة:

كيف تطحن حقائق السياسة غريزة البقاء لدى الجيش السوداني؟

محمد هاشم محمد الحسن

بناء الدولة لا يخضع لقوانين إدارة الخنادق. هذه هي الحقيقة العارية التي تصطدم بها قيادة الجيش السوداني اليوم في بورتسودان. فعندما يجد مركز السلطة نفسه في مواجهة خطر وجودي مباغت، كما حدث في أبريل 2023، فإن أول ما يسقط هو ترف الاختيار الأيديولوجي أو الحسابات السياسية بعيدة المدى. إذ تفرض غريزة البقاء المجرّدة معادلة واحدة تتمثل في الحصول على السلاح الحاسم وبأي ثمن لكسر التفوق الميداني للخصم.

لكن الأزمة الحقيقية في حسابات الحروب تكمن في أن الأدوات والتحالفات التي تمنح طوق النجاة لتأمين الصمود العسكري، هي نفسها التي تتحول إلى مقصلة سياسية تخنق الشرعية الدولية عندما يحين وقت الانتقال من منطق جبهات القتال إلى منطق إدارة الدولة ونيل الاعتراف الخارجي.

والتقارب العسكري بين الخرطوم وطهران في أواخر عام 2023 لم يكن نتاج تقارب فكري، بل كان حاجة ميدانية ملحّة أملتها خطوط النار، إذ منحت المسيّرات الهجومية الإيرانية الجيش تفوقاً تكنولوجياً سمح له بوقف التمدد الأفقي السريع لقوات الدعم السريع واستعادة المبادرة في مواقع حيوية. بالتوازي مع هذا الدعم الخارجي، شرعت جبهة الجيش الداخلية أبوابها أمام مقاتلي التيار الإسلامي ككتيبة البراء بن مالك لتعويض النقص الحاد في القوة البشرية على الأرض.

ومن منظور عسكري بحت، نجحت هذه البراغماتية الخشنة في منع انهيار المؤسسة العسكرية ومركز السلطة في بورتسودان، لكنها من منظور جيوسياسي منحت خصوم الجيش الورقة الأكثر فاعلية لتسويقه أمام العواصم الغربية والإقليمية كواجهة لمحور عسكري وأيديولوجي مقلق ومرفوض.

هذه التوليفة العسكرية منحت قوات الدعم السريع مادة دسمة لبناء سرديتها السياسية والدبلوماسية. فبالرغم من الجرائم والانتهاكات الواسعة التي ارتكبتها على الأرض، استطاعت من خلالها اختراق بعض الدوائر الدولية وتقديم نفسها كحائط صد يمنع عودة نظام الإسلاميين وبناء موطئ قدم إيراني على البحر الأحمر.

هذا التسويق وجد صدى وتلقّفاً ذكياً في بعض عواصم القرار، لكن المستفيد الأكبر منه كانت أبوظبي، إذ تحولت السردية بيدها من مجرد بروباغندا إعلامية لقوات الدعم السريع، إلى ذريعة سياسية متماسكة تبرر بها تموضعها الجيوسياسي في هذه الحرب.

فالمسألة، بالنسبة للإمارات، تتجاوز تفاصيل المعارك الميدانية إلى معادلاتها الصفرية الصارمة تجاه تيار الإسلام السياسي في المنطقة. ومن هذا المنطلق، لم يعُد ثِقَل أبوظبي الدبلوماسي يتحرك لمجرد خصومة ظرفية مع بورتسودان، بل بات يستخدم ورقة التغلغل الإسلامي والتحالف مع طهران كرافعة شرعية لعزل السلطة الحالية وحرمان الجيش من أي حاضنة دولية.

والنتيجة الحتمية لهذا التقاطع الجيوسياسي أن الجيش وجد نفسه مدفوعاً إلى مربع الدفاع المستمر عن هويته السياسية. فالمطلوب منه في الغرف المغلقة ليس إثبات كفاءته العسكرية في الميدان، بل تقديم صكوك براءة تثبت أنه يمثل مؤسسة دولة مستقلة وليس غطاءً عسكرياً لتحالف حرب.

التقارب العسكري بين الخرطوم وطهران في أواخر عام 2023 لم يكن نتاج تقارب فكري، بل كان حاجة ميدانية ملحّة أملتها خطوط النار، إذ منحت المسيّرات الهجومية الإيرانية الجيش تفوقاً تكنولوجياً سمح له بوقف التمدد الأفقي السريع لقوات الدعم السريع واستعادة المبادرة في مواقع حيوية

وأمام هذا المأزق الدبلوماسي المعقد، يتضح أن المسألة تتجاوز ما يبدو للوهلة الأولى مجرد إعادة ترتيب للعلاقات الخارجية ولائحة الحلفاء، فذلك ليس سوى تفسير سطحي وقراءة للقشرة. إذ إن ما يجري في الحقيقة هو محاولة مستميتة لإعادة تعريف المؤسسة العسكرية نفسها، بعد أن أعادت ظروف الحرب تعريفها أمام العالم.

وطوال ثلاثة أعوام من قتال الاستنزاف الصاعق، لم يكن الجيش يقاتل لتغيير موازين القوة على الأرض فحسب، بل كان يتغير هو ذاته في غبار المعارك، إذ فرضت عليه حسابات الميدان التخلي تدريجياً عن نمط العمل العسكري النظامي الصارم، والتحول نحو صيغة الجيش الهجين الذي تذوب في خنادقه الحدود الفاصلة بين القوات النظامية، وكتائب المستنفرين، والميليشيات الحليفة ذات الخلفيات العقائدية والجهوية المختلفة.

ولهذا السبب تحديداً، دخل الحرب باعتباره مؤسسة دولة شرعية مشدودة إلى تقاليدها العسكرية الكلاسيكية، ليصبح في نظر كبريات العواصم جزءاً من معسكر سياسي هجين تتحكم جبهاته الخلفية في هندسة قراره الإستراتيجي.

تركيا لا تعالج أزمة الجيش البنيوية، بل تعالج أزمة صورته الخارجية فقط، بينما تظل المعضلة الأعمق تتفاقم في الداخل، وهي ورطة عبد الفتاح البرهان الحقيقية مع الجماعات الإسلامية التي تشكل العصب العقائدي والمنظم للجبهات، والمنخرطة في القتال بحسابات صريحة تهدف للعودة إلى سدة السلطة

ومن هنا تصبح أصعب مهمة تواجه الجيش اليوم هي استعادة هذا التعريف القديم، بينما النيران لا تزال تشتعل في الخنادق الخلفية وتفرض شروطها على مراكز صناعة القرار.

هذا الفهم يفسر لماذا اختار الجيش الذهاب إلى واشنطن في هذا التوقيت تحديداً؛ فالأمر لا ينبع من تبدل مفاجئ في العقيدة العسكرية، بل لأن القيادة تعتقد أن ميزان الحرب الميداني بدأ أخيراً يسمح لها بالتفكير في ملامح التسوية السياسية وشكل الحكم المستقبلي.

وهنا يكمن جوهر التحول. فالجيش لم يذهب إلى واشنطن ليطلب دعماً أو سلاحاً، بل ليقول إن إيران كانت تحالف ضرورة لا تحالف خيار، وإن المؤسسة العسكرية لا تريد أن تُعرَّف بعد اليوم من خلال تلك المرحلة.

عند هذه النقطة، برز إدراك داخل المؤسسة العسكرية بأن واشنطن لا تعاقب بورتسودان على مجرد استيراد السلاح الإيراني، وإنما تعاقب التموضع الجيوسياسي الجديد الذي قد يمنحه هذا النفوذ لطهران بمحاذاة الممرات المائية الحيوية. وهو ما دفع بورتسودان إلى تقديم تعهدات حاسمة بقطع الصلة بطهران كشرط إجباري لنيل غطاء سياسي ومالي من واشنطن وعواصم الخليج، وتحديداً الرياض التي تشترط غياب أي نفوذ إيراني بمحاذاة حدودها البحرية.

وفي ذات الاتجاه، جاء الانفتاح السوداني المتزايد على أنقرة ليقدم مخرجاً إستراتيجياً تمت هندسته بدقة. حيث توفر تركيا، كدولة عضو في حلف شمال الأطلسي ومقبولة دولياً، مسيّرات متطورة تمنح الميدان كفاءته العسكرية دون دفع الثمن السياسي والأيديولوجي الباهظ المرتبط بطهران.

لكن التدقيق في هذا المسار يكشف أن تركيا لا تعالج أزمة الجيش البنيوية، بل تعالج أزمة صورته الخارجية فقط، بينما تظل المعضلة الأعمق تتفاقم في الداخل، وهي ورطة عبد الفتاح البرهان الحقيقية مع الجماعات الإسلامية التي تشكل العصب العقائدي والمنظم للجبهات، والمنخرطة في القتال بحسابات صريحة تهدف للعودة إلى سدة السلطة.

وهنا تتجلى المعضلة في أن كل خطوة يخطوها البرهان لإقناع واشنطن بإبعاد الإسلاميين هي في الوقت نفسه اختبار حرج لقدرته على فرض إرادته داخل معسكره. فالقيادة العسكرية تدرك أن التضحية بهذه الجبهة العقائدية تعني انتحاراً ميدانياً أمام الدعم السريع. وفي المقابل، فإن المقاتلين الإسلاميين لن يترددوا في إسقاط البرهان سياسياً، أو حتى التخلص منه إذا رأوا أن تنازلاته الدبلوماسية تهدد مشروع عودتهم إلى الحكم.

وبناءً على ذلك، جاءت خطوة البرهان بإبعاد عدد من الضباط المحسوبين على التيار الإسلامي كمناورة تكتيكية محدودة الأثر لاحتواء الضغوط الخارجية. وهي مناورة لا تثبت أن البرهان يسيطر على المعسكر، بل تثبت أنه مضطر إلى إثبات أنه ما زال يمسك بزمام الأمور لامتصاص الضغط الخارجي، دون القدرة على المساس بالبنية العقائدية الصلبة على الأرض.

وإذا فك الجيش ارتباطه بالإسلاميين تلبيةً للشروط الدولية قبل حسم الحرب عسكرياً، فإنه يواجه سيناريو التفكك الداخلي. وإذا فشل في إقصائهم، فإن واشنطن قد تدفع نحو تسوية تضغط على معسكر بورتسودان وتعيد توزيع النفوذ داخله لصالح قوى مدنية مدعومة إقليمياً.

هذا الانسداد الجيوسياسي يكشف أن المعركة المقبلة في السودان لم تعد تقتصر على خطوط النار التقليدية، بل إن النذر تشير إلى اقتراب مواجهة صامتة وربما دامية داخل معسكر بورتسودان نفسه، وهي ما يمكن تسميتها بـ حرب الكرامة الثانية على هوية القرار.

ربما يكون الدعم السريع هو الخصم الذي فرض على الجيش هذه التحالفات الخشنة في لحظة اضطرار، لكن هذه التحالفات نفسها قد تصبح الخصم الحقيقي الذي يحدد مستقبله ويخنق طموحه.

فالحروب لا تنتهي دائماً بانتصار طرف على آخر، بل أحياناً تبدأ مرحلتها الأكثر ضراوة عندما يحاول الطرف الذي استعاد زمام المبادرة التخلص من الحلفاء الذين أوصلوه إلى لحظة الانتقال من معركة البقاء، إلى معركة الشرعية.

الهزات الارتدادية لما بعد الحرب

إبراهيم حمودة،
صحفي وناقد

ستنتهي هذه الحرب ذات يوم، شأنها شأن كل الحروب. ولكن هل يعني ذلك أن الاستقرار سيعود، وأن التحول الديمقراطي سيجد متنفساً في إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة التي تعني بالضرورة أن تفقد الفئات التي إدارت الحرب مصالحها بشكل كامل، أو كبير؟.

في الفترة الانتقالية التي أُجهضت رأينا نموذج «تسعة طويلة» الذي هدف إلى ترويع المواطنين والإيعاز لهم بأن الديمقراطية تعني الفوضى، وأن حكم العسكر يعني الانضباط والأمان. وتسعة طويلة نموذج متواضع ومحدود مع عظم الأثر الذي تركته الظاهرة، ولكن ما سيحدث بعد نهاية الحرب سيكون على نطاق وعلى درجة من العنف لا تداري نفسها.

لنتخيل عدد الأفراد المشاركين في هذه الحرب من جميع الأطراف؛ جيش، أمن، مشتركة، مستنفرون، براؤون، وإلى آخر المنظومة. من طرف آخر نرى تحالف الحركة الشعبية والدعم السريع بمختلف تشكيلاته والأفراد والمجموعات التي تعمل تحت مظلته طوعاً، وبشكل مستقل وما يطلق عليه «أم باغة»، إضافة للمجموعات القبلية المستقلة التي تحمل السلاح فقط للدفاع عن نفسها على امتداد كردفان بمختلفة ولاياتها ودارفور. ثم حركة عبد الواحد النور في المناطق التي تسيطر عليها.

لا أحد يمكنه حصر العدد الكلي للمنضمين لهذه التشكيلات المقاتلة، ولكن التقديرات الأولية لعمليات البحث تشير إلى ثلاثة أرباع المليون مقاتل، ولكني أعتقد أن عددهم يفوق المليون مقاتل. يمكن إضافة رقم آخر يخص الذين انخرطوا في القتال في مرحلة من المراحل ثم عادوا لممارسة حياتهم العادية بعيداً عن الحرب، ولكنهم يملكون خبرة عسكرية ودراية باستخدام السلاح، وكسروا حاجز قتل الآخَر.

من أين تأتي المخاوف؟

في كل أحوال التسريح ونهاية الخدمة وانتهاء الحروب، أو إنهاء الخدمة العسكرية الرسمية، يواجَه الفرد بتحدي الاندماج في المجتمع من جديد، العثور على وظيفة وممارسة حياته بشكل عادي. هذا في الظروف العادية. إذا تحدثنا عن الجيش السوداني كان الفرد المسرَّح أو المحال للمعاش يحصل على راتب تقاعدي مدى الحياة، بل ويمكنه استبدال جزء من معاشه بشكل عاجل ببيع نسبة منه لنقل 25% يحصل عليها نقداً، لتساعده في بداية مشروع استثماري صغير يكسب منه بشكل أفضل، لأن المعاش في كل الأحوال ولجميع القطاعات لا يكفي تكاليف المعيشة.

مضى وقت على السودان، والمؤسسة العسكرية السودانية أن أفرادها من القاعدة، الجنود العاديين وضباط الصف كانوا يصنَّفون ضمن الطبقة الوسطى من ناحية مداخيل. كان بوسع العسكري العادي الإيفاء بالتزامات أسرته ويتبقى لديه بعض المال يودعه حساب التوفير الخاص به بمؤسسة البريد السوداني، ما كان يعرف بدفتر التوفير.

ولكن هذا الوضع بدأ في التدهور والتغير منذ بداية الثمانينيات، وأصبح على العسكري ممارسة مهنة جانبية من أجل سد الفجوة في ميزانيته الشهرية. في الفئات العليا، أي الضباط بمختلف رتبهم، بدأت تظهر ظاهرة التجارة باستخدام إمكانيات الجيش مثل نقل الأخشاب من جنوب السودان والاتجار فيها، أو قطع الأشجار لتحويلها إلى فحم، الأمر الذي ساهم في ظاهرة إزالة الغطاء النباتي في أجزاء كبيرة وتمدد ظاهرة التصحر.

إذا قارنّا كل ذلك بوضع المؤسسة العسكرية في الوقت الحالي، نرى أن أغلب أفرادها من الرتب الدنيا ينضمون للجيش من أجل الحصول على البطاقة العسكرية لاستخدامها في كسب عيشهم، تهديد المواطنين وابتزازهم، الاتجار في كل شيء قابل للبيع والشراء وإن كان ممنوعاً بنص القانون. وهذه التفصيلة تشير إلى نوعية التعليم التي حصلت عليها الفرد من هذه الشريحة والمهارات والخبرات المتوفرة لديه من أجل مواصلة حياته بشكل طبيعي بعد التسريح أو إنهاء الخدمة.

بإجراء مقارنة حافلة بالتضاد مع أفراد الجيش الأمريكي المسرَّحين، وهو أكبر الجيوش وأحدثها تسليحاً نوعياً، الأمر الذي يتطلب مهارات كبيرة للخدمة ضمن مختلف تشكيلاته خاصة الفنية منها. ومع ذلك تشير الوثائق المختلفة إلى أن 25% من المتقاعدين ينتهي بهم الأمر كمشردين فاقدين للمأوى، إضافة لشريحة كبيرة أدمنت المخدرات، كما أن نسبة الانتحار كبيرة جداً وسط المتقاعدين والمسرحين.

كل ذلك رغم أن النظام الأمريكي يعرف نوعاً من الضمان الاجتماعي بحده الأدنى في شكل كوبونات شراء الضروري من الحاجات والطعام. فما بالك إذا انتهت الحرب الحالية وحدثت عملية دمج وإعادة هيكلة للجيش بأي صيغة يُتَّفق عليها، من بناء جيش جديد كلياً بإعادة دمج مختلف التشكيلات المقاتلة في جيش وطني واحد، بحسب الصيغة التي ستنتهي بها الحرب والاتفاق الذي يتم التوصل إليه والعقد الاجتماعي الجديد الذي يوضح صيغة الدولة وواجباتها والفصل بين السلطات المختلفة، وعلى رأسها دور الجيش الذي يجب أن يكون حديثاً يناسب عصر اليوم وأدوات الحرب التي يتم تطويرها كل يوم.

مؤكد أن إنهاء الحرب سيشكل مأزقاً وجودياً لقطاعات عريضة تشارك فيها الآن بدرجة من الدرجات، بمعنى أنها تحولت إلى نموذج للكسب والتكسب، بما في ذلك الانتقال من طرف لآخر للحصول على حصة أكبر من المكافأة. في ذات الوقت يفتقد العديد، ودعنا نتحدث عن مئات الآلاف، لأي مستوىً تعليمي أو مهارة مهنية من أجل الحصول على عمل يمكنهم من صيانة أنفسهم وأسرهم.

ببساطة سنواجَه بمئات الآلاف من المسرَّحين الفاقدين لأي مؤهلات غير مهارة القتل والنهب، ولا يشاطرون الآخرين تبني مفهوم دولة القانون والمؤسسات، وهو أمر يجب ألا يستهان به، فحتى الكثير من ذوي الحظوة الحاصلين على تعليم معقول لا يتبنون مفهوم مثل هذه الدولة التي لم يحدث لها التحقق طوال تاريخ السوداني منذ استقلاله.

استيعاب هذه المجاميع سيكون عملية شبه مستحيلة، ومحاولة ضبطهم بأدوات الإكراه الخاصة بالدولة عملية مكلفة جداً، لذا من الأصوب التفكير منذ الآن في كيفية إبطال مفعول هذه القنبلة الموقوتة والتعامل معها كأولوية، وليس كبند فرعي في مساعي بناء الدولة السودانية من جديد.

إنهاء الحرب سيشكل مأزقاً وجودياً لقطاعات عريضة تشارك فيها الآن بدرجة من الدرجات، بمعنى أنها تحولت إلى نموذج للكسب والتكسب، بما في ذلك الانتقال من طرف لآخر للحصول على حصة أكبر من المكافأة

زيارة البرهان «سوق الرتج»:

التضليل والتغبيش في الخطاب الرسمي

وليد عنبوور

لا تكتمل قراءة المشهد في شرق السودان بعد المقال السابق حول أزمة جبل العيقاد، دون تفكيك الحلقة الأكثر دلالة في مسلسل إدارة الأزمة عبر الخطاب الرسمي والمتمثلة في زيارة البرهان إلى «سوق الرتج». فبينما لم تزل جريمة جبل العيقاد حية ومؤلمة والرماد لم يبرد فوق خيام المعدنين، خرج الرجل في مشهد بدا ظاهره تفقداً للأحوال؛ ويمكن قراءة الزيارة بوصفها تتجاوز الزيارة الميدانية التقليدية حاملة رسائل تثير تساؤلات حول تعامل السلطة مع السيادة والثروة والحدود، كما يمكن النظر إليها جزءاً من خطاب يعكس إدارة الأزمة أكثر مما يعكس استجابة لتداعياتها. وتُشرّح أبعاد التضليل والمناورة التي شهدها سوق الرتج عبر خمسة محاور تكشف كلما تعمقنا أن ما جرى يتجاوز خطاباً عادياً، إذ تبدو هذه المحاور حلقات متصلة تبدأ بالتعامل مع الأرض وتنتهي بكيفية إدارة الثروة.

أولاً: الأثر المترتب على الخطاب في ملف السيادة الجغرافية

أسهم خطاب البرهان في تغبيش الوعي الجمعي حين طالب المنقبين بـ«احترام الحدود وعدم تجاوزها». فظاهر العبارة نصح أبوي وحرص على السلامة، غير أن مضمونها يثير تساؤلات حول ما إذا كان هذا الخطاب يؤدي فعلياً إلى تحول في التعاطي مع السيادة. فحين يطلب القائد العام من مواطنيه «احترام» حدود أمر واقع فرضته قوة أجنبية، فإن ما ينتج عن خطابه هو منح قدر من القبول بالأمر الواقع الذي تفرضه السيطرة المصرية على مثلث حلايب والمناطق المحيطة به، ومنها جبل العيقاد. تغدو الكلمات قابلة لأن تُقرأ بوصفها تمنح ذلك الواقع بعداً سياسياً يتجاوز حدود التوصية الأمنية.

ويتعزز هذا الانطباع حين أعلن البرهان «تقدير واحترام السودان الكامل لدول الجوار في الشمال والشرق»، داعياً إلى «عدم التحرك نحو الحدود لإثارة أي مشكلات». تنقل العبارات مركز الاهتمام من قضية السيادة إلى تجنّب الاحتكاك، فيبدو الطرف المسيطر على الأرض موضع احترام سياسي، بينما يظهر التمسك بالحقوق التاريخية وكأنه المشكلة. تكمن أهمية هذا التحول في تعارضه مع الإرث الدستوري والتاريخي الذي يؤكد سودانية هذه المناطق، ومع وعود البرهان السابقة برفع العلم السوداني في حلايب. لم يتغير الواقع الميداني، ولم يتغير الموقف القانوني، لكن الزيارة تدفع نحو قراءة ترى في الخطاب مؤشرات إلى قبول عملي بالأمر الواقع أكثر من كونه تمسكاً بالموقف التقليدي.

ثانياً: تحول السردية نحو تحميل الضحية مسؤولية القصف

انطوى الخطاب الرسمي على ما يؤدي إلى تضليل أعمق حين حوّل النقاش من «خرق للسيادة واستهداف مواطنين سودانيين بالقصف الجوي» إلى «خطأ مسلكي ارتكبه المعدنون بتجاوز الحدود». ويتضح هذا التوجه بمقارنته بما كتبه المستشار السياسي لرئيس مجلس السيادة أمجد فريد قبيل الزيارة، عندما اختزل الاعتداء وسقوط الضحايا في «حادثة حدودية بين سلطات مصرية ومعدنين سودانيين»، داعياً إلى معالجتها عبر القنوات الدبلوماسية بين «دولتين شقيقتين»، مع توجيه انتقادات للخصوم واتهامهم بازدواجية المعايير.

يكشف هذا التسلسل عن انسجام ظاهري في عرض الحدث، يخفي تحته اختلافاً في مستويات الخطاب ووظائفه. دعا المستشار إلى ممارسة «منطق الدولة والمسؤولية الوطنية» وتأطير الأزمة دبلوماسياً، بينما ركز البرهان في سوق الرتج على المقاربة الأمنية والإدارية، واضعاً حكومته في موضع المتابع لما أسماه «ما أثير بشأن ضرب معدنين سودانيين عقب تخطيهم الحدود».

وبهذه الصياغة يتحول القصف إلى مسألة مرتبطة بتجاوز الحدود، وتصبح كلمة «عقب» عنصراً يعيد ترتيب تسلسل الأحداث في ذهن المتلقي، فيظهر تجاوز الحدود الفعل الأساسي والقصف نتيجة لاحقة. ويقود هذا التباين إلى قراءة ترى أن الاهتمام انصرف إلى إدارة تداعيات الحادثة أكثر من التركيز على خرق السيادة والاعتداء على المواطنين، مما يثير تساؤلات حول طبيعة الرسالة التي أرادت السلطة إيصالها للرأي العام.

ثالثاً: تحويل النزاع إلى مبرر لتوسيع العسكرة

تحت لافتة فرض الأمن ومكافحة التهريب وحماية المواطنين من النزاعات الأهلية يسوق الخطاب الرسمي مبرراته للتدخل، غير أن قراءة تطور الأحداث تشير إلى أن الصراع بين المكونات الاجتماعية أصبح يوفر مبرراً لتوسيع الحضور العسكري في «سوق الرتج»، في وقت تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً إلى معالجات اجتماعية وتنموية. وضمن هذه القراءة يتحول النزاع من مشكلة تستدعي حلولاً مدنية إلى مدخل يبرر استمرار المقاربة الأمنية.

ويتعزز هذا الانطباع بإصدار البرهان «تفويض الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية بحكومة البحر الأحمر لمراقبة سوق الرتج بمحلية حلايب لمدة 3 أشهر»، محذراً من أنه سيتم «فرتقة السوق حال ثبوت وجود أي مظهر فوضى أو تهرب من الضريبة». تبتعد الجمل والكلمات عن لغة مدنية للحلول وتتجه نحو خطاب يقوم على التهديد والعقاب الجماعي، فيصبح السوق ساحة لإجراءات أمنية مباشرة، ويتحول التاجر إلى موضع اشتباه دائم.

أسهم خطاب البرهان في تغبيش الوعي الجمعي حين طالب المنقبين بـ«احترام الحدود وعدم تجاوزها». فظاهر العبارة نصحٌ أبويٌّ وحرصٌ على السلامة، غير أن مضمونها يثير تساؤلات حول ما إذا كان هذا الخطاب يؤدي فعلياً إلى تحول في التعاطي مع السيادة

وفي مفارقة تعكس عمق الازدواجية يتحوّل الجيش الذي يتولى رسمياً مهمة مكافحة التهريب و«فرتقة» أسواق المتهربين، إلى طرف في معادلة التهريب ذاتها بما يملكه من سيطرة ميدانية على مواقع الإنتاج وطرق التصدير. هذا التموضع المزدوج يفرغ الحديث عن «منع التفلتات» من مضمونه الرقابي ويحوّله إلى أداة لإحكام القبضة على الموارد وإقصاء الفاعلين المحليين من حلقات التجارة، لا إلى إجراء يضبط إيقاع الاقتصاد الحدودي.

ويمكن فهم هذا التوجه بوصفه توسعاً في أدوار المؤسسة العسكرية لتشمل الإدارة الاقتصادية والرقابة على النشاط التجاري في منطقة تمثل عقدة مهمة في شرق السودان؛ وحين يصبح الجيش معنياً بإدارة الأسواق وجباية الإيرادات تتراجع الأولويات التنموية لصالح المقاربة الأمنية، في مسار يعيد إلى الأذهان تجارب سودانية سابقة استُخدمت فيها الانقسامات الأهلية لتبرير الحضور العسكري، وكانت نتائجها اتساع التهميش واستمرار هشاشة الاستقرار. الجديد في هذه النسخة من المقاربة هو سعيها إلى توظيف الإنهاك الاقتصادي وغياب التنمية لترسيخ القبول المؤقت بالعسكرة باعتبارها الخيار الأكثر قدرة على فرض الاستقرار. وهنا يبرز خطر تحول المكونات الأهلية، من أصحاب مصلحة في السيادة والثروة، إلى أدوات ضمن معادلات أمنية تخدم أولويات المركز أكثر مما تعالج جذور الأزمة.

رابعاً: شعار «التقنين وحماية البيئة» وانعكاسه على الجباية

حملت وعود البرهان بتنظيم قطاع التعدين الأهلي ومحاربة العشوائية خطاباً ظاهره دعوة إلى الإصلاح والتحديث، غير أن القراءة السياسية لمضمونه تثير تساؤلات حول ما إذا كان الأثر المترتب هو إعادة تنظيم القطاع لصالح المجتمعات المحلية، أم إعادة إخضاعه لسلطة المركز بأدوات إدارية ومالية جديدة؟. تكتسب هذه التساؤلات أهميتها من أن مصطلح «العشوائي» الوارد في حديث البرهان: «لن يسمح بانتشار التعدين العشوائي» يظل واسع الدلالة، بحيث يمكن أن يصبح كل نشاط تعدين خارج منظومة السلطة مصنَّفاً باعتباره غير مشروع، وكل ذهب لا يمر عبر قنواتها الرسمية قابلاً للوصف بالتهريب.

ويتجاوز التناقض حدود اللغة إلى الممارسة ذاتها. فبينما يستعطف الخطاب الرسمي المكونات المحلية بآثار التعدين الضارة على البيئة ويحذر من انتشاره، يمارس الجيش هذا النشاط بنفسه ويمنح حلفاءه في الحرب مربعات للتنقيب ضمن مناطق سيطرته. هذا التباين بين ما يُحذّر منه في حق الأهالي وما يُباح للجيش وحلفائه، يحوّل «محاربة العشوائية» من شعار تنظيمي إلى أداة لإعادة توزيع الموارد لصالح المركز العسكري وشبكاته، ويُفرغ دعوة البرهان من أي مصداقية تنموية.

ويعزز هذه القراءة ما أُثير حول الاتفاقية المزمع توقيعها مع شركة صينية للتنقيب عن النحاس في البحر الأحمر لمدة ثلاثين عاماً، وما صاحبها من انتقادات تتعلق بحصة السودان وآلية احتساب العوائد. وبغض النظر عن مدى دقة هذه الانتقادات، فإنها تعكس تصاعد المخاوف من استمرار إدارة الموارد الإستراتيجية بعيداً عن رقابة المجتمعات المحلية ومشاركتها الفعلية، بما يعيد إنتاج العلاقة التقليدية بين المركز والأطراف، ويجعل ثروات الشرق جزءاً من معادلات تُدار خارج الإقليم أكثر مما تُدار من داخله.

واللغة المستخدمة بمفردات مثل «التقنين» و«حماية البيئة» تحمل طمأنينة، لكن سكان المنطقة يعيشون منذ عقود واقعاً يتسم بضعف البنية التحتية وغياب الخدمات الأساسية، مما يجعل أي حديث عن التنظيم مرهوناً بمدى انعكاسه على التنمية المحلية، لا على الإيرادات العامة وحدها.

يمثل سوق الرتج وقطاع التعدين الأهلي المصدر الأساسي للنشاط الاقتصادي في تلك المنطقة، وأي توسع في إخضاعه للمقاربات الأمنية أو المالية قد ينعكس مباشرة على معايش السكان. وجزء مهم من الذهب يجد طريقه إلى الأسواق العالمية عبر شبكات محلية وإقليمية ودولية، ويبقى المعدِّن الأهلي الحلقة الأضعف في هذه السلسلة، مما يثير تساؤلات حول مدى قدرة سياسات «التقنين» على تحقيق العدالة الاقتصادية، أو ما إذا كانت ستنتهي إلى تعزيز موارد المركز دون إحداث تحول تنموي حقيقي في المناطق المنتجة، فيستمر خروج الذهب ويظل الفقر مقيماً في الشرق.

خامساً: تغليب التوازنات العسكرية على الحقوق التاريخية

يثير الخطاب الذي طُرح في سوق الرتج تساؤلات جوهرية حول ما إذا كانت التوازنات العسكرية الراهنة قد دفعت السلطة إلى تبني قدر من البراغماتية في إدارة ملف الحدود، يؤدي إلى تأجيل التمسك العملي بالحقوق السيادية لصالح اعتبارات ترتبط بالتحالفات الإقليمية المؤثرة في الحرب. وتطرح هذه المعطيات احتمال وجود مقايضة غير معلنة تقوم على تقديم تنازلات حدودية مقابل الحفاظ على الدعم اللوجستي والسياسي من الحليف الشمالي، وهي فرضية تستند إلى مؤشرات أكثر مما تستند إلى إعلان رسمي أو دليل مباشر.

وتكتسب الفرضية وجاهتها عند قراءة تصريحات البرهان خاصة قوله: «الهدف الأساسي في المرحلة الحالية هو محاربة العدو، مما يتطلب تكاتف الجهود لصد أي عدوان خارجي»، من غير أن يسمّي الجهة التي قصفت منطقة جبل العيقاد. ويترك هذا الصمت مساحة واسعة للتأويل، إذ تتجه أولوية الخطاب نحو إدارة المعركة الداخلية، ويتراجع ملف الاعتداء على الحدود، مما قد يُفهم على أنه إعادة ترتيب لأولويات الدولة في هذه المرحلة.

قد يجادل البعض بأن الدولة في حالة حرب، وأن إدارة ملف الحدود تتطلب براغماتية مؤقتة لتأمين الدعم اللوجستي من الحليف الشمالي. وحتى إذا سُلِّم بوجود هذه المعضلة فالسؤال المطروح هو: ما حدود هذه البراغماتية؟ وهل يمكن لإستراتيجية تؤجل المطالبة العملية بالحقوق السيادية والثروات الحدودية أن تؤسس لاستقرار مستدام بعد الحرب؟. إن استمرار هذا المسار قد يفضي إلى تراكم آثار سياسية واجتماعية يصعب احتواؤها لاحقاً، ويجعل معالجة ملف الحدود أكثر تعقيداً في مرحلة ما بعد النزاع.

وإذا صحت هذه القراءة، فإن حلايب وجبل العيقاد وسوق الرتج تتحول إلى أوراق ضمن حسابات سياسية وإقليمية أوسع، تؤدي إلى تراجع أولوية المطالبة العملية بالحقوق الحدودية، وتثير مخاوف من أن يدفع شرق السودان ثمن توازنات المركز وتحالفاته، فيما تظل الحقوق التاريخية مؤجلة إلى ظروف قد لا تأتي قريباً.

ما قاله البرهان وما لم يقله

تجاوزت زيارة البرهان لسوق الرتج فكرة الزيارة التفقدية لتصبح استكمالاً للمشهد الذي بدأ بقصف جبل العيقاد، حيث تفرض القوة الخارجية أمراً واقعاً على الأرض؛ ويقدم الخطاب الرسمي قراءة للأحداث تدعو المواطنين إلى «احترام» الحدود التي اخترقتها طائرات الآخرين تزامناً مع تمرير اتفاقيات استثمارية طويلة الأمد تُقسّم فيها ثروات الإقليم بمعزل عن إرادة أهله.

ويعكس هذا النمط في إدارة الأزمات الطرفية استمرار مقاربة يغيب فيها التحقيق الجاد والإجراء التنموي الفاعل، مقابل حضور الحلول الأمنية والإدارية التي قد تفضي إلى تآكل سبل العيش واتساع التهميش في المناطق الحدودية. تغدو الدولة حاضرة عندما يتعلق الأمر بإدارة الثروة وجباية الذهب والنحاس، ويتراجع حضورها عندما يتعلق الأمر بحماية الإنسان وصون السيادة.

ويتمثل الأثر التضليلي لهذا الخطاب، بحسب هذه القراءة، في إعادة ترتيب الوقائع وتغيير زوايا النظر إليها، بحيث يظهر المعتدي في صورة جار ينبغي تجنب الاحتكاك معه، وتتحول الضحية إلى طرف يُحمَّل المسؤولية، وتُقدَّم الثروة باعتبارها مورداً يخضع لمزيد من المركزية والجباية والاتفاقيات الفوقية. ويصبح «سوق الرتج» نموذجاً لطريقة إدارة السلطة للأزمات في زمن الانهيار، عبر خطاب يجمع بين الدعوة إلى احترام الحدود والتوسع في المقاربة الأمنية، وتعزيز السيطرة على الموارد.

يبقى ما قاله البرهان في سوق الرتج مهماً لفهم الرسالة المعلنة، غير أن ما لم يقله يظل في نظر كثير من المراقبين مفتاحاً لقراءة أعمق للمشهد. وفي المسافة بين الخطاب الرسمي والوقائع التي سبقته تتشكل الأسئلة التي لا تزال تبحث عن إجابات، وفي مقدمتها سؤال السيادة وحدودها، ومسؤولية الدولة تجاه مواطنيها.

دعا المستشار إلى ممارسة «منطق الدولة والمسؤولية الوطنية» وتأطير الأزمة دبلوماسياً، بينما ركز البرهان في سوق الرتج على المقاربة الأمنية والإدارية، واضعاً حكومته في موضع المتابع لما أسماه «ما أثير بشأن ضرب معدنين سودانيين عقب تخطيهم الحدود»

حين يصبح الجيش معنياً بإدارة الأسواق وجباية الإيرادات تتراجع الأولويات التنموية لصالح المقاربة الأمنية، في مسار يعيد إلى الأذهان تجارب سودانية سابقة استُخدمت فيها الانقسامات الأهلية لتبرير الحضور العسكري، وكانت نتائجها اتساع التهميش واستمرار هشاشة الاستقرار

البرهان ورفض السلام:

لماذا يخشى مشروع الحرب نهايته؟

صفاء الزين

في اللحظات التي تنزف فيها الأوطان، يصبح السلام مطلبًا أخلاقيًا قبل أن يكون خيارًا سياسيًا. الشعوب التي دفعت ثمن الحروب من دماء أبنائها وتشريد أسرها وخراب مدنها لا تنتظر انتصارات خطابية أو معارك مفتوحة بلا نهاية، وإنما تنتظر نافذة أمل توقف النزيف وتعيد الحياة إلى مسارها الطبيعي. لكن ما يحدث في السودان اليوم يفتح سؤالًا كبيرًا ومؤلمًا: لماذا تبدو فرص إنهاء الحرب وكأنها تواجه عراقيل مستمرة؟ ولماذا أصبح الحديث عن وقف إطلاق النار أكثر تعقيدًا من الحديث عن استمرار المعارك نفسها؟.

ما كشفته المعلومات المتداولة حول رفض المقترح الأخير لوقف إطلاق النار لا يمكن التعامل معه كتفصيل سياسي عابر، لأنه يمثل مؤشرًا سياسيًا يستحق التوقف عنده. فرفض الهدنة في بلد يعيش واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية والسياسية في تاريخه الحديث يفتح الباب أمام أسئلة تتجاوز الميدان العسكري إلى طبيعة المشروع السياسي الذي يحكم المشهد.

السلام بالنسبة للشعوب ليس بندًا تفاوضيًا أو ورقة سياسية تُستخدم في لحظة تفاوض. السلام يعني عودة الحياة إلى طبيعتها. يعني أن يعود الأطفال إلى مدارسهم بدلًا من أن يكبروا وسط أصوات المدافع، وأن تعود الأسر إلى بيوتها بدل حياة النزوح والانتظار، وأن يعود الناس إلى أعمالهم بعد أن تحولت تفاصيل حياتهم اليومية إلى معركة مستمرة مع القلق والخوف وعدم اليقين.

لكن في المقابل، هناك واقع سياسي أكثر تعقيدًا. فالحروب الطويلة لا تنتج دمارًا فقط، وإنما تخلق مصالح وشبكات نفوذ جديدة. ومع مرور الوقت تتشكل علاقات اقتصادية وسياسية وإدارية مرتبطة باستمرار الأزمة. ولهذا تصبح نهاية الحرب بالنسبة لبعض الأطراف نهاية لترتيبات ومواقع نفوذ تشكلت خلال سنوات الصراع.

وهنا تظهر الأزمة المرتبطة بمسار السلطة في بورتسودان وإدارة عبد الفتاح البرهان للمشهد السياسي والعسكري. فبعد كل ما أصاب السودان، كان من الطبيعي أن يتحول وقف الحرب إلى أولوية تتقدم على أي حسابات أخرى. وكان متوقعًا أن تتجه الجهود نحو البحث عن مخارج تنهي المأساة الوطنية وتمنع اتساع الخسائر.

لكن الإشارات التي يقرأها الشارع السوداني مختلفة.

السودانيون لا يرون مشروعًا سياسيًا واضحًا للخروج من الأزمة، بقدر ما يرون إدارة طويلة للأزمة نفسها. وهناك فرق كبير بين الأمرين؛ فإدارة الأزمة تعني التكيف مع وجودها وإطالة عمرها، بينما حل الأزمة يعني امتلاك إرادة سياسية تدفع نحو إنهائها.

وهنا يبرز سؤال شديد القسوة: هل تحولت الحرب من مأساة وطنية إلى أداة سياسية؟.

هذا السؤال لا يأتي من فراغ، لأن التجارب السياسية أثبتت أن الصراعات الطويلة تخلق بيئات جديدة من النفوذ والمصالح. فكلما طالت الحرب ظهرت شبكات مالية واقتصادية وسياسية تستفيد من بقائها. وفي هذه الحالة تصبح نهاية الأزمة مصدر قلق لبعض الأطراف أكثر من استمرارها.

السودانيون لا يرون مشروعًا سياسيًا واضحًا للخروج من الأزمة، بقدر ما يرون إدارة طويلة للأزمة نفسها. وهناك فرق كبير بين الأمرين؛ فإدارة الأزمة تعني التكيف مع وجودها وإطالة عمرها، بينما حل الأزمة يعني امتلاك إرادة سياسية تدفع نحو إنهائها

عندما تفرض الولايات المتحدة عقوبات على شركات مرتبطة بالمؤسسة العسكرية، فإن القضية تتجاوز الإجراء الاقتصادي أو السياسي المباشر، وترتبط بسؤال أعمق يتعلق بمنظومة التمويل والمصالح التي تسمح باستمرار الصراع.

فالحروب لا تستمر بالسلاح وحده. تحتاج إلى المال والموارد وشبكات الدعم والغطاء السياسي والاقتصادي.

ولهذا فإن أي محاولة تستهدف منابع التمويل تعني في جوهرها محاولة للتأثير على البنية التي تسمح للحرب بالبقاء.

ولهذا أيضًا لا يبدو غريبًا أن تثير العقوبات هذا القدر من الجدل السياسي. لأن القضية ترتبط أيضًا ببنية التمويل وشبكات المصالح أكثر مما ترتبط بأسماء الشركات نفسها.

المشكلة الحقيقية ليست في أن المجتمع الدولي بدأ ينظر إلى شبكات التمويل، وإنما في السؤال الذي أصبح مطروحًا داخل السودان نفسه: لماذا تستمر الحرب أصلًا؟ وما الذي يمنع الوصول إلى تسويات تقلل من حجم الكارثة؟.

المواطن السوداني لا ينظر إلى هذه المسائل بالطريقة التي تنظر بها الدوائر السياسية. المواطن البسيط لا يجلس أمام خرائط النفوذ والتحالفات والحسابات الإقليمية. ما يهمه سؤال واحد فقط: متى تتوقف هذه الحرب؟.

فهو يرى حياته اليومية وهي تتغير بصورة قاسية. يرى ارتفاع تكاليف المعيشة، وتراجع الخدمات، واتساع الخوف، وضبابية المستقبل.

هناك خطر أكبر من الحرب نفسها: الاعتياد عليها. عندما يصبح سماع أخبار القتال أمرًا عاديًا، وعندما يتحول النزوح إلى رقم جديد، وعندما يصبح فقدان الأمان جزءًا من الروتين اليومي، يدخل المجتمع مرحلة شديدة الخطورة

يرى أسرًا فقدت أبناءها، وأطفالًا فقدوا مدارسهم، وشبابًا فقدوا سنوات من أعمارهم بين النزوح والانتظار.

إن أكثر ما يرهق المجتمعات ليس الحرب نفسها، وإنما طول الحرب.

استمرار الصراع لفترة طويلة يصنع حالة من الإنهاك الجماعي؛ إنهاك اقتصادي حين تتراجع فرص العمل والحياة، وإنهاك نفسي حين يصبح القلق جزءًا يوميًا من حياة الناس، وإنهاك اجتماعي حين تتفكك العلاقات الطبيعية داخل المجتمع تحت ضغط النزوح والخسائر والخوف.

وهناك خطر أكبر من الحرب نفسها: الاعتياد عليها.

عندما يصبح سماع أخبار القتال أمرًا عاديًا، وعندما يتحول النزوح إلى رقم جديد، وعندما يصبح فقدان الأمان جزءًا من الروتين اليومي، يدخل المجتمع مرحلة شديدة الخطورة. في تلك المرحلة لا يصبح الخراب هو الصدمة، وإنما يصبح الاستقرار هو الاستثناء.

وهنا تظهر مسؤولية القيادة السياسية بصورة أكثر وضوحًا.

فالقيادة ليست إدارة يومية للأحداث، أو إصدار بيانات، أو إطلاق شعارات سياسية. القيادة تعني امتلاك القدرة على قراءة اللحظة التاريخية واتخاذ القرارات التي تمنع انهيار الدولة.

وحين تكون النتيجة النهائية هي استمرار الأزمة واتساع المعاناة، فمن الطبيعي أن تتجه الأسئلة نحو طبيعة المسار نفسه.

لقد دفع السودانيون أثمانًا هائلة خلال هذه الحرب. دفعوا من أمنهم واستقرارهم وأحلامهم ومستقبل أبنائهم. وكل يوم إضافي يمر يعني مزيدًا من الخسائر التي قد تحتاج سنوات طويلة لتعويضها.

وتصبح الصورة أكثر وضوحًا عندما نُقرأ التطورات الأخيرة بصورة مترابطة لا باعتبارها أحداثًا منفصلة. فالعقوبات الأمريكية، والجدل المرتبط برفض وقف إطلاق النار، واتساع الأسئلة حول مستقبل الحرب، كلها مؤشرات تعكس أزمة أعمق تتعلق بطبيعة المسار السياسي نفسه.

لأن المشكلة لا تتمثل في حدث منفرد أو قرار منفرد، وإنما في حالة كاملة أصبح كثير من السودانيين ينظرون إليها باعتبارها دورة مستمرة من إدارة الأزمة دون الاقتراب من جذورها الحقيقية.

وفي مثل هذه اللحظات لا تبحث الشعوب عن انتصارات سياسية قصيرة المدى، وإنما تبحث عن قيادة تمتلك الشجاعة الكافية للاعتراف بأن استمرار النزيف لا يمكن أن يكون إستراتيجية. فكل يوم يمر تحت صوت الحرب يعني مزيدًا من الخسائر الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي لن تتوقف آثارها عند حدود الحاضر، وإنما ستمتد إلى سنوات طويلة قادمة.

إن الحروب عندما تطول لا تسرق الحاضر فقط، وإنما تسرق المستقبل أيضًا. تسرق فرص التعليم والعمل والاستقرار، وتخلق أجيالًا كاملة تنشأ داخل بيئة يطغى عليها الخوف وعدم اليقين. ولهذا فإن إنهاء الحرب لم يعد قضية سياسية تخص الأطراف المتصارعة وحدها، وإنما أصبح قضية ترتبط بمصير المجتمع السوداني كله.

القضية اليوم لا تتعلق بمن يكسب جولة سياسية أو يحقق مكسبًا مؤقتًا. إنها تتعلق بمصير وطن كامل.

فالأوطان لا تُبنى فوق الأنقاض، والشعوب لا تستطيع أن تعيش إلى الأبد داخل الحروب. والتاريخ أثبت أن المشاريع التي تقوم على إدارة الأزمات بدل حلها تنتهي تحت ضغط الواقع مهما طال الزمن.

ويبقى السؤال الذي ينتظر السودانيون إجابته: إذا كانت الحرب قد أخذت من البلاد كل هذا القدر من الأمن والاستقرار والحياة، فما الذي يجعل إنهاءها يبدو وكأنه القرار الأصعب؟.

ذلك السؤال لم يعد سؤال السياسة وحدها، وإنما أصبح سؤال شعب كامل يبحث عن نهاية لمأساة طال أمدها.

جدلية السلطة في السودان:

بين الرصاص والقلم

د.محمد الواثق
عبد الحميد الجريفاوي

مدخل: العسكرية والمدنية تجسيد لصراع السيف والقلم

السيف أصدق إنباءً من الكتب. هكذا عبّر أبو تمام، قبل أكثر من ألف ومائتي عام، عن وجه من وجوه جدلية قديمة بين القوة والمعرفة؛ بين من يرى أن الوقائع تصنعها السيوف، ومن يعتقد أن الأفكار والقوانين والرضا العام هي التي تمنح السلطة مشروعيتها. ومنذ ذلك الحين، لم يتوقف الجدل حول السؤال نفسه: من يملك حق كتابة مصائر الأمم: حملة السلاح، أم حملة الأقلام؟.

ولعل السودان من أكثر البلدان العربية المعاصرة التي تجلت فيها هذه الجدلية بوضوح. فالرصاص والقلم لم يكونا مجرد أداتين متنافستين في إدارة الشأن العام، بل تحولا، في كثير من الأحيان، إلى عنوان لصراع ممتد حول من يملك الدولة، ومن يرسم اتجاهها، ومن يتحدث باسم الوطن.

غير أن الصراع في السودان، في تقديري، لا يمكن اختزاله في الثنائية الشائعة بين «العسكري» و«المدني»، كما توحي الشعارات المتداولة، وإنما هو صراع على السلطة بين تحالف تاريخي جمع حملة السلاح وحملة الأقلام، وبين مجتمع ظل يسعى، منذ الاستقلال، إلى أن تكون الدولة معبِّرة عن إرادته لا وصيةً عليه.

ومن هذا المنظور، فإن ما نشهده اليوم ليس صراعاً طارئاً أفرزته الحرب، بل فصلاً جديداً من جدلية قديمة ما زال السودان يبحث فيها عن إجابة لسؤال لم يُحسم بعد: من يكتب فصول الوطنية في السودان: الرصاص أم القلم؟.

تحالف السلاح والإدارة في مواجهة المجتمع

لا يكمن جوهر الأزمة السودانية في التنازع بين أشخاص يرتدون الزي العسكري، وآخرين يرتدون الملابس المدنية، وإنما في بنية سلطة تشكلت منذ الاستقلال من تحالف بين المؤسسة العسكرية وطبقة الأفندية التي تولت إدارة أجهزة الدولة ومفاصلها البيروقراطية. فقد امتلك العسكريون أدوات الحسم والقوة، وامتلك الأفندية المعرفة الفنية والخبرة الإدارية، وأسهم الطرفان بدرجات متفاوتة في إدارة البلاد وصياغة نموذج الدولة من أعلى.

وفي المقابل، ظلت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات

ما نشهده اليوم ليس صراعاً طارئاً أفرزته الحرب، بل فصلاً جديداً من جدلية قديمة ما زال السودان يبحث فيها عن إجابة لسؤال لم يُحسم بعد: من يكتب فصول الوطنية في السودان: الرصاص أم القلم؟

ومنظمات المجتمع المدني تسعى إلى انتزاع حق المجتمع في المشاركة والرقابة وإعادة توزيع السلطة. ولذلك فإن الدعوات إلى حكم «العسكرية فقط» أو «المدنية فقط» ليست وليدة اللحظة، وإنما تعكس تاريخاً طويلاً من احتكار الدولة بواسطة النخبة العسكرية - البيروقراطية، في مقابل مطالب المجتمع بإقامة سلطة مدنية تستمد مشروعيتها من إرادة المواطنين وتخضع للمساءلة العامة.

الدورة السودانية: انقلاب يعقبه عجز مدني

تكشف التجربة السودانية المتكررة هذا الخلل البنيوي بوضوح؛ إذ تعاقبت الانقلابات العسكرية والحكومات المدنية الضعيفة التي وجدت نفسها محاصرة بتناقضاتها الداخلية، وبمقاومة شبكات المصالح المرتبطة بالثورة المضادة والدولة العميقة، وهي في جوهرها دولة تستند إلى السلاح، وإلى السيطرة على أدوات القوة.

رفض هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة لا يعني الوقوف إلى جانب قوات الدعم السريع أو التهوين من جرائمها، فهي بدورها تمثل أحد تجليات أزمة عسكرة السياسة والمجتمع في السودان، شأنها شأن بقية الحركات المسلحة

ولأن المجتمع لم ينجح بعد في امتلاك الدولة، فقد ظل التغيير السياسي يدور في حلقة مفرغة؛ انقلاب عسكري يعقبه انتقال مدني محدود الصلاحيات، ثم عودة جديدة إلى حكم القوة، في دورة تكاد تكون السمة الأبرز للحياة السياسية السودانية منذ الاستقلال.

الحرب واحتكار الوطنية

وفَّرت الحرب الراهنة بيئة مواتية لإعادة إنتاج هذا الاستقطاب التاريخي بصورة أكثر حدة وخطورة. فقد نشأ خطاب تعبوي قائم على الإثارة العاطفية والتخوين، بحيث أصبح كل صوت يدعو إلى حل سياسي مدني، أو ينتقد استمرار الحرب، أو يتساءل عن دور المؤسسة العسكرية، عرضة للاتهام بالعمالة أو الارتزاق أو انعدام الوطنية.

ولا يبدو أن الهدف من هذا الخطاب هو فتح نقاش جاد حول طبيعة الدولة أو مفهوم الحكم المدني، بقدر ما هو محاولة لاحتكار تعريف الوطنية ذاتها وكتابتها بالرصاص لا بالقلم، وكأن الانتماء الوطني لا يكتمل إلا بتأييد السلطة العسكرية أو بالصمت تجاه أخطائها. وهذه من أخطر نتائج الحرب، لأنها تحوّل الخلاف السياسي الطبيعي إلى معركة وجودية، وتغلق المجال أمام أي مساحة مدنية مستقلة قادرة على طرح أسئلة السلام والمحاسبة وشكل الدولة التي ينبغي أن تخدم المجتمع لا أن تهيمن عليه.

السلاح لا يصنع الشرعية

غير أن رفض هيمنة المؤسسة العسكرية على الدولة لا يعني الوقوف إلى جانب قوات الدعم السريع أو التهوين من جرائمها، فهي بدورها تمثل أحد تجليات أزمة عسكرة السياسة والمجتمع في السودان، شأنها شأن بقية الحركات المسلحة.

ولا تختلف نظرة الدعم السريع إلى المدنيين، في جوهرها، عن نظرة أي قوة مسلحة ترى في امتلاك السلاح مصدراً للوصاية على المجتمع والسياسة، وإن كانت أكثر فجاجة في تعبيرها عن هذا التصور. ولذلك فإن الاعتراض على استمرار هيمنة المؤسسة العسكرية لا ينبغي أن يُفهم باعتباره انحيازاً إلى الدعم السريع، لأن الطرفين، رغم اختلافاتهما، يتشابهان في النظر إلى المدنيين وتنظيماتهم بوصفهم تابعين أو مجرد ظهير سياسي، لا شركاء أصيلين في تقرير مصير البلاد.

وتبقى المشكلة الأساسية، في تقديري، هي استمرار منطق حكم السلاح، سواء كان ذلك باسم الجيش النظامي أو باسم أي قوة عسكرية موازية، لأن المجتمع المدني والمواطنين العاديين هم الذين يدفعون ثمن التجربتين معاً.

وباختصار، فإن الشعار الذي ينبغي أن يجمع المؤمنين بالدولة المدنية لا يزال هو ذاته:

العسكر إلى الثكنات، والجنجويد إلى الحل.

أما الطريق إلى هذا الهدف، فقد جعلته الحرب أكثر وعورة وتعقيداً، لكنه يظل الهدف الذي لا ينبغي أن يضيع وسط ضجيج المعارك والاستقطاب.

بين جوبا والخرطوم، مروراً بالفاشر والأبيض

إلى متى تظل المدن السودانية دروعاً بشرية لصراعات المؤسسة العسكرية؟

عبدالباقي مختار (بقة)

إن ما شهدته مدن مثل الجنينة والفاشر، وما قبلهما من مدن الهامش، وما تشهده مدينة الأبيض اليوم، يؤكد أن استمرار تمترس الجيوش داخل المناطق السكنية للمدنيين تظل وصفة مضمونة لاستنزاف واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وتدمير مستقبل الأجيال القادمة، وتحويل المدن إلى ساحات قتال مفتوحة. هذا الواقع المرير يجعل الضغط من أجل أن تكون المظاهر المدنية هي المسيطرة على المدن ومناطق تجمعات المدنيين مطلباً لا يحتمل التأجيل، بل يجعل المطالبة بخروج المظاهر العسكرية من المدن من مجرد شعار إلى ضرورة إستراتيجية وإنسانية لحماية ما تبقى من نسيج اجتماعي وبنى تحتية، ولإنقاذ حاضر السودانيين ومستقبلهم من التطبيع مع مشاهد العنف.

من الأمثلة التي لا تزال تؤرقني وتحوم حول ذاكرتي، وبالطبع أذهان الكثير في جنوب السودان، هو ما شهدته مدينة جوبا كواحدة من المدن التي طالها ما طالها من وجود الجيوش والمليشيات بين المدنيين. فقد شهدت تلك المدينة خلال تسعينيات القرن الماضي والنصف الأول للعقد الأول من الألفية الثانية أكثر الفصول وحشية ودموية في تاريخها، تمثل في ارتكاب انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان، تورطت فيها عناصر من المؤسسة العسكرية، وعلى رأسها هيئة الاستخبارات.

وقد اتخذت هذه الممارسات أشكالاً عديدة من القمع والوحشية، تجسدت في تأسيس ما عُرف ببيوت الأشباح وما عرف أيضاً بـ«البيت الأبيض» في جوبا، وقد اشتهرت في ذلك الوقت مقولة «من دخله ميت ومن خرج منه مولود»، تلك المعتقلات السرية التي مارست الاعتقال خارج نطاق القانون وتحولت إلى مسالخ آدمية للتعذيب الممنهج، والسحل، والتصفيات الجسدية، تحت ذرائع واهية واتهامات للضحايا بالتعاون مع المتمردين/الجيش الشعبي، مما جعل المدينة تعيش تحت وطأة مناخ من الرعب والترهيب الذي طال مختلف شرائح مجتمع مدينة جوبا آنذاك.

بعد سنوات من الرعب التي عصفت بمدينة جوبا، وخلال حواراتنا مع سكانها في أعقاب توقيع اتفاقية السلام الشامل استمعنا إلى شهادات حية، لا تزال تفاصيلها محفورة في ذاكرة الناجين من المدنيين وتتحرك في تداعياتهم وذكرياتهم، فصارت أشبه بالمحفورة في جدران منازلهم. تلك الشهادات وبكل ما تحمله من ألم وصدمات، قادتنا إلى أسئلة وجودية تتعلق بجوهر سؤال حق المواطنة ودور الدولة في حمايته، وأين تبدأ سيادة المواطن وأين تنتهي سلطة المؤسسات التي تمتلك أدوات العنف؟ ومن هو الذي بادر بالعدوان على حقوق الآخرين، هل هو الجيش الذي زرع ثكناته في وسط المدن وبين المدنيين؟ أم أن المدنيين اتخذوا سكنهم في مساكن تتوزع حول ثكنات تلك القوات المسلحة ليتعاونوا مع المتمردين؟ وإذا كان وجود المدنيين في جوبا آنذاك يُمثل تهديداً أمنياً ويعني تعاونهم مع المتمردين، يصبح السؤال لماذا كانت استخبارات الجيش تمنع خروجهم أو نزوحهم خارج المدينة وحولتهم إلى رهائن ودروعاً بشرية في محيطها؟.

قبل اندلاع الحرب الحالية في الخرطوم، كانت فكرة إخلاء العاصمة والمدن الكبرى من مظاهر الوجود العسكري – باستثناء الشرطة – تبدو ضرباً من ضروب الخيال، أو شكلاً من أشكال المطالب غير الواقعية، أو ظاهرة من ظواهر «البرطعة» خارج السائد في حلبات السياسة. ويعود ذلك إلى أسباب يمكن وصفها -على مضض - بالموضوعية بالنسبة لمن هم يسكنون داخل المركز، ويمكن إجمال أبرزها في أن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين من وفي المركز، ممن يمتلكون أدوات الضغط والتأثير، لم يتم اختبارهم، أو مروا شخصياً أو من يهتمون لأمرهم بويلات تموضع، أو انتشار القوات المسلحة ومليشياتها في قلب أحيائهم السكنية أو في طرقات وأزقة حياتهم اليومية.

فعلى مدى عقود، تعايش سكان الخرطوم ومدن المركز الأخرى مع ثكنات ومعسكرات الجيش في هدوء نسبي، باستثناء ما شهدته أم درمان بعد انقلاب مايو (مذبحة ود نوباوي) في العام 1970م، وأيضاً ما سمي بأحداث المرتزقة «أيام حكم المؤسسة العسكرية» فترة مايو في العام 1976م، وأحداث عملية الذراع الطويلة للعدل والمساواة في العام 2008م، التي لم تتعدَّ مدة العملية العسكرية فيها حاجز اليوم الواحد، حيث كان الهدوء النسبي هو السائد في معظم مدن المركز، دون أن تشهد انزلاقات أمنية كبرى أو تفلتات ميدانية تهدد سلامتهم بشكل مباشر، مما جعل الخطر يبدو نظرياً بعيداً، أو مجرد سيناريو خيالي وغير وارد.

المركز لم يكن يصغي لأي صوت خارج من أطراف الوطن، ولا يعبأ لهموم الهامش إلا بالعنف.. وهكذا ترسخت ازدواجية المعايير، أمن للمركز، وخوف وإرهاب للهامش، وباستمرار كانت حياة مواطني المركز أغلى وأقيم من حياة سكان الأطراف

وظل ذلك الهدوء هو السمة الغالبة، ووجود المظاهر العسكرية في المدن يبدو كشيء طبيعي، وذلك -طبعاً- في حال استثنينا الانقلابات العسكرية على الحكومات القائمة مدنية أو عسكرية، ولم نحسبها ضمن الفلتان الأمني، أو في حال اعتبرناها جزءاً من قواعد اللعبة السياسية، التي رسختها عقود من هيمنة العسكر والمؤسسة العسكرية على مفاصل الدولة.

على النقيض من ذلك، عانت مدن وأطراف السودان الأخرى – في دارفور، وكردفان، وجبال النوبة، وجنوب النيل الأزرق، ومدن الجنوب سابقاً، ونسبياً شرق البلاد – من علاقة إشكالية ومأساوية مع الوجود العسكري النظامي وغير النظامي «المليشيات». ففي زمن الحرب، كان المدنيون هناك يمثلون أول الضحايا بين طرفي النزاع حيث يتم استخدامهم كغطاء، أو يصبحون الهدف الأول كوسيلة لإضعاف الخصم. وحتى في زمن السلام النسبي، ظلوا ضحايا للتفلتات الأمنية من أفراد تلك القوات، حيث كان غياب الانضباط الأمني يشكل السمة الأساسية، وكانت انتهاكات حقوق الإنسان الناتجة عن انتشار وتموضع أو تمترس قوات مسلحة لا ترتبط ببيئة تلك المجتمعات ولا تخضع للمساءلة من أي جهة هي الثابت، وما عدا ذلك هو المتغير.

هذه التجربة المريرة جعلت المطالبة بإخلاء المدن في تلك المناطق ليست رفاهية، بل ضرورة وجودية. غير أن الأصوات التي ارتفع صوتها ونادت بذلك تم قمعها أو غمرها بقعقعة السلاح ودوي الانفجارات، فضاعت تحت أقدام أصغر قادة تلك القوات، وأهملها المركز الذي لم يكن يصغي لأي صوت خارج من أطراف الوطن، ولا يعبأ لهموم الهامش إلا بالعنف، وهكذا ترسخت ازدواجية المعايير، أمن للمركز، وخوف وإرهاب للهامش، وباستمرار كانت حياة مواطني المركز أغلى وأقيم من حياة سكان الأطراف.

إلا أن الحرب التي انطلقت من داخل الخرطوم وتمدّدت إلى أجزاء واسعة من المركز، الحرب التي حصدت أرواح عشرات الآلاف من المدنيين، وعملت آلياتها على تدمير أحياء بأكملها، طالت البنية التحتية التي يصعب حصر تكلفتها في أرقام أطول من أن تحتويها صفحات الكتب، حرب جعلت ما كان مطلباً ثانوياً يداعب أحلام سكان مدن الهامش إلى قضية مركزية تفرض نفسها بقوة على الجميع، بغض النظر عن انتماءاتهم الجغرافية أو السياسية.

فالمشهد المأساوي للعاصمة وهي ساحة قتال، وشوارعها تكتسي بشتى أنواع الملابس العسكرية وطوابير من الآليات القتالية الخفيفة والثقيلة، جعل الجميع يدركون أن وجود أي شكل من أشكال الجيوش أو الحضور العسكري داخل المدن ليس ضماناً للأمن، بل هو قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي لحظة أو احتكاك بين جنديين، إذ إن الصدمة التي أحدثتها الحرب في الخرطوم لم تكن مجرد صدمة ودمار فقط، بل كانت صدمة وعي جماعي كسرت الأسطورة التي روَّجتها عقود من السلام الهش، وهي أن وجود الجيش يمثل حماية وأمناً لا وصفة لحرب، ويصبح فيها المواطن أو المدنيون دروعاً بشرية. وتحولت العاصمة، التي كانت رمزاً للاستقرار النسبي، بين ليلة وضحاها، إلى نموذج مصغر لما عاشته مدن الهامش لعقود، وكأن الحرب التي انفجرت ذات صباح داخل مركز المركز هي معادلة عادلة لتاريخ طويل من العنف الممنهج الذي وسم الهامش، فضربت كل السودانيين بذات الأداة -أدوات العنف-، وكشفت عن ألّا فرق بين إنسان المركز وإنسان الهامش عندما تنفجر الأوضاع.

ومن هنا، وفي سودان ما بعد الحرب يجب الإصرار والتشديد على ضرورة إعادة تصور العلاقة بين المؤسسة العسكرية الجديدة والمدن، وفق أسس مغايرة تماماً لإرث المؤسسة القديمة، تصور يتم فيه الاتفاق على والتنفيذ الفوري للآتي:

- إخلاء فوري للمدن من الثكنات والمقرات العسكرية وإعادة تموضعها أو انتشارها بعيداً عن مواقعها الحالية في المناطق الحضرية، على أن يتم تخصيص مواقع بديلة تتوزع فيها كل وحدات القوات المسلحة على أطراف الوطن، أو في مدن يتم إنشاؤها خصيصاً للوحدات العسكرية، بعيداً عن المدن أو أماكن تجمعات المدنيين، على أن يكون ذلك ضمن خطة انتقالية شفافة تكون فيها حقوق الإنسان السوداني وحياته أولوية لمؤسسات الدولة، بحيث تكون المؤسسة العسكرية في تساو مع أي من مؤسسات الدولة الأخرى، لا أن تظل دولة داخل دولة.

- جعل الجيش ككل الجيوش حول العالم؛ مؤسسة دفاعية عن الحدود، لا جهة ضبط أو تسلط داخل المدن ومراكز المدنيين، مع تعزيز قدرات الشرطة المدنية وربطها بمعايير وأدوار الشرطة المتعارف عليها إقليمياً وعالمياً، وجعلها المؤسسة الوحيدة المكلفة بحفظ النظام داخل المدن، مع وضع آليات رقابية صارمة لمنع أي تدخل عسكري في الشأن المدني.

- أن تنأى المؤسسة العسكرية بنفسها عن الصراعات السياسية، وتخضع لرقابة مؤسسات مدنية وبرلمانية حقيقية، بما يعزز ثقة المواطن فيها كأي مؤسسة من مؤسسات الدولة الأخرى، وليست كوصي على الحكم، أو جهة تحكيم على النزاعات السياسية. وبالطبع هذا يتطلب مراجعة شاملة لقوانين الخدمة العسكرية وعلاقة المؤسسة العسكرية والقوات النظامية بنظام الحكم والسلطة التنفيذية، بما يضمن استقلالية المؤسسة عن الصراعات أو الأمزجة السياسية للقائمين على إدارة البلاد وتفاصيل شؤون الحكم. ويجب ألا تكون هذه الخطوات والجدية في تنفيذها مجرد إجراءات أمنية أو إدارية أو للاستهلاك السياسي، بل برنامج يفتح المسار لمشروع مدني متكامل يقود إلى تحول جذري في فهم السودانيين/السودانيات لعلاقاتهم مع مؤسسات الدولة وإحساسهم تجاه السلطة والأجهزة الأمنية وأدوات العنف.

- بناء علاقة جديدة بين السودانيين والجيش والأجهزة الأمنية الأخرى، قوامها الثقة المتبادلة، لا الخوف أو الحذر منها، أو من التعاون معها، وهو ما يعمق الإحساس لدى المواطن بامتلاكه لهذه المؤسسات الأمنية، ويفتح الباب لتعاون حقيقي في كل المشاريع الوطنية بعيداً عن منطق العنف والقوة، لتجاوز ثقافة الانقلابات والصراعات، بالذهاب نحو دولة مدنية حديثة تسمو فيها قيم السلام، ويتم فيها إعلاء حقوق الإنسان كمرجعية أساسية لكل سياسات الدولة.

- كذلك كسر حلقة العنف المؤسسي والممنهج، حيث إن استمرار الوجود العسكري في المدن يُكرس ثقافة العنف كحل أول وأخير، ويُقلل أو يُضعف من فرص تطور الحياة السياسية المدنية التي تقوم على الحوار والتداول السلمي للسلطة.

فسودان ما بعد الحرب لا يمكن أن يقوم على ثكنات في قلب المدن، ولا على جيوش تتدخل في السياسة، بل على دولة حديثة دولة؛ مؤسسات يقودها المدنيون، يحمي حدودها جيش مهني، ويدير ويتدبر شؤونها مواطنون يتساوون في الحقوق والواجبات، ويغمر مدنها السلام، وتتعامل مع الحرب كتاريخ يجب التعلم منه. ويبقى الرهان الآن على ما تعلمه السودانيون، الذين اكتووا بنار الحرب، أن يخرجوا منها بعزم على بناء وطن مختلف، وطن تكون فيه المدن للمدنيين، والثكنات العسكرية للحدود وخارج المدن التجمعات المدنية، والسلطة للقانون، لا للقوة.

وهناك أمثلة عديدة في التاريخ الحديث لشعوب خرجت من حروب ونزاعات شرسة بحب للحياة وإرادة قوية لإعادة البناء، مثل اليابان التي حولت هزيمتها العسكرية في زمن وجيز إلى نهضة صناعية، وكذلك ألمانيا التي يمكن أن تعد النموذج الأمثل لنزع السلاح وإعادة الإعمار بعد الحرب؛ إذ قامت بتحويل العديد من الثكنات والتحصينات العسكرية إلى مناطق ذات استخدام مدني، وتحويل المباني العسكرية إلى جامعات ومناطق سكنية وساحات عامة.. وكذلك في البوسنة مدينة مثل سراييفو التي شهدت تدخلاً دولياً مكثفاً لضمان انسحاب القوات العسكرية من داخل المناطق الحضرية، وتطبيق برامج دقيقة لجمع الأسلحة من المدنيين، وإعادة بناء المؤسسات المدنية لضمان عدم عودة المظاهر المسلحة.

أما في أفريقيا فكانت سيراليون النموذج الأقرب لواقعنا قارياً، إذ تمت إعادة بناء جيش جديد تماماً لسيراليون ما بعد الحرب الأهلية عبر برنامج أممي لإصلاح قطاع الأمن، والذي قادته بشكل أساسي الحكومة البريطانية بدعم وإشراف من الأمم المتحدة. ارتكزت خطة الإصلاح الشاملة على تحويل القوات المسلحة إلى مؤسسة محترفة وخاضعة للرقابة الديمقراطية.

التجارب الدولية . من ألمانيا واليابان إلى البوسنة وسيراليون . تثبت أن النهضة تبدأ حين يرجع السلاح إلى مهمته الطبيعية في حماية الوطن من الخارج، لا في ترويع المدنيين وترويضهم من أجل بسط سيطرة فئة بعينها على السلطة والثروة.

في زمن الحرب، كان المدنيون يمثلون أول الضحايا بين طرفي النزاع حيث يتم استخدامهم كغطاء أو يصبحون الهدف الأول كوسيلة لإضعاف الخصم، وحتى في زمن السلام النسبي، ظلوا ضحايا للتفلتات الأمنية من أفراد تلك القوات

الصدمة التي أحدثتها الحرب في الخرطوم لم تكن مجرد صدمة ودمار فقط، بل كانت صدمة وعي جماعي كسرت الأسطورة التي روجتها عقود من السلام الهش، وهي أن وجود الجيش يمثل حماية وأمن لا وصفة لحرب ويصبح فيها المواطن أو المدنيين دروعاً بشرية

المفوضية السامية تكشف عن اتجاه لتقليص أعداد اللاجئين عالمياً

القاهرة: (ديسمبر)

رحّب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برهم صالح، بالخطوات التي اتخذتها الدولة المصرية لتدشين منظومة اللجوء الوطنية الجديدة وإنشاء اللجنة الدائمة لشؤون اللاجئين، مؤكداً استعداد المفوضية لتقديم كافة أوجه الدعم لهذه الجهود.

وأطلع صالح، الذي يزور مصر هذه الأيام، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على رؤية المفوضية خلال المرحلة المقبلة في ظل تفاقم التحديات العالمية المرتبطة باللجوء، مشيراً إلى إستراتيجية المفوضية التي تستهدف تقليص أعداد اللاجئين عالمياً، ومعرباً عن تطلعه لمواصلة التعاون مع مصر في هذا الصدد، خاصة في ظل دورها المحوري في مختلف القضايا الإقليمية والدولية.

وأشار السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي برئاسة الجمهورية المصرية، إلى أن الرئيس السيسي استعرض الجهود التي بذلتها مصر من خلال استضافتها لأكثر من عشرة ملايين ونصف المليون أجنبي ومهاجر ولاجئ من جنسيات مختلفة، على خلفية العديد من الأزمات الدولية والإقليمية، مؤكدًا حرص الدولة على توفير الخدمات الأساسية لهم في حدود قدراتها، مع ضمان احترام القوانين المصرية والتزاماتها الدولية. وأكد الرئيس أن مصر لم تستخدم يومًا قضية اللاجئين لتحقيق أهداف سياسية، مشددًا على أهمية تفعيل مبدأ تقاسم الأعباء والمسؤوليات وزيادة الدعم الدولي الموجه إلى مصر، فضلًا عن دعم المنظومة الوطنية الجديدة الجاري استكمال أطرها التنفيذية للتعامل مع قضايا اللجوء.

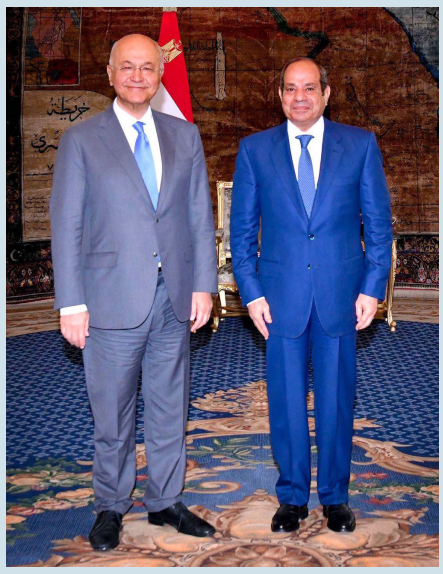

الرئيس عبد الفتاح السيسي يستقبل برهم صالح، المفوض السامي لشؤون اللاجئين

كما دعا الرئيس إلى تبني منظور شامل لمعالجة ظاهرة اللجوء والنزوح، يستهدف معالجة أسبابها الجذرية، بما في ذلك الأزمات السياسية والأمنية والتحديات الاقتصادية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز السلم والاستقرار في دول المنشأ.

وأضاف المتحدث الرسمي أن المفوض السامي أعرب عن تقديره البالغ لزيارة مصر ولقاء الرئيس السيسي، مؤكدًا حرص المفوضية على تعزيز تعاونها الممتد مع الحكومة المصرية في توفير الحماية للاجئين ودعم المجتمعات المستضيفة. كما أشاد بالجهود الكبيرة التي بذلتها مصر في استضافة ملايين الأجانب والمهاجرين واللاجئين، معربًا عن تقدير المفوضية للأعباء التي تحمّلتها الدولة المصرية لضمان استدامة الخدمات المقدمة لهم، ومؤكدًا ضرورة تعزيز الدعم الدولي بما يتناسب مع حجم هذه الجهود، مشدداً في هذا الصدد على أن الأعباء الملقاة على مصر جسيمة، وأن ذلك يتطلب وجود دعم حقيقي ومشاركة فعلية في المسؤوليات المرتبطة باستضافة الأجانب والمهاجرين واللاجئين.

مدارس الصداقة بالقاهرة تبدأ تسجيل الطلاب للعام الدراسي الجديد

القاهرة: (ديسمبر)

بدأت مدارس الصداقة السودانية بالقاهرة أعمال تسجيل الطلاب للعام الدراسي الجديد 2027/2026، وذكرت إدارة المدرسة أنها وضعت آليات للتعامل مع طلبات التسجيل، تشمل استقبال المستندات ومراجعتها، وإرشاد أولياء الأمور إلى الوثائق المطلوبة والرسوم المعتمدة وميثاق الانضباط المدرسي، وإجراء الفحص المطلوب قبل استكمال استمارات القبول وسداد الرسوم الدراسية.

وأكدت الإدارة التزامها بتوفير بيئة تعليمية آمنة ومحفزة للطلاب خلال العام الجديد، داعية أولياء الأمور إلى إكمال إجراءات التسجيل في المواعيد المحددة لضمان انسيابية العملية. وأشارت إلى أن المدرسة تواصل تقديم برامج تعليمية موجهة لأبناء الجالية السودانية في مصر وفق المناهج السودانية المعتمدة.

مهرجان طبول السلام يختتم أعماله بدار الأوبرا

القاهرة: (ديسمبر)

اختتم المهرجان الدولي للطبول والفنون التراثية أعمال دورته الـ12 لعام 2026 في ساحة دار الأوبرا المصرية تحت رعاية الدكتورة جيهان زكي، وزيرة الثقافة، ووزارة السياحة والآثار والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي ومؤسسة حوار لفنون ثقافات الشعوب، ومؤسس ورئيس المهرجان الفنان انتصار عبد الفتاح، بمشاركة 15 فرقة من فرق الفنون الشعبية والتراثية المصرية المختلفة، بالإضافة إلى فرق الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر.

وشارك السودان بفرقة جمعية دنقلا للثقافة والتراث النوبى حيث قدمت الفرقة، بمشاركة الفنان أمجد صابر ونوري فؤاد، لوحات فلكلورية مع أداء الأغنية التراثية «عديلة» التي تفاعل معها جمهور المسرح.

وجاءت الدورة الحالية للمهرجان الدولي للطبول والفنون التراثية تحت الشعار الرسمي «حوار الطبول من أجل السلام» مع رفع علم مصر ولافتة «السلام لكل العالم».

عرض جديد لفيلم «ملكة القطن» بدار الأوبرا

القاهرة: (ديسمبر)

يعرض مهرجان الأقصر للسينما الأفريقية بالتعاون مع صندوق التنمية الثقافية، الفيلم السوداني «ملكة القطن»، وذلك يوم السبت الرابع من يوليو، في السابعة مساءً، بسينما الهناجر بدار الأوبرا المصرية، ويعقب العرض السينمائي للفيلم ندوة لمناقشة الفيلم مع الجمهور والنقاد.

وحصد فيلم «ملكة القطن» جائزة لجنة التحكيم الخاصة في الدورة الخامسة عشرة لمهرجان الأقصر للسينما الأفريقية، كما نال الجائزة الكبرى لمسابقة الأفلام الروائية في مهرجان الفيلم والمنتدى الدولي لحقوق الإنسان (FIFDH)، وشارك في عدد من أبرز المهرجانات العالمية، بعدما شهد عرضه العالمي الأول ضمن أسبوع النقاد بمهرجان فينيسيا السينمائي الدولي.

ودرج نادي السينما الأفريقية، الذي ينظم مهرجان الأقصر للسينما الأفريقية بالتعاون مع صندوق التنمية الثقافية، على تنظيم ندوات نقدية وحوارات مع صناع الأفلام، بما يسهم في تعزيز التواصل الثقافي بين شعوب القارة ودعم حركة السينما المستقلة والأفريقية، بجانب دوره في إتاحة الفرصة للجمهور المصري لمشاهدة أبرز إنتاجات السينما الأفريقية والعربية الحاصلة على جوائز والمشاركة في المهرجانات الدولية.

«زوربا السوداني» بمركز «فيجن»

القاهرة: (ديسمبر)

دشن الكاتب إبراهيم عابدين مجموعته القصصية «حكاية زوربا السوداني»، في أمسية استضافها منتدى الثقافة للسلام وإدارة التنوع، بالتعاون مع مركز «فيجن» للتدريب والتنمية المستدامة، مساء السبت 27 يونيو الماضي.

وتضم المجموعة القصصية قصصاً متنوعة ذات أبعاد إنسانية واجتماعية، تأتي ضمن فعاليات ثقافية ينظمها منتدى الثقافة لدعم الحراك الأدبي وتعزيز الحوار الثقافي وإدارة التنوع، وتدور حول الانشغال بأسئلة الحرب والمنفى والفقر والهوية، وتبرز الإنسان السوداني وهو يتأرجح بين ذاكرة الوطن وضغوط الواقع.

وشهدت الأمسية نقاشات حول أبعاد المجموعة القصصية، شارك فيها عدد من المثقفين والكتاب، بينهم نادر السماني، وأشرف عويس، وأماني محمد صالح، وسمر سيد أحمد، إلى جانب إشراقة مصطفى وبشرى الفاضل.

الاتحاد الأوروبي يبدأ مشاورات مع القطاع الخاص السوداني بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

عقدت البعثة الأوروبية، اجتماعاً في العاصمة المصرية القاهرة مع ممثلين عن القطاع الخاص السوداني، ضمن سلسلة لقاءات تهدف إلى تعزيز الحوار السوداني الأوروبي، وربط جهود احلال السلام في السودان بالمسار الاقتصادي.

وقال نائب رئيس البعثة والقائم بالأعمال في السودان، ياسين هشام تقفة، إن الاتحاد الأوروبي حريص على الاستماع إلى آراء القطاعين المالي وقطاع الأعمال حول الدور الأوروبي في المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن ضرورة مشاركة الشباب ورائدات الأعمال لإنجاح جهود إعادة البناء. مشيراً إلى أن استمرار الحرب يمثل استنزافاً لموارد الشعب السوداني، لافتاً إلى أن القطاع الخاص السوداني يُعوَّل عليه لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد الحرب، من خلال جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار، وتحسين البنية التحتية والخدمات.

وأشار في الوقت ذاته إلى عوامل كثيرة دفعت رؤوس الأموال الأوروبية لمغادرة السودان مثل غياب الاستقرار السياسي والأمني، وتقلبات أسعار الصرف، وضعف البنية التحتية، والبيروقراطية، وتعدد الرسوم والضرائب، إضافة إلى نقص المعلومات المتاحة للمستثمرين.

ترقب واسع لحفل نانسي عجاج عقب وصولها إلى القاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

وصلت الفنانة السودانية نانسي عجاج إلى العاصمة المصرية القاهرة، تمهيداً لإحياء حفلها الأول في الثاني من يوليو الجاري، ضمن عدد من الحفلات الفنية التي تقيمها خلال الفترة المقبلة، وسط ترحيب كبير من جمهورها ومحبيها.

ونقلت مجلة «أفق جديد» عن مصادرها انخراط الفنانة نانسي عجاج فور وصولها في بروفات مكثفة استعداداً لحفلاتها، حيث تعمل مع فرقتها الموسيقية على تقديم برنامج فني متنوع يجمع بين أعمالها الخاصة وإبداعات كبار الفنانين السودانيين الذين شكلوا وجدان أجيال متعاقبة.

وتحظى الفنانة، التي يطلق عليها جمهورها لقب «البرنسيسة»، بمكانة خاصة في الساحة الثقافية السودانية، إذ استطاعت عبر مسيرتها الفنية أن تقدم نموذجاً متفرداً يمزج بين الأصالة والتجديد، مع الحفاظ على الهوية الموسيقية السودانية والانفتاح على تجارب وأساليب معاصرة أكسبتها حضوراً واسعاً داخل السودان وخارجه.

وعلى مدى سنوات، ارتبط اسم نانسي عجاج بإحياء التراث الغنائي السوداني وإعادة تقديمه برؤية فنية جديدة، الأمر الذي جعلها جسراً بين الأجيال المختلفة، وساهم في تعريف جمهور عربي وأفريقي أوسع بجماليات الأغنية السودانية وتنوعها الثقافي.

ولا يقتصر حضورها على الجانب الفني فحسب، بل ارتبطت تجربتها أيضاً بمواقف إنسانية واجتماعية لاقت احتراماً وتقديراً كبيرين، حيث ظلت حاضرة في العديد من المبادرات الداعمة للمتضررين من الأزمات الإنسانية، واستخدمت فنها ورسالتها الثقافية لتعزيز قيم التضامن والأمل والانتماء الوطني، ما عزز صورتها كفنانة تحمل هموم مجتمعها وتسعى إلى الإسهام في بناء الجسور بين السودانيين أينما كانوا.

ويرى متابعون أن حفلات نانسي عجاج تمثل أكثر من مجرد مناسبات فنية، إذ تتحول إلى فضاءات للحنين واستعادة الذاكرة الجمعية، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها السودان، حيث يجد جمهورها في أغنياتها مساحة للتشبث بالهوية والثقافة والأمل في مستقبل أفضل.

تحت مظلات السلام..

شباب كرياندنقو يرسمون أجندة جديدة لرتق النسيج الاجتماعي وبناء المستقبل

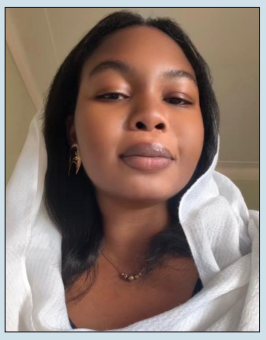

ملاك جمال بلة

في خطوة تعكس تحوّلًا متزايدًا نحو تمكين الشباب وإشراكهم في معالجة التحديات المجتمعية، اختتم مؤتمر «مظلات السلام» أعماله داخل مجتمع كرياندنقو، حاملاً معه رؤية جديدة تقوم على توحيد الجهود الشبابية وصناعة مسار عملي لتعزيز السلام والتعايش السلمي بين اللاجئين والمجتمع المضيف.

المؤتمر، الذي جمع ممثلي عشر مظلات شبابية ومجتمعية، لم يكن مجرد منصة للنقاش وتبادل الآراء، بل سعى إلى تأسيس إطار عمل مشترك يُترجم الأفكار إلى مبادرات واقعية تستجيب للتحديات المتراكمة التي خلّفتها الحرب والنزوح والتوترات الاجتماعية.

من الحوار إلى الفعل

اختيار شعار المؤتمر «نحو أجندة شبابية لبناء السلام ورتق النسيج الاجتماعي» لم يكن قرارًا رمزيًا فقط، بل جاء ليعكس فلسفة العمل التي تبنّاها المشاركون؛ وهي أن الحوار وحده لم يعد كافيًا، وأن المرحلة الحالية تتطلب انتقال الشباب من مساحة النقاش إلى مساحة التنفيذ والعمل الجماعي.

ويرى منظمو المؤتمر أن الشباب يمثلون القوة الاجتماعية الأكثر قدرة على قيادة التغيير الإيجابي، لما يمتلكونه من قدرة على التواصل، والابتكار، وبناء جسور جديدة بين المكونات المختلفة داخل المجتمع.

هذا التوجه ظهر بوضوح خلال جلسات المؤتمر، حيث قدم المشاركون سلسلة من المقترحات والأفكار العملية التي ركزت على إعادة بناء العلاقات الاجتماعية المتضررة، وخلق منصات تعاون مستدامة بين مختلف الفئات.

واقع اجتماعي معقد وتحديات متراكمة

ناقش المؤتمر مجموعة من القضايا التي يرى المشاركون أنها تقف خلف تراجع التماسك الاجتماعي داخل مجتمع كرياندنقو. وكان في مقدمة هذه القضايا تأثيرات الحرب والنزوح على البنية الاجتماعية، وما ترتب عليها من ضعف الثقة بين الأفراد والمجموعات المختلفة، إلى جانب تصاعد خطاب الكراهية وانتشار المعلومات المضللة، وتراجع فرص الحوار والتواصل.

كما أشار المشاركون إلى أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في زيادة حدة التوتر، خاصة في البيئات التي تتنافس فيها المجتمعات المختلفة على الموارد والخدمات وفرص الحياة اليومية.

ورغم تعقيد هذه التحديات، أكد المؤتمر أن معالجتها لا تتطلب حلولًا سياسية كبرى فقط، بل تبدأ أيضًا من مبادرات محلية يقودها المجتمع نفسه.

الشباب في قلب معادلة السلام

أحد أبرز محاور المؤتمر كان إعادة تعريف دور الشباب داخل مجتمعات اللجوء، باعتبارهم شركاء في صناعة الاستقرار وليسوا مجرد فئة متأثرة بالأزمات. وخلال النقاشات، تم التأكيد على أن الشباب يمكن أن يؤدوا دورًا عمليًا ومباشرًا في بناء السلام من خلال قيادة المبادرات المجتمعية، وتنظيم جلسات الحوار، وإطلاق حملات التوعية، والانخراط في الأنشطة الرياضية والثقافية، إضافة إلى تعزيز العمل التطوعي باعتباره أداة فعالة لتقوية العلاقات المجتمعية.

ورأى المشاركون أن الاستثمار في طاقات الشباب لا يقتصر على تقديم الدعم المادي، بل يتطلب كذلك منحهم المساحات الكافية للمشاركة في صنع القرار وإدارة المبادرات.

مواجهة خطاب الكراهية وبناء الثقة

شكلت قضية خطاب الكراهية أحد أكثر الملفات حضورًا في أعمال المؤتمر، باعتبارها من التحديات التي تهدد فرص التعايش والاستقرار. وخرج المشاركون بعدد من التوصيات ركزت على إطلاق حملات توعية مجتمعية، وتعزيز ثقافة احترام التنوع، وتشجيع الخطاب الإيجابي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب تنظيم لقاءات وحوارات مجتمعية مستمرة تجمع مختلف المكونات.

وفي السياق نفسه، ناقش المؤتمر آليات إعادة بناء الثقة بعد فترات التوتر والانقسام، حيث تم التأكيد على أهمية خلق مساحات منتظمة للحوار، وتنفيذ أنشطة مشتركة تجمع الشباب والنساء والقيادات المجتمعية. ويرى المشاركون أن بناء الثقة لا يتحقق عبر الشعارات، بل يحتاج إلى ممارسات يومية تُظهر قيم التعاون والاحترام المتبادل.

منصة شبابية لتوحيد الجهود

من أبرز المخرجات التي أُعلن عنها خلال المؤتمر الاتفاق على إنشاء منصة تنسيق شبابية تكون بمثابة مظلة جامعة للمبادرات المختلفة.

ومن المنتظر أن تعمل هذه المنصة على تنسيق الجهود بين المظلات الشبابية، وتبادل الخبرات، ومتابعة تنفيذ التوصيات، إضافة إلى تطوير مشاريع جماعية تستجيب لاحتياجات المجتمع. وينُظر إلى هذه الخطوة باعتبارها محاولة لتجاوز العمل الفردي والانتقال إلى نموذج أكثر تنظيمًا واستدامة.

كما يتوقع أن تساهم المنصة في خلق قنوات اتصال مستمرة بين الشباب والمؤسسات والمنظمات الشريكة، بما يضمن استمرارية العمل بعد انتهاء المؤتمر.

من التوصيات إلى المشاريع

أكد مكتب المشاريع والبرامج أن مخرجات المؤتمر لن تبقى في إطار الوثائق أو التوصيات النظرية، بل سيتم تحويلها إلى خطط عمل ومقترحات مشاريع قابلة للتنفيذ.

ومن بين المبادرات التي طُرحت باعتبارها أولوية خلال المرحلة المقبلة مشروع «سفراء السلام والتماسك الاجتماعي»، الذي يهدف إلى إعداد مجموعات شبابية تقود أنشطة السلام والحوار داخل المجتمع.

كما تشمل الخطط المقبلة إعداد مقترحات للمشاريع، والبحث عن جهات تمويل وشركاء محتملين لدعم التنفيذ. ويرى القائمون على المؤتمر أن نجاح أي مشروع لن يقاس فقط بحجم التمويل، وإنما بقدرته على تحقيق أثر ملموس في العلاقات الاجتماعية وتعزيز المشاركة المجتمعية.

شراكات تتجاوز حدود المؤتمر

في إطار ضمان استدامة النتائج، ركز المؤتمر على أهمية بناء شراكات أوسع بين المجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

وتشمل هذه الشراكات التعاون مع المنظمات الإنسانية، والمؤسسات المجتمعية، والقيادات المحلية، بهدف دعم برامج السلام وتمكين الشباب.

كما أكد المشاركون أن استمرارية التعاون بين المظلات المختلفة تحتاج إلى اجتماعات دورية، وخطط عمل مشتركة، وآليات واضحة لتبادل المعلومات وقياس التقدم.

وفي المقابل، أقر المؤتمر بوجود تحديات متوقعة قد تعيق تنفيذ الأجندة الشبابية، من بينها محدودية التمويل، وضعف الإمكانيات، والتحديات اللوجستية، وتفاوت مستويات المشاركة بين الشباب.

رسالة إلى شباب السودان وجنوب السودان

حمل المؤتمر رسالة واضحة إلى الشباب السوداني وشباب جنوب السودان داخل بيئات اللجوء مفادها أن السلام لا يبدأ من الاتفاقات الكبرى وحدها، بل من المجتمعات المحلية، ومن المبادرات الصغيرة التي تعيد بناء العلاقات وتخلق مساحات للتفاهم.

وأكد المشاركون أن الشباب قادرون على قيادة التغيير عندما تتوفر لهم فرص المشاركة والعمل الجماعي، وأن التعايش لا يُفرض من الخارج، بل يُبنى عبر التعاون والاحترام المتبادل.

كما دعا المؤتمر المجتمع المحلي إلى لعب دور أكبر في دعم المبادرات الشبابية، وتشجيع الحوار، والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، وتهيئة بيئة آمنة تسمح بتوسيع دوائر التعاون.

نقطة تحول أم بداية طريق؟

رغم أن المؤتمر يمثل محطة مهمة في مسار تعزيز السلام داخل كرياندنقو، فإن المشاركين ينظرون إليه باعتباره بداية لمسار طويل أكثر من كونه نهاية لمرحلة.

ولتقييم نجاح المخرجات خلال الفترة المقبلة، تم الاتفاق على مجموعة من المؤشرات تشمل عدد المشاريع المنفذة، وعدد الشباب المشاركين، وعدد جلسات الحوار المنعقدة، ومستوى المشاركة المجتمعية، وحجم الشراكات التي سيتم بناؤها، ومدى الالتزام بتنفيذ التوصيات.

أما الخطوات القادمة فتتضمن اعتماد الوثيقة النهائية للمؤتمر، وتشكيل فرق العمل، وإعداد مقترحات المشاريع، وتأمين الموارد اللازمة، والبدء بتنفيذ المبادرات ذات الأولوية.

وفي ختام أعماله، خرج المؤتمر برسالة مركزية عبّر عنها المشاركون بوضوح: أن الحوار يظل الطريق الأكثر فاعلية لمعالجة الخلافات، وأن العمل الجماعي بين الشباب يمتلك قدرة أكبر على صناعة التغيير من الجهود الفردية، وأن بناء السلام الحقيقي يحتاج إلى مبادرات مستمرة، وشراكات قوية، والتزام طويل الأمد.

وبين تحديات الواقع وطموحات الشباب، يبدو أن كرياندنقو اختارت أن تبدأ رحلتها نحو السلام من نقطة أساسية: الاستماع لبعضها البعض والعمل معاً.

من نيروبي.. نساء سودانيات يطلقن تحركاً لتنظيم الجهود النسوية ودعم مسار السلام

نيروبي: (ديسمبر)

تبحث الورشة سبل الدفع نحو إنهاء الحرب عبر مقاربات تستند إلى مبادئ السلام المستدام والمواثيق الدولية ذات الصلة بمشاركة النساء في عمليات السلام وصنع القرار، إلى جانب التأكيد على أهمية حضور النساء كشريكات أساسيات في أي ترتيبات سياسية أو مجتمعية تخص مستقبل البلاد

انطلقت في العاصمة الكينية نيروبي، الجمعة، أعمال ورشة عمل تنظمها «شبكة النساء السودانيات»، بمشاركة (53) قيادية وناشطة من خلفيات ومناطق متعددة، في خطوة تستهدف تعزيز العمل النسوي المشترك وتوسيع المشاركة النسائية في جهود وقف الحرب وبناء السلام في السودان.

وتأتي الورشة، التي تمتد أربعة أيام حتى التاسع والعشرين من يونيو، في ظل استمرار تداعيات الحرب وما خلفته من أوضاع إنسانية معقدة ألقت بآثار مباشرة على النساء داخل السودان وفي مناطق النزوح واللجوء.

وتركز الورشة على بناء إطار تنسيقي أوسع للشبكة عبر إنشاء فروع جديدة داخل السودان وخارجه، تشمل مجتمعات المهجر ومخيمات اللاجئين، بما يتيح توسيع قاعدة المشاركة النسوية وتطوير آليات العمل المشترك.

كما تبحث الورشة سبل الدفع نحو إنهاء الحرب عبر مقاربات تستند إلى مبادئ السلام المستدام والمواثيق الدولية ذات الصلة، بمشاركة النساء في عمليات السلام وصنع القرار، إلى جانب التأكيد على أهمية حضور النساء كشريكات أساسيات في أي ترتيبات سياسية أو مجتمعية تخص مستقبل البلاد.

وتأتي هذه النقاشات في وقت تواجه فيه النساء السودانيات تحديات متزايدة نتيجة النزاع المستمر، بما يشمل آثار العنف والنزوح وتراجع الأوضاع المعيشية، خاصة في مناطق النزاع التي تشهد تصعيداً متواصلاً.

وشهد اليوم الأول للورشة ثلاث جلسات عمل رئيسية تناولت عدداً من الملفات التنظيمية والإستراتيجية، شملت مناقشة خطط توسيع الشبكة، ومراجعة الدستور الداخلي، والعمل على إعداد مدونة سلوك تنظم العلاقة بين العضوات وتحدد المبادئ الناظمة للعمل المؤسسي.

وفي الجلسة الافتتاحية، أكدت رئيسة الشبكة أن النساء السودانيات ظللن فاعلات في مواجهة آثار الحرب والأزمات، مشيرة إلى أن تنوع الخلفيات الفكرية والثقافية والمناطقية داخل الشبكة يمثل قاعدة لبناء عمل جماعي أكثر شمولاً وقدرة على التأثير.

وشددت على أن مشاركة النساء في جهود السلام لم تعد مطلباً رمزياً، وإنما ضرورة لضمان الوصول إلى حلول أكثر استقراراً وعدالة، مؤكدة أهمية حماية حقوق النساء وتعزيز حضورهن في مختلف مستويات صناعة القرار.

وتسعى الورشة إلى الخروج بخطة عمل تسهم في تطوير أداء الشبكة خلال المرحلة المقبلة، وبناء أدوات أكثر فاعلية للتنسيق والمناصرة، بما يعزز حضور النساء السودانيات في المبادرات المجتمعية ومسارات السلام وإعادة بناء الثقة داخل المجتمع.

ويرى المشاركون أن توسيع مساحات التنظيم النسوي وتوحيد الجهود يمكن أن يشكل إحدى الأدوات الداعمة للاستقرار المجتمعي، خاصة في ظل استمرار التحديات الإنسانية والسياسية.

ديسمبر
حريـــة.. ســـلام.. وعـــدالة

الخميـــس
2 يوليو 2026م

https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember

يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

الأخيرة

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

آخرُ نقاط الانحدار في تاريخ أي أمة؛ أن يصبح القضاء مُسيَّسًا أو تحت نفوذ السلطة؛ عندها تصبح كل إمكانيات الإصلاح بلا معنى.

ينتشر الفساد في مختلف دول العالم، وتكثر المظالم ومحاولات استغلال النفوذ، لكن إذا ظل القضاء مستقلاً، وصار للعدل معنى وقيمة، يمكن للناس أن يصلوا إليه عبر طريق التقاضي العادي، وبلا إمكانيات مهولة. عندها يبقى هناك أمل، ويترسخ لدى الناس أن الإصلاح ممكن ومتوقع الحدوث.

في تاريخنا الحديث تعرضت منظومة العدالة لعراقيل، وتعرض القضاء لضغوط، وحدثت انتكاسات هنا وهناك، لكن ظل إيمان الناس بالقضاء المستقل وبإمكانية تحقيق العدالة قائمًا وراسخًا، حتى أتت تجربة الإنقاذ فهدمت كل شيء.

شاهدنا خلال تلك السنوات الكئيبة تسييس القضاء وفساده، وتطبيق نظرية «مزرعة الحيوان» التي تقول «إن الناس متساوون، لكن بعضهم أكثر مساواة».

قضاء مزرعة «الحيوان»

شاهدنا كيف يخرج المجرمون والفاسدون طلقاء رغم ثبوت فسادهم، وشاهدنا مسرحيات التحلل، بل شاهدنا عيانًا بيانًا قضاةً يحملون رتبًا في جهاز الأمن.

كتبنا من قبل، وفي هذه المساحة، عن القاضي الذي أصدر حكمًا على من بقي في منطقته يعمل في خدمة الناس بعد دخول قوات الدعم السريع، ونص في حكمه على أن بقاء الشخص في منطقة دخلها الدعم السريع يدخله في خانة الإدانة، «حيث إن شرفاء المواطنين قد خرجوا، وبقي المتعاونون فقط». وهو حكم يُعد فضيحة بكل المقاييس.

والآن تكررت المسرحية في محاكمة الدكتور أحمد شفا، حيث أصدرت المحكمة حكمًا بسجنه عامين لأنه قال في جلسة اجتماعية إنه لا جدوى من الحرب، وإنها تضيع أرواح الشباب.

ومن بين الجهات الشاكية شخص اتُّهم بتهريب وبيع السلاح لقوات الدعم السريع، فكانت عقوبته أن أُرسل إلى إحدى الخلاوي ليحفظ القرآن.

الناس طبقات وأنواع، والقانون يُفصَّل حسب موقع الشخص، ولونه السياسي، وربما حتى قرابته لمسؤول ما، أو حتى قبيلته. وربما تسمع دفاعًا عن شخص ارتكب جريمة بأنه «ابن ناس»، ولا يمكن أن يرتكب هذه الجريمة، أو أنه زاهد عابد وحمامة مسجد، وبالتالي قد تُعد الجريمة زلة شيطان يمكن محوها بالاستغفار.

القضاء العادل والمستقل هو أهم، وآخر، أعمدة الدولة الحديثة؛ فإن ضعف أو غاب فعلى الدولة السلام.

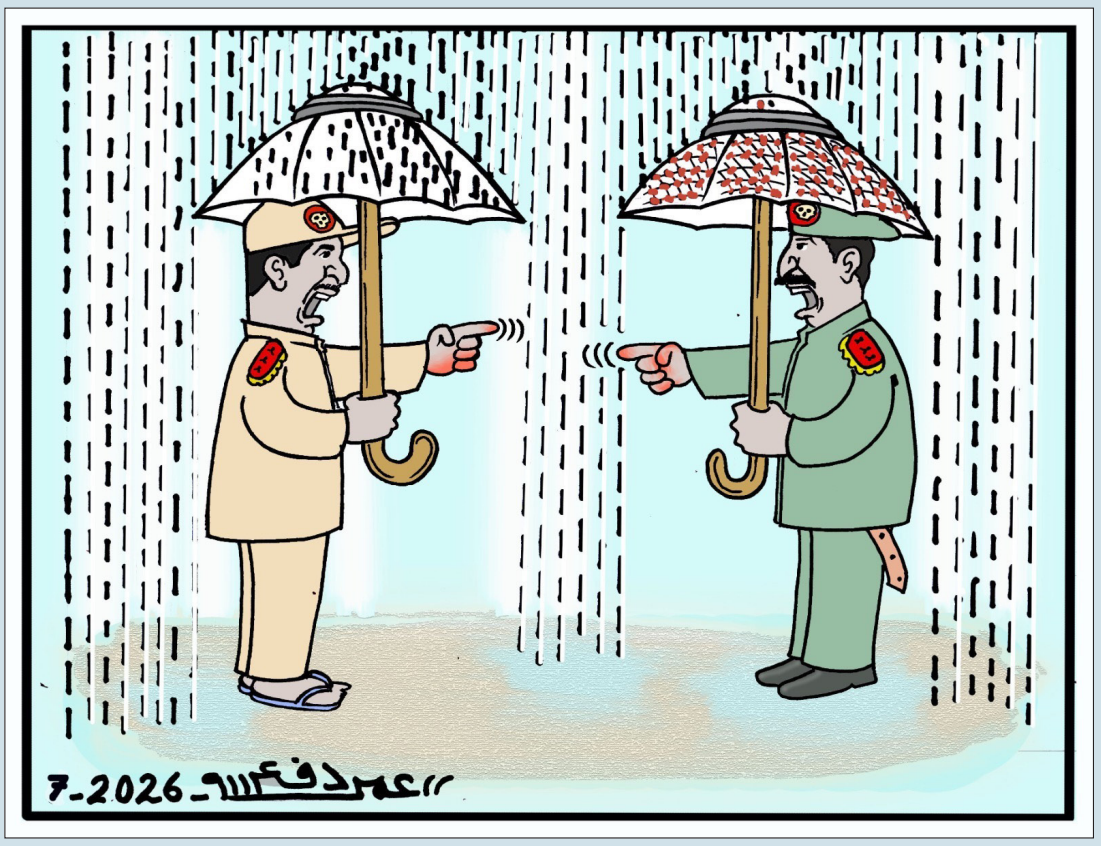

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

مثقفون من أجل الحرب:
بوكو حرام السودانية..!

(بوكو حرام) أفضل من بعض المتعلّمين والمثقّفين في بلادنا، من صنف مؤيدي الحرب الفاجرة التي قتلت مئات الآلاف من أهلنا بالدانات والراجمات والمسيّرات (وبالجوع والقهر).. الحرب التي شرّدت الملايين، ونحرت مستقبل الأجيال القادمة..!

(بوكو حرام) تقول أن «الكتب حرام»، أي أن التعليم حرام..! وهي صريحة في رفضها للعلم والتعليم.. بل وتجعل هذا الرفض اسمها وشعارها المرسوم على العمائم والأعلام السوداء..!

ولكن بعض مثقفي بلادنا الذين دفعت الدولة ثمن تعليمهم من شح مواردها، واقتطعته لهم من أفواه أهل القرى والمدائن.. باتوا يستخدمون ذخيرة العلم في الفصاحة واللولوة والمماحكة لتبرير دعمهم للحرب.. ويرون أن الثكل واليتم والموت والتشريد مجرّد (أضرار جانبية لا يمكن تفاديها) من أجل استئصال مليشيا واحدة.. واستزراع (مئة مليشيا أخرى) مكانها..!!

جماعة (بوكو حرام) أفضل وأكثر إفصاحاً عن مبادئها وأهدافها وهويتها من (هذه الحربائيات)..!

هل يجد أي مغفل في العالم تبريراً للمناداة باستمرار الموت والخراب الذي لا يمكن أن ينتج غير مزيد من الموت والخراب..؟!

هل رأيت مثل هذه الحذلقة و(السَلفقة) التي تقول إن موت وتشريد الملايين ضرورة.. إلى أن يقتنع جيش البرهان بأنه وصل إلى مرحلة موازية للدعم السريع..؟!

هل يمكن لمثقّف أن يحرّض على مواصلة الموت في حرب (من أجل السلطة) لا كرامة فيها لأحد.. وهو يعلم أن ضحاياها الأغلب مواطنون أبرياء؟!

(بالورقة والقلم) كم مات من الطرفين المتحاربين.. وكم من المدنيين الأبرياء الذين لا عنز لهم ولا ناقة في هذه الحرب اللعينة..؟!

ما هو حصاد الحرب غير الفناء وغير التشريد وغير الجهل والإفقار والمرض والإيبولا والحصبة وحرق القوت وانقطاع التيراب..؟!

ألا يصيبكم ابتلاع الألسنة عن الحق بالتسمّم وانكتام الأنفاس؟

ألا كلمة حق واحدة.. وفاءً للثمن المدفوع في تعليمكم وتثقيفكم و(هندمتكم)..؟!

أليست هذه بلدكم وبلد (محمد المكي إبراهيم):

هذا بلدي والناس لهم ريحُ طيب
الكوخ المائل لا يهوي.. والشجر الدَّاوي ليس يموت
والناس هنا خيرات الأرض تناديهم.. لا أُذن تصيخ
أرض الذهب البيضاء بهم ضاقت
رغم الخزّان المارد والذهب المندوف.. بهم ضاقت
فانبثّوا في كل متاهات السودان
الشيء المفرح أن لهم آذان..
وعيوناً تعرف (لون اللص) الرابض للقطعان
وسواعد حين يجد الجد تطيح
إني يا أجدادي لست حزيناً مهما كان..
فلقد أبصرت رؤوس النبت تصارع تحت التُرب
حتماً ستظل بنور الخصب ونور الحب
حتماً حتماً يا أجدادي شعراء الشعب
ما أتعس رأساً لا تعنيه تباريح الأقدام

الله لا كسّبكم..!

30 يـونيـــو

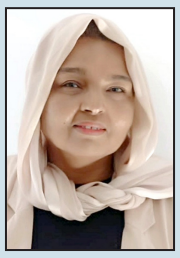

أماني أبو سليم

بعض التواريخ عند الشعوب تتحول، في وعيها، إلى معارك، لا على الأرض، ولكن على المعنى.

وحين يتفق عدد كبير من الناس على فعل جماعي، من إضراب أو مسيرة أو ثورة، فإنهم لا يعبرون فقط عن رفضهم للواقع، بل عن وعي مشترك بإمكانية تغييره.

ظل الثلاثون من يونيو 1989، بالنسبة لأصحابه، رمزًا لانتصار الانقلاب على إرادة انتفاضة أبريل 1985، وتاريخًا مظلمًا لباقي البلاد، حين قطعوا الطريق على الحكم المدني الوليد، والسلام بين الشمال والجنوب الذي كان يلوح في الأفق.

وظل الثالث من يونيو 2019، حتى اندلاع الحرب في 2023، يمثل ذروة الجريمة ضد البلاد وشعبها، ووأدًا للأمل والحلم في السلام والتقدم.

كان الثالث من يونيو رسالةً واضحة: لا تهمنا أرواحكم، يمكن أن نزهقها بلا أي شعور بالذنب، لا تمثلون لنا شيئًا. تجاوز عدد الشهداء والمفقودين حدود الإحصاء، ليصبح جرحًا وطنيًا مفتوحًا.

بلغ الترهيب من طرفي الحكم حدًا جعل الحركة نفسها محفوفة بالخطر، وبدا خروج المواكب أمراً يكاد يكون مستحيلًا.

في الأيام الأولى بعد المجزرة، كنت تسمع، من أين إلى آخر، صرخةً بصوت شاب لا تعرفُ من أين تأتي: مدنيا!!!!!و. ومع مرور الأيام، تحولت الصرخات هنا وهناك إلى مواكب داخل الأحياء لا تتعدى شوارعها الرئيسية، تهتف: الثورة بدت يا داب. وما هي إلا أيام حتى جاءت الدعوة لموكب الثلاثين من يونيو، وكأنها خرجت من قلوب الثوار جميعًا في اللحظة نفسها.

كان ذلك إدراكاً جماعياً بأن معركة ذلك اليوم تتجاوز الشارع إلى معنى التاريخ نفسه.

ملأت المواكب شوارع البلاد، كأمواج هادرة امتدت من مدينة إلى أخرى، ومن شارع إلى آخر. توارى الطغاة رهبة من الجموع في المشهد. سقط الترهيب من بين أيديهم كما تسقط الحصاة من بين أصابع واهنة. استعاد الشعب القدرة على الفعل، وعلى هزيمة الصدمة والخوف.

منذ 30 يونيو 2019، انقلب هذا التاريخ خنجراً في صدر أصحابه الأوائل، وتاريخاً يذكرهم بانتهاء فرحهم، وحوّل الظلم على الآخرين إلى اختيار لقوة الإرادة وصلابتها. صار، إن ذُكر 30 يونيو، توارى أصحابه الأوائل ضيقاً وحنقاً، ورفع أصحاب المظلمة رؤوسهم فخراً.

لم يكن مجرد تاريخ لتجمع أو موكب، ولم يكن تاريخاً لرد الاعتبار. كان إعلاناً جماعياً بأن معركة السودانيين لم تعد على السلطة وحدها، بل على معنى التاريخ نفسه، وعلى حقهم في إعادة كتابته.

كانت إرادةً لتحريره من دلالته القديمة، وإعادة بنائه في الذاكرة بوصفه رمزاً لإرادة التغيير وإمكانه.

وجاء إشعال الحرب في الخامس عشر من أبريل 2023 ليشكل ذروةً جديدة للجريمة. وإذا كان السودانيون قد انتزعوا الثلاثين من يونيو من ذاكرة الانقلاب وحولوه إلى رمز للإرادة، فإنهم قادرون يوماً ما على انتزاع الخامس عشر من أبريل من ذاكرة الحرب، وتحويله إلى يوم للحياة والسلام.

المعلومات النفسية في السوشيال ميديا

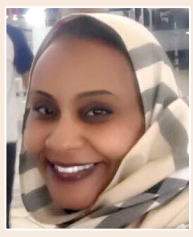

بروفيسور/
نعمـــات الزبيـــر

في الفترة الأخيرة بقينا نشوف معلومات نفسية منتشرة في السوشيال ميديا، وأغلبها من ناس ما مختصين، بيحكوا عن تجاربهم الشخصية. وده طبعًا شيء إيجابي من ناحية زيادة الوعي وتبادل الخبرات، لكن في مشكلة إنو بعض الناس بسمعوا عن اضطراب أو يشوفوا فيديو ويبدأوا يشخّصوا نفسهم كأن الموضوع بالبساطة دي.

الاضطرابات النفسية ما مجرد أعراض بنشوفها في ريلز أو تيك توك ونقرر إنها تنطبق علينا.

كون بعض الأعراض موجود ما كافي للتشخيص، لأن التشخيص بيكون بناءً على:
نمط الأعراض،
مدتها،
شدتها،
وتأثيرها على الحياة اليومية، وتقييم مختص نفسي أو طبي.

ما أي تشتت يعني ADHD،
وما أي قلق يعني اضطراب قلق عام،
وما أي حزن يعني اكتئاب.

الوعي النفسي مهم جدًا، لكن التشخيص الذاتي بدون فهم أو مختص ممكن يسبب خوف أو فهم خاطئ للنفس بدل ما يساعدها.